وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سرت

كلية الاقتصاد _ قسم الاقتصاد

الدراسات العليا

" دور القطاع المصرفي الليبي في التنمية الاقتصادية "

" بالتطبيق على الاقتصاد الليبي "

الفترة (1990- 2010)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية في الاقتصاد

إعداد الطالبة

صباح عمر خليفة الساعدي

إشراف الدكتور

صابر المهدي الوحش

ربيع 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ *

صَدَقَ اللَّهُ العَظِيمِ

الآية رقم 32 من سورة البقرة

الإهداء

إلى من ملأ الدنيا عدلا ونورا كما ملئت ظلا وجروا قائم آل بيت

"محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى روح أبي الطاهرة ..... وإلى أمي الغالية

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل من أنار شمعة في دربي

إلى كل طالب علم ..... إلى كل باحث عن المعرفة

إليهم جميعا أهدي هذا البحث المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله أولا فبحمده تدوم النعم وتتم الصالحات والشكر لله جل وعلا فبشكره يزداد الفضل وتتضاعف الخيرات ، ومن صور شكره شكر عباده على ما كان لهم فالأمر كله منه وله .

يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرف على هذا العمل المتواضع

د. صابر المهدي الوحش

لإشرافه على هذا البحث وتقديم المساعدة والتوجيه والإرشاد .

وكل التقدير والاحترام إلى اللذين كان لهم الفضل ، وطلبوا مني الدعاء لهم في ظهر الغيب

فلله الحمد حمدا كثيرا ..... وله الحمد أولا وأخيرا

وجزاهم الله عني كل خير

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس المحتويات	د
فهرس الجداول	ز
ملخص البحث	ط
الفصل الأول : الإطار العام للبحث	
1.1 المقدمة	2
2.1 مشكلة البحث	3
3.1 أهداف البحث	4
4.1 أهمية البحث	4
5.1 فرضية البحث	5
6.1 منهجية البحث	5
7.1 حدود البحث	6
8.1 الدراسات السابقة	8
1.8.1 الدراسات المحلية	8
2.8.1 الدراسات العربية	10
3.8.1 الدراسات الأجنبية	12
9.1 التعليق على الدراسات السابقة	14
الفصل الثاني : الائتمان المصرفي في ليبيا	
1.2 مراحل السياسة النقدية	16
1.1.2 المقدمة	16
2.1.2 مفهوم السياسة النقدية	16
3.1.2 أدوات السياسة النقدية	19
4.1.2 الملامح العامة لتطور السياسة النقدية في ليبيا	24

1.4.1.2 المرحلة الأولى 1956-1963	25
2.4.1.2 المرحلة الثانية 1963-1970	27
3.4.1.2 المرحلة الثالثة 1993-2004	29
4.4.1.2 المرحلة الرابعة ما بعد عام 2004	32
2.2 الائتمان المصرفي في ليبيا	33
1.2.2 المقدمة	33
2.2.2 السياسة الائتمانية	33
1.2.2.2 مفهوم السياسة الائتمانية	33
2.2.2.2 أهداف السياسة الائتمانية	34
3.2.2.2 عناصر السياسة الائتمانية	35
4.2.2.2 محددات السياسة الائتمانية	37
3.2.2 أنواع التسهيلات الائتمانية	38
1.3.2.2 التسهيلات الائتمانية من حيث القطاعات الاقتصادية	39
2.3.2.2 التسهيلات الائتمانية من حيث طبيعتها	43
1.2.3.2.2 التسهيلات الائتمانية المباشرة	43
2.2.3.2.2 التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	49
3.2.3.2.2 التأجير التمويلي	52
الفصل الثالث : القطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية في ليبيا	
1.3 هيكل القطاع المصرفي الليبي	56
1.1.3 مصرف ليبيا المركزي	57
2.1.3 المصارف التجارية	62
2.3 التنمية الاقتصادية في ليبيا	68
1.2.3 مفهوم التنمية الاقتصادية	68
2.2.3 مؤشرات التنمية الاقتصادية	68
3.2.3 مصادر تمويل التنمية	70
4.2.3 واقع التنمية الاقتصادية في ليبيا	76
1.4.2.3 الناتج المحلي الإجمالي	76

2.4.2.3 عنصر العمل	81
3.4.2.3 التجارة الخارجية	82
4.4.2.3 الميزانية العامة	85
5.4.2.3 ميزان المدفوعات	87
الفصل الرابع : التحليل القياسي لأثر الائتمان المصرفي على التنمية الاقتصادية في ليبيا	
1.4 المقدمة	92
2.4 توصيف النموذج القياسي	93
3.4 قاعدة بيانات النموذج	94
4.4 اختبارات التكامل المشترك	95
5.4 اختبار تصحيح الخطأ	95
الفصل الخامس : النتائج والاقتراحات	
1.5 النتائج	99
1.1.5 نتائج التحليل الوصفي	99
2.1.5 نتائج التحليل القياسي	100
2.5 الاقتراحات	102
قائمة المـــراجـع	105
المـــلحـــق	111

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1.2.2	**التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (1990-2010)**	40
2.2.2	**إجمالي الجاري المدين للمصارف خلال الفترة (1990-2010)**	45
3.2.2	**يوضح إجمالي الكمبيالات التجارية مخصومة ومتداولة خلال الفترة(1990-2010)**	46
4.2.2	**إجمالي القروض والتسهيلات الأخرى خلال الفترة (1990-2010)**	48
1.1.3	**النقود المصدرة للتداول في الفترة (1990-2010)**	58
2.1.3	**تطور الاحتياطيات الدولية في الفترة (1990-2010)**	59
3.1.3	**رصيد القروض الممنوحة من المصرف المركزي إلى المصارف التجارية**	61
4.1.3	**المصارف التجارية العاملة في ليبيا وتاريخ التأسيس**	64
5.1.3	**مصادر أموال المصارف التجارية في الفترة (1990-2010)**	66
6.1.3	**تطور أوجه استخدام أموال المصارف التجارية في الفترة (1990-2010)**	67
1.2.3	**الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1990 – 2010)**	77
2.2.3	**متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**	80
3.2.3	**حجم القوى المنتجة في ليبيا في الفترة(1990-2010)**	82
4.2.3	**إجمالي الصادرات الليبية في الفترة (1990 – 2010)**	83
5.2.3	**إجمالي الواردات الليبية في الفترة (1990 – 2010)**	84
6.2.3	**الميزان التجاري في الفترة (1990 – 2010)**	85
7.2.3	**رصيد الميزانية العامة في الفترة (1990 – 2010)**	86
8.2.3	**الحساب الجاري في الفترة (1990 – 2010)**	88
9.2.3	**الحساب الرأسمالي والمالي في الفترة (1990 – 2010)**	89
10.2.3	**الميزان الكلي في الفترة (1990 – 2010)**	90
7.2.3.4	**ملخص اختبارات السكون**	95
2.5.4	**نتائج تصحيح الخطأ**	96

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1.1.3	**يوضح النقود المصدرة للتداول في الفترة(1990-2010)**	58
3.1.3	**رصيد القروض الممنوحة من المصرف المركزي إلى المصارف التجارية**	61
6.1.3	**تطور أوجه استخدام أموال المصارف التجارية في الفترة (1990-2010)**	67
1.2.3	**الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2003) في الفترة(1990-2010)**	79

ملخص البحث

ناقش البحث دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1990-2010) ، حيث يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية، وفي الوقت الذي زاد فيه الاهتمام الكبير بالقطاع النفطي كمصدر رئيسي لزيادة إجمالي الناتج المحلي جاء هذا البحث ليبين إمكانية زيادة الناتج المحلي الاجمالي من خلال القطاع غير النفطي، وعليه فإن التمويل المحلي المتأتي من القطاع المصرفي يعتبر من أحد مصادر ديمومة التنمية الاقتصادية، حيث تبرز أهمية البحث من خلال جانبه القياسي الذي يسعى إلى تحديد دور القطاع المصرفي في دعم التنمية الاقتصادية .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى قدرة المصارف العاملة في الاقتصاد الليبي على تمويل التنمية الاقتصادية، ، والتعرف على دور السياسة الائتمانية لمصرف ليبيا المركزي، وذلك من خلال تقديم الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد بنيت الدراسة على نموذج لإثبات فرضية الدراسة وهي تأثير الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، وتم استخدام نموذج قياسي باستخدام برنامج (Eviews) لاختبار نموذج الدراسة .

وقد أظهرت نتائج التحليل الوصفي والقياسي أن المتغير المستقل الاول الذي يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي وهو الائتمان المصرفي (القروض الاستثمارية) ، والمتغير المستقل الثاني وهو عنصر العمل جاء تأثيره عكسي في الزمن القصير والطويل على الناتج المحلي الاجمالي.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام مصرف ليبيا المركزي بتشجيع المصارف التجارية على تقديم القروض المجمعة لصالح مختلف القطاعات الاقتصادية، وترشيد تخصيص الموارد من خلال الاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية عند منح الائتمان، والعمل على تعزيز الاستقرار السياسي والامني .

الـفـصل الأول

الإطـار الـعـام للـبـحث

1.1 المقدمة :-

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية ، حيث لا يتصور حدوث عملية تنمية اقتصادية حقيقية في غياب دور فاعل لهذه المصارف، فالمصارف تلعب دور الوسيط المالي بين المستثمرين والمدخرين، كما تقوم بتقديم العديد من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى التي تساعد على تسهيل العمليات التجارية في البلاد وتسرع وسائل الدفع والشراء، وتسهل عملية تسوية الاستيراد والتصدير، وبشكل عام تعمل على تسهيل النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءته وتسريع نموه، ولعل أهم مدخل اقتصادي يقدمه القطاع المصرفي هو التمويل ، فالتمويل مدخل اقتصادي يساهم في العملية التنموية لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وهو الذي يساعد على إنشاء المشروعات الجديدة ، و توسيع وتطوير المشروعات القائمة ، ما ينعكس إيجابا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين .

إن التنمية عملية ديناميكية شاملة تستلزم تعزيز الإرادة الوطنية لإحداث التغيير المنشود ، وحشد الموارد البشرية والمادية اللازمة لذلك ، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة والرفاه للمجتمع ، وتشير أدبيات النظرية الاقتصادية إلى أن الادخار يعتبر حلقة الوصل والقناة التي تربط بين التنمية كعملية والنمو الاقتصادي كهدف أساسي لهذه العملية، حيث أن رفع معدلات الادخار القومي ، وتحويل هذه المدخرات عبر قنوات الوساطة المالية – وأهمها المصارف في الدول النامية بشكل خاص – لتمويل عمليات الاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية ، سيؤدي بالطبع إلى رفع رصيد المجتمع من رأس المال الاقتصادي الذي يعكس القدرة الإنتاجية الفعلية للاقتصاد المحلي ، بما يمكنه من الدخول في مرحلة الانطلاق كما قال روستو في نظريته المشهورة في النمو الاقتصادي (**نظرية مراحل النمو**) وهي المرحلة اللازمة لضمان تحقيق القدرة

الذاتيـــة للاقتصـــاد المحلـــي علـــى النمـــو وتـــدبير المـــوارد الماليـــة ، وتخفيـــف الحاجـــة للتمويل الخارجي.

يتســم القطــاع المصــرفي الليبــي بأهميــة خاصــة فــي النشــاط الاقتصــادي باعتبــاره مكــون لجــزء مــن النظــام المــالي الليبــي ، وقــد كــان مصــرف ليبيــا المركــزي منــذ تأسيســه عــام 1956م لــم يكــن لــه دور فــي نشــاطه علــى الائتمــان المصــرفي او الرقابــة علــى المصــارف ، وبمــرور الوقــت اتســعت صــلاحيات المصــرف لتشــمل علــى مهمــة تنظــيم الائتمــان المصــرفي مــن حيــث الحجــم والنــوع والســعر بمــا يكفــل مواجهــة الحاجــات الحقيقيــة للنمــو الاقتصــادي فــي الــبلاد، وحيــث أن القــروض والتســهيلات الائتمانيــة الممنوحــة مــن قبــل المصــارف التجاريــة خــلال الفتــرة (1990-2010) م قــد تطــورت مــن فتــرة لأخــرى ومــدى النمــو الــذي طــرأ علــى هــذه القــروض بــالرغم مــن تذبــذبها ، إذ بلغــت خــلال عــام 1995م نحــو 4281.5 مليــون دينــار ، مقابــل 3053.0 مليــون دينــار عــام 1990م ، لترتفــع بنســبة 40.2 % ثــم ازدادت لتصــل إلــى نحــو 5584.0 مليــون دينــار خــلال عــام 2000م ، فيمــا بلغــت خــلال عــام 2005 م نحــو 6166.6 مليــون دينــار ، محققــة بــذلك زيــادة نســبتها 101.9 % مقارنــة بعــام 1990م ، ثــم ازدادت لتصــل أعلــى قيمــة لهــا خلال فترة الدراسة أي إلى نحو 13044.6 مليون دينار في عام 2010م .

2.1 مشكلة البحث :-

لقــد اجمعــت جــل المــدارس الاقتصــادية المتعاقبــة علــى أن التنميــة الاقتصــادية الحقيقيــة هــي تلــك التنميــة التــي تعتمــد علــى تمويــل محلــي، فــالقروض الخارجيــة والاســتثمار الأجنبــي تســاعد علــى دعــم التنميــة لكــن لا يمكــن الاعتمــاد عليهــا فــي تحقيــق تنميــة مســتدامة، وقــد تفــرض نــوع مــن التبعيــة الاقتصــادية للجهــة المانحــة أو المســتثمرة، وعليــه فــأن التمويــل المحلــي المتــأتي مــن القطــاع المصــرفي للتنميــة يعتبــر من أحد مصادر ديمومة التنمية الاقتصادية إذا ما تم توجيهه التوجيه الأمثل .

عليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

1- هل الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الليبي له دور في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في ليبيا ؟

2- ما مدى مساهمة القطاع المصرفي الليبي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ؟

3.1 أهداف البحث :-

تهدف هذه الدراسة الى تحليل مدى قدرة المصارف العاملة في الاقتصاد الليبي على تمويل التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال :-

1- التعرف على دور السياسة الائتمانية لمصرف ليبيا المركزي في دعم التنمية الاقتصادية.

2- الوقوف على السياسات التمويلية للجهاز المصرفي في ليبيا و أثر المتغيرات الاقتصادية في تحديد هذه السياسات .

3- التعرف على مؤشرات الاقتصاد الليبي من خلال المناشير الاقتصادية التي يعرضها مصرف ليبيا المركزي .

4.1 أهمية البحث :-

تبرز أهمية البحث من خلال :-

1- كون البحث استعراض لجانبين هما القطاع المصرفي وتمويل التنمية، وهما يمثلان نشاط مؤسسة أعمال اقتصادية تمنحها معظم الدول أهمية خاصة في تطلعاتها نحو التنمية، حيث يشكل هذين الجانبين جزء من النشاط التنموي داخل الاقتصاد ويؤمنان شكلا من الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان حالة الاعتماد على الموارد المالية المحلية لخدمة أغراض التنمية .

2- جانبه القياسي الذي يسعى الى تحديد دور القطاع المصرفي في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تحليل آثر السياسة الائتمانية المنفذة من قبل القطاع المصرفي على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الليبي، خصوصاً وان جل البيانات

منشورة من طرف مصرف ليبيا المركزي ، وتعد بيانات دقيقة مقارنة بباقي البيانات المنشورة من جهات أخرى في الاقتصاد الليبي .

3- البيانات المنشورة في النشرات الاقتصادية والتقارير السنوية الصادرة من مصرف ليبيا المركزي ، وتأثير هذه البيانات على البحث موضوع الدراسة .

❖ سبب اختيار الموضوع :-

1- لميول الباحثة إلى الاهتمام بالقطاع المصرفي وزيادة مساهمته في تنمية الاقتصاد الليبي .

2- في الوقت الذي زاد الاهتمام الكبير فيه بالقطاع النفطي كمصدر رئيسي لزيادة إجمالي الناتج المحلي الليبي ، جاءت هذه الدراسة لتبين مدى زيادة الناتج المحلي الاجمالي المتأتي من غير القطاع النفطي .

3- اختيار الفترة المذكورة جاء بسبب الملاحظة الشديدة لزيادة حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب ما ورد بالمناشير والتقارير من ادارة مصرف ليبيا المركزي.

5.1 فرضية البحث :-

1- لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي وبين التنمية الاقتصادية معبراً عنها بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .

2- يوجد أثر للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي الليبي ممثلا الناتج المحلي الإجمالي .

6.1 منهجية البحث :-

إن موضوع الدراسة يحاول الربط بين التنمية الاقتصادية من جهة والائتمان المصرفي من جهة أخرى فأن منهجية الدراسة سوف تتبع المنهج الوصفي التحليلي في تحليل واقع التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي من خلال عرض مؤشرات الاقتصاد الليبي الرئيسية، وسيتم استخدام المنهج القياسي

في قياس آثر حجم الائتمان على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بهدف تحديد مدى قدرة المصارف في التأثير على التنمية الاقتصادية.

1.6.1تحديد شكل النموذج الاحصائي :-

إن تحديد شكل النموذج الإحصائي يتم من خلال الرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية لدالة الانتاج .

2.6.1 نموذج الدراسة

بعد مراجعة بعض الدراسات السابقة توصلت الباحثة إلى أن أفضل نموذج لقياس دور الائتمان المصرفي في التنمية الاقتصادية يمكن صياغته على النحو التالي :-

$$GDP = f (L , I)$$

والصيغة الموضحة تعكس الشكل الدالي للعلاقة دون تحديد نوعية الدالة المستخدمة في القياس، والتي ستتوقف على اختبار ملاءمة المعلومات للتطبيق وعلى تحليل اتجاهات سلوكها .

حيث :

GDP تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي .

L كمية عنصر العمل المستخدم .

I الائتمان المصرفي (القروض الاستثمارية) .

7.1 حدود البحث :-

- **الحد الزمني :-**

يتمثل الإطار الزمني للدراسة خلال الفترة ما بين (1990-2010)، وذلك لان خلال هذه الفترة حدث عدة حوادث أثر في الاقتصاد الليبي منها الحصار وارتفاع وانخفاض أسعار النفط.

- **الحد المكاني :-**

يشـــمل الإطـــار المكـــاني للدراســـة المصـــارف العاملـــة فـــي الاقتصـــاد الليبـــي (مصرف ليبيا المركزي– المصارف التجارية) .

❖ مصادر جمع البيانات :–

إن مصـــادر جمـــع البيانـــات تتمثـــل فـــي مصـــادر أوليـــة تتمثـــل فـــي إجـــراء مقـــابلات شخصـــية مـــع الشخصـــيات المســـئولة فـــي مصـــرف ليبيـــا المركـــزي ، ومصـــادر ثانويـــة تتمثـــل فـــي التقـــارير والاحصـــاءات الصـــادرة عـــن مصـــرف ليبيـــا المركـــزي حـــول القطـــاع المصـــرفي فيمـــا يتعلـــق بحجـــم الائتمـــان وحجـــم الودائـــع المصـــرفية وأســـعار الفائـــدة ، وكـــذلك النشـــرات والاحصـــاءات التـــي يصـــدرها المصـــرف المركـــزي ، والبحـــوث والدراســـات التـــي لهـــا علاقـــة بموضـــوع الدراســـة أو البحـــث ، وكذلك المراجع العلمية العربية والاجنبية .

❖ مصطلحات البحث :–

1- التنمية الاقتصادية :-

هـــي عمليـــة منظمـــة ومخطـــط لهـــا مســـبقا تشـــمل تغييـــرات فـــي كافـــة جوانـــب الحيـــاة ، فبالإضـــافة إلـــى تحقيـــق النمـــو الاقتصـــادي وتوزيـــع ثمـــاره توزيعـــا عـــادلا، تتضـــمن إحـــداث تغييـــرات جذريـــة فـــي الهياكـــل الاقتصـــادية والسياســـية والاجتماعيـــة والثقافيـــة وفـــي مواقـــف وتحســـين النـــوع البشـــري مـــن أجـــل تـــوفير الحيـــاة الإنســـانية المادية والروحية الكريمة للفرد والمجتمع .

2- الائتمان المصرفي :-

هـــو عبـــارة عـــن القـــروض والتســـهيلات النقديـــة التـــي يـــتم منحهـــا للأفـــراد والجهـــات الاعتباريـــة العامـــة والخاصـــة مقابـــل تـــوفير ضـــمانات كافيـــة وتعهـــد المقتـــرح بســـداد تلـــك الأمـــوال وفوائـــدها والعمـــولات والمصـــاريف المســـتحقة عليهـــا دفعـــة واحـــدة أو على أقساط في تواريخ استحقاقها.

3- الودائع :-

يمكـــن النظـــر إليهـــا علـــى أنهـــا اتفـــاق يـــدفع بمقتضـــاه المـــودع مبلغـــا مـــن النقـــود بوســـيلة مـــن وســـائل الـــدفع ، يلتـــزم بمقتضـــاه المصـــرف بـــرد هـــذا المبلـــغ عنـــد الطلـــب أو حينما يحل أجله ، كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة .

4- عنصر العمل :-

هو الجهد الإنساني المبذول من خلال العملية الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات، أو هو الطاقة أو الجهد الحركي الذي يبذله الإنسان من أجل تحصيل أو إنتاج ما يؤدي إلى إشباع حاجة معينة محلّلة .

5- الناتج المحلي الإجمالي :-

عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم انتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة .

6- السياسة الائتمانية :-

هي عبارة عن مجموعة الأسس والمعايير والشروط التي يتم مراعاتها في إطار السياسة الائتمانية العامة التي يحددها

8.1 الدراسات السابقة

1.8.1 الدراسة المحلية :-

1-عبد الله شامية، 1989، الائتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية في الاقتصاد الليبي.

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه على بيانات سنوية، حيث تم اختيار متغيرين فقط في هذه الدراسة هما الناتج المحلي الاجمالي، الذي يعتبر من المؤشرات الهامة لقياس درجة النشاط الاقتصادي، والائتمان المصرفي ، واستخدمت طريقة المربعات الصغرى في التحليل القياسي للنموذج من نوع كوب – دوغلاس .

بينت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير تبادلية بين متغيري الدراسة، كما تبين أيضا وجود قوة تفسيرية للائتمان في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي، وبشكل عام اظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي ومعنوي للائتمان على النشاط الاقتصاد الليبي .

توصلت الدراسة الى ضرورة قيام المصرف المركزي بتشجيع المصارف التجارية على تقديم القروض المجمعة لصالح مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد الليبي، كما توصى الدراسة أيضا بضرورة إجراء مزيد من الدراسات باستخدام تحليل السلاسل الزمنية، كنوع

من الأساليب القياسية الحديثة بدلاً من استخدام الأساليب القياسية التقليدية، كطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

2- عبد السلام عمران نفد، 2003، دور الائتمان المصرفي في تمويل قطاع السياحة في ليبيا .

هدفت الدراسة تحقيق معدلات نمو عالية والوصول إلى اقتصاديات ذاتية الحركة قادرة على التقدم والتطور وبالتالي فإن توفير الائتمان يأتي من ضمن أولويات الجهاز المصرفي، الذي يعد حجر الأساس في إحداث التغير والتنمية، افترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي لقطاع السياحة، اعتمدت هذه الدراسة في عرضها على المنهج التحليلي المعتمد على جمع البيانات والإحصائيات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي في نشراته الإحصائية وتقاريره السنوية الخاصة بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا التي تقوم بتمويل القطاعات الاقتصادية والتي من ضمنها قطاع 2003، وتحليلها وعرض النتائج التي يمكن من خلالها معرفة السياحة خلال الفترة 1984 مدى مساهمة الائتمان المصرفي في نمو الناتج المحلي لقطاع السياحة .

وتم بناء النموذج القياسي من خلال تحديد عدد المتغيرات الداخلة في النموذج اعتماداً على الأساس النظري الذي يوضح العوامل والظروف التي تؤثر على المتغير التابع، ويهدف هذا البحث لدراسة أثر الائتمان المصرفي لقطاع السياحة(المتغير المستقل) على الناتج المحلي لقطاع السياحة(المتغير التابع) في ليبيا، وبذلك كان النموذج المقترح في الصيغة :-

$$Y_t = B_0 + B_1 X_t + E_t$$

حيث :

Y_t الناتج المحلي للسياحة في السنة t

X_t الائتمان المصرفي في السنة t

B_0 معامل الانحدار للمتغير المستقل في النموذج t

E_t معامل الخطأ في السنة t

ومن خلال الدراسة ونتائجها تبين أن الائتمان المصرفي يؤثر بصورة إيجابية على معدل الناتج المحلي الإجمالي، كذلك من أهم التوصيات التي قد تسهم في تطوير قطاع السياحة في ليبيا وبالتالي تنمية الاقتصاد : حيث الشركات والمؤسسات المالية مثل صندوق الضمان الاجتماعي وشركة ليبيا للتأمين وشركة الاستثمارات الخارجية وشركة الاستثمارات الداخلية والمصارف وغيرها، مضاعفة

الائتمان الممنوح للسياحة بمعدل نمو أكبر مما هو عليه حتى يتمكن هذا القطاع من المساهمة بنسبة أكبر في تنمية الاقتصاد الوطني في فترة زمنية قليلة .

3-ورقة عمل حول " السياسة الائتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا " مقدمة من مصرف ليبيا المركزي 2006.

تهدف هذه الورقة إلى الوقوف على الدور الذي يضطلع به القطاع المصرفي في ليبيا من خلال الائتمان الممنوح لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتقديم القروض والتسهيلات لمختلف القطاعات والوحدات الاقتصادية ، في ضوء السياسة الائتمانية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي ، ومعرفة الصعوبات والمخاطر التي تعترض تنفيذها، ومدى توافقها مع أهداف وطموحات المصارف التجارية ، في ظل التحولات الجديدة على الساحة الاقتصادية المحلية للرفع من كفاءة الأداء وحسن تخصيص الموارد بالمؤسسات المصرفية .

تم في هذه الدراسة استعراض وتحليل حجم ونوع القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل القطاع المصرفي لمختلف القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني والسياسة الائتمانية المتبعة في ليبيا، في ظل النظام المصرفي القائم والظروف والتغيرات الاقتصادية وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها عدم مراعاة المصارف للقواعد واللوائح المنظمة لمنح الائتمان، لما لذلك من أهمية كبيرة في تقليل مخاطر الائتمان، واستقرار نسبة مجموع الودائع لآجل وودائع الادخار إلى إجمالي الودائع للمصارف التجارية، حيث تراوحت ما بين 33.2 % و 30.9 % خلال الفترة (1996 – 2005) م، مما قد يتيح للمصارف توظيف تلك الودائع دون توقع التعرض لمخاطر نقص السيولة .

2.8.1 الدراسات العربية :-

1. خالد الطنبور ، (2001) : " دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثره في تمويل التنمية "

تناولت هذه الدراسة موضوع الجهاز المصرفي الفلسطيني ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، ولقد حاول الباحث دراسة مدى تحقيق البنوك العاملة في فلسطين للتوقعات المرجوة منها وتقييم تقديمها للخدمات الائتمانية ،

خاصة في مجال مساهمتها في عملية تمويل التنمية الاقتصادية ولقد توصلت هذه الدراسة إلى إحجام البنوك عن التوسع في المشاريع التنموية، وهذا ناتج عن عوامل كثيرة منها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الضفة الغربية والقطاع ، كذلك لحداثة المصارف العاملة في فلسطين وعدم معرفتها بالاحتياجات الاستثمارية اللازمة لمناطق الضفة والقطاع .

وقد أوصت هذه الدراسة بأن تسرع البنوك التجارية في عملية اتخاذ القرار الخاص بطلبات التسهيلات خاصة المصارف العربية العاملة في فلسطين ، مع تخفيض سعر الفائدة على القروض حتى يتم تشجيع العملاء على الاقتراض ومن ثم الاستثمار .

2. نوال جمعون ، 2005 ،" دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية الجزائرية".

تهدف الدراسة إلى إدراك مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها، عرض أسلوب التمويل المصرفي الذي اعتمده الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال مرحلتين أساسيتين هما : مرحلة التخطيط المركزي ومرحلة الانفتاح ، جاءت الدراسة لاختبار الفرضية القائلة : إلى أي مدى يساهم النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ، اعتمدت الدراسة على مزيج من المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي ، وتبين من خلال الاختبارات الإحصائية أن القطاع المصرفي يساهم بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي الجزائري .

3. علي شاهين ، 2006 ، " دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني".

يهدف البحث إلى الوقوف على السياسات التمويلية للجهاز المصرفي في فلسطين وأثر المتغيرات الاقتصادية في تحديد هذه السياسات والوقوف على تطورات أداء الجهاز المصرفي ، دراسة أبعاد التحديات التي تواجه أداء الجهاز المصرفي ، واقتراح السبل اللازمة للنهوض بأدائه وفقا لمتطلبات المرحلة القادمة .

أثبت البحث وجود جوانب الضعف الهيكلي في القطاع المصرفي والمتمثلة في صغر حجم المصارف الوطنية مقارنة بالمصارف الوافدة خاصة في ظل المستجدات الدولية التي تتطلب مؤسسات كبرى ذات قدرة تنافسية في الأسواق المالية الدولية والمحلية حيث أن أصغر حجم

المصارف يعد من أكبر التحديات التي تحد من مقومات النمو والتطور ، وبالتالي فإن الاندماج يتيح لها الاستفادة من مزايا وفورات الحجم الكبير وتكوين وحدات أقوى وأكثر فاعلية .

4. أحمد يوسف ، 2010 ، " دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية " .

هدفت الدراسة إلى توضيح وتطوير السبل والأليات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وتطوير النشاطات الاستثمارية في البلد، وذلك من خلال تطوير حجم المدخرات الوطنية المختلفة، ويتطلب تحقيق ذلك تطوير النظام المصرفي، بحيث يساهم في تشجيع المدخرات الوطنية، بهدف تشجيع النشاط الاستثماري في البلد وتنمية الاقتصاد الوطني بعيدا عن الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، تقديم مقترحات تخدم سياسات الدولة، الخروج بتوصيات تهم المهتمين بالقطاع المصرفي .

أظهرت الدراسة عدة نتائج أهمها هناك علاقة ارتباط قوية بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، كما أنه هناك علاقة ارتباط قوية بين الودائع المصرفية وحقوق القطاع المصرفي على القطاع الخاص، والموجودات الأجنبية من جهة، والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

5. مرام تيسر مصطفى الفرا ، (2012) ، " دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995 – 2011) " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية القطاع المصرفي الفلسطيني ومدى مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني ، وتحديد العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي كأحد أوجه التمويل المصرفي، وقياس حجم التسهيلات المقدمة من القطاع المصرفي الفلسطيني إلى قطاعات الاقتصاد المختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي وحجم الائتمان المصرفي حيث أن الناتج يؤثر بنسبة أكبر في الائتمان المصرفي، حيث تبين من خلال الدراسة أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة الائتمان المصرفي .

3.8.1 الدراسات الأجنبية :–

1- Miwa ، 2000 ، " bank and economic growth : implications from japanese history " .

هذه الدراسة تتحدث عن دور البنوك المركزية في الاقتصاد الياباني ، حيث أن كبرى الشركات اليابانية في النصف الأول من هذا القرن لم تكن تعترف بدور البنوك في تنمية الاقتصاد ، بل تعتمد على بيع الأسهم لزيادة التمويل لديها ، وللمحافظة على أرباحها اعتمدت أيضا على بيع السندات ، وفي هذه الدراسة سيتم الإجابة على السؤال الذي يقول : هل يؤدي البنك دور ثانوي في الاقتصاد الياباني ، واعتمدت الدراسة على البيانات المقطعية في التحليل.

حيث أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة وحجم الائتمان المصرفي في الفترة ما بعد الحرب ، وذلك لاعتماد اليابانيين على الشركات الخاصة وعلى طرح الأسهم ، ولكن وجد دور للقطاع المصرفي في تقليل عدم كفاءة الناتج عن عدم التناسق للمعلومات في السوق المالي .

2- Saha ، 2010، " Role of banking in Indians economy".

الدراسة قامت بتحديد طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي والتمويل المصرفي ، وذلك من خلال تحديد عدة عوامل تؤثر على حجم الناتج المحلي كحجم الودائع والائتمان وسعر الفائدة وأثرها على قطاعات الاقتصاد كل على حده ، بدأت الدراسة بعملية مقارنة بيانات أو مشاهدات الناتج المحلي للهند مع مشاهدات متغيرات الدراسة .

$$GDP = \alpha + \beta 1tp + \beta\ 2cd + \beta\ 3ri$$

حيث أن :

GDP : الناتج المحلي .

Tp : إجمالي الودائع .

Cd : حجم الائتمان .

Ri : سعر الفائدة .

أوضحت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين الناتج المحلي ومتغيرات الدراسة ، هذا يجعل قيمة الناتج المحلي تظهر مرتفعة ، هذا يرجع إلى النمو في القطاع الصناعي ، حيث ارتبط الناتج المحلي إيجابيا مع حجم الودائع وسعر الفائدة ، وهذا لكافة قطاعات الاقتصاد .

3- Sanusi ،2011، " Banks in Nigeria and national economic development " .

في دراسة نظرية لدور القطاع المصرفي وأثره على التنمية ، أوضحت أن التنمية الاقتصادية تشجع على زيادة الكثافة الإنتاجية في الاقتصاد ، عن طريق استخدام أمثل للموارد المتاحة وذلك لمنع الوقوع في أزمات التي تعيق زيادة الاستثمار وتقليل التكاليف ، ولهذا يلعب القطاع المصرفي دور مهم في تشجيع النمو الاقتصادي من خلال قيامه بمهمة الوساطة المالية .

والتوصيات الاخيرة للدراسة أظهرت ضرورة تقوية وتفعيل دور القطاع المصرفي في نيجيريا والعمل على تعميق دور الوساطة المالية في الاقتصاد ، وهنا ستظهر مدى فعالية وكفاءة المؤسسات المصرفية في حشد المدخرات المحلية وتوجيهها إلى الاستثمار، حيث أن زيادة حجم المدخرات يعمل على تقوية البنية التحتية للاقتصاد والسوق المالي .

التعليق على الدراسات السابقة :-

- **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :-**

1- تستفيد الدراسة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب لتمثيل دور القطاع المصرفي الليبي ، من حيث النموذج الدالي ، بالإضافة إلى معرفة الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير .

2- وتستفيد الدراسة من الدراسات السابقة في تحديد أهم المتغيرات المستقلة " المفسرة " للمتغير التابع في دالة الدراسة .

- **أوجه الشبه :-**

1- تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بأنها تظهر التطور التاريخي للمنهجية المستخدمة في دراسة دور قطاع المصارف .

2- تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في الأدبيات التي تتحدث عن موضوعات الدراسة حيث تلتقي في تناول أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية ودور القطاع المصرفي .

- **أوجه الاختلاف :-**

1- من أوجه الاختلاف وما يميز الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة استخدامها في الجانب الاحصائي أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة ما بين (1990-2010) .

2- من النقاط التي تختلف بها الدراسة في أنها اتبعت بناء نموذج إحصائي قياسي لاختبار متغيرات الدراسة بالإضافة للتحليل الوصفي ، في حين أن بعض الدراسات السابقة اعتمدت على التحليل الوصفي فقط .

الـفـصل الثانـي

الائتمان المصرفي في ليبيا

1.2 مراحل السياسة النقدية

1.1.2 المقدمة :-

المفهوم العام للسياسة الاقتصادية ينطوي تحته مجموعة من السياسات المكونة له (السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة الصناعية...الخ) ، وتعتبر السياسة النقدية من أهمها نظرا لما نالته من اهتمام من طرف المحللين الاقتصاديين وهذا لتأثيرها على حجم النشاط الاقتصادي والائتماني وما تحدثه من آثار على الاستثمارات الداخلية، وحيث أن فعالية السياسة النقدية تبنى بصفة خاصة على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج الدورة المصرفية منخفضا إلى أدنى حد ممكن لتحقق بذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة إلى خلق مصداقية اتجاه السلطة النقدية .

يتطلب التقييم السليم لدور وفعالية السياسة النقدية والمصرفية وتأثيرها في النشاط الاقتصادي معرفة البيئة الاقتصادية التي ترسم وتنفذ فيها هذه السياسة، فهذه البيئة هي التي تحدد أهداف السياسة النقدية والمصرفية ونوع الأدوات التي تستخدمها وآلية عملها، وأنسب السبل لتحقيق تلك الأهداف، في إطار هذه القاعدة العامة نجد أن السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا ظلت تعمل استجابة لهذه العلاقة التفاعلية مع البيئة، وقد مرت بعدد من المراحل التي استوجبتها التحولات الاقتصادية المحلية والخارجية[1] .

2.1.2 مفهوم السياسة النقدية :-

تعددت التعاريف حول مفهوم السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى و كيفية تحديد موقعها من السياسة الاقتصادية ذلك لأن لها دور فعال ومحرك للدورة المالية و تنظيم الكتلة النقدية، و لعل من أهم الرواد الذين تناولوا هذا الفكر الاقتصادي الانجليزي كينز.

[1] - تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا ، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، نسخة الكترونية ، طرابلس 2010 ، ص 2 .

❖ **تعريف السياسة النقدية :-**

- تعرف السياسة النقدية بالإجراءات التي يتم تخطيطها بواسطة السلطات النقدية في المجتمع بهدف إدارة المعروض النقدي وتحديد أسعار الفائدة لتحقيق التوظف الأمثل دون حدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد القومي [2].
- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية [3].
- تعبر السياسة النقدية عن مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية [4].

❖ **علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية :-**

يقصد بالسياسة الاقتصادية التأثير التوجيهي الذي تمارسه الدولة على النشاط الاقتصادي، وكذلك مقدار تدخلها وتأثيرها في تحديد الجانب الاقتصادي الذي تؤدي فيه الوحدات الاقتصادية عملها، وتعتبر السياسة النقدية جزءا هاما من السياسة الاقتصادية والدليل على ذلك هو تأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية بالإضافة إلى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، وتفصل هذه العلاقة كما يلي :

أولاً : كمية النقد المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي

إن التغير في كمية النقود له تأثير على المستوى العام للأسعار، هذا حسب النظرية الكلاسيكية، كما أن كينز أشار إلى أن التغير في كمية النقود التي في حوزة الوسطاء الاقتصاديين في اقتصاد ما يؤثر على الطلب، وعن طريق التغيير في هذا الطلب يمكن للإصدار النقدي أن يؤثر على الأسعار وإذا كانت زيادة الطلب مدفوعة بزيادة الإصدار، فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة

---

[2] - وحيد مهدي عامر ، مرجع سبق ذكره ، 2010 ، ص 233 .

[3] - أحمد محمد مندور ، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003-2004 ، ص 224.

[4] - عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ، ص 53 .

العـرض لأن الطاقـة الإنتاجيـة لـم تسـتغل بالكامـل بعـد، أي فـي حالـة عـدم التشـغيل الكامـل، وأن الأسـعار سـوف لا تتـأثر بالارتفـاع وذلـك تأكيـد علـى عـدم وجـود علاقـة بـين التغيـر فـي كميـة النقـود وبـين التغيـر فـي الأسـعار إلا فـي حالـة اسـتغلال الطاقـة الانتاجية بالكامل .

ثانياً : علاقة السياسة النقدية بالتوازن الاقتصادي

فـي أي سياسـة اقتصـادية ينبغـي تحديـد أهـداف معينـة مثـل محاربـة التضـخم، المحافظـة علـى مسـتوى نشـاط اقتصـادي كـاف يسـمح بانسـجام كـل الهياكـل الاقتصـادية والاجتماعيـة، كمـا يجـب تحقيـق معـدل إدمـاج مقبـول للاقتصـاد الـوطني فـي المحـيط الـدولي الـذي يظهـر فـي بعـض المؤشـرات مثـل تـوازن المـدفوعات الخارجيـة واسـتقرار معـدل الصـرف، ولإحـداث هـذه التوازنـات المرغـوب فيهـا فـإن السياسـة النقديـة تـؤثر علـى ذلـك بتغذيـة الاقتصـاد بالسـيولات اللازمـة، وتـؤثر بصـفة مباشرة على عناصر الاقتصاد الحقيقي وخاصة الإنتاج والأسعار .

ثالثاً : السياسة النقدية والدورات الاقتصادية

ارتـبط التوسـع والانكمـاش الاقتصـادي خـلال الجـزء الأكبـر مـن الفتـرة 1952-1978 بزيـادة معـدل النمـو النقـدي وانخفاضـه، وبصـفة عامـة أن الـدليل العملـي علـى مـدى 100 سـنة مـن التـاريخ النقـدي يؤكـد الحكـم بوجـود علاقـة بـين النقـود والـدورات الاقتصـادية، إذ يـنخفض النمـو النقـدي قبـل أو أثنـاء الانكمـاش، ويرتفـع أيضـا قبـل أو أثنـاء التوسـع الاقتصـادي، وهـذا يؤكـد ارتبـاط السياسـة النقديـة بالاسـتقرار الاقتصـادي ودورهـا فـي محاربـة التضـخم أو الكسـاد علـى حـد سـواء، ولمـا كانـت أهـم أهـداف السياسـة الاقتصـادية العامـة هـي تحقيـق الاسـتقرار الاقتصـادي مـع تحقيـق معـدل عـال للنمـو، فـإن هـذا يبـرز علاقـة المشـاكل الاقتصـادية الخاصـة بالبطالـة والتضـخم وانخفـاض قيمـة العملـة الوطنيـة بـالحلول النقديـة، وبالتـالي فـيمكن للسياسـة النقديـة أن تسـاهم فـي تحقيـق الاسـتقرار الاقتصـادي وخاصـة فـي البلـدان الناميـة، ونسـتطيع عـن طريـق السياسـة النقديـة محاربة التضخم ومحاربة الكساد وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية [5].

❖ أهداف السياسة النقدية :-

[5] - صالح مفتاح ، 2005 ، المرجع السابق ، ص 103-105 .

تتمثل أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة النقدية في الجوانب الآتية[6] :

1- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ عن التغيرات في المستوى العام للأسعار .

2- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي.

3- المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية، والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني .

4- المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية .

5- المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات .

3.1.2 أدوات السياسة النقدية

تعبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية وتشمل نوعين من الوسائل:-

1.3.1.2 الأدوات الكمية

ينصب عمل الأدوات الكمية إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف وبغض النظر عن أوجه استعمالاته، ويستطيع المصرف المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها المصارف وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع باستخدام مجموعة من هذه الأدوات الكمية وهي سياسة معدل إعادة الخصم ، وعمليات السوق المفتوحة، والاحتياطي النقدي القانوني وسوف يتم تناول كل أداة على حده فيما يلي :

أولاً :- سياسة معدل إعادة الخصم

[6] - ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، زهران للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى ،1999، ص 429 .

سعر الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه المصرف المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة .

وهذا السعر لا يتحدد بواسطة المصرف المركزي بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يتحدد بطريقة التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان .

وتوجد علاقة بين سعر الخصم الذي تحصل عليه المصارف التجارية من عملائها مقابل خصم ما يقدمونه لها من أوراق تجارية وسعر إعادة الخصم الذي يحصل عليه المصرف المركزي مقابل إعادة خصم ما تقدمه المصارف التجارية له من أوراق تجارية (مخصومة) ذلك أن هذه المصارف وهي تحدد سعر الخصم الخاص بها تأخذ في اعتبارها سعر إعادة الخصم الذي يحدده المصرف المركزي نظراً لأنها سوف تلجأ إليه بعد ذلك لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية .

فقيام المصرف المركزي برفع سعر إعادة الخصم سوف يترتب عليه قيام المصارف التجارية بدورها برفع سعر الخصم والعكس صحيح .

حيث أن قيام المصرف المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم يترتب عليه قيام المصارف التجارية بتخفيض سعر الخصم الذي تتقاضاه من عملائها ومن هنا يمكن للمصرف المركزي (عن طريق اتباع لسياسة إعادة الخصم، التأثير في حجم النقود المتداولة وفي حجم الائتمان المصرفي الكلي وذلك عن طريق تأثيره في سعر الفائدة ومن ثم على نفقة الاقتراض) وفي حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية [7].

ثانياً :- عمليات السوق المفتوحة

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل المصرف المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان، وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائلة، وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية وكان أول من استخدم هذه السياسة هو مصرف إنكلترا كوسيلة إضافية بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالا سنة 1931، وكانت تستعمل باعتبارها مجرد وسيلة تدعيمية

[7] - أسامة جمعة الساعدي ، السياسة النقدية ودورها في التأثير على عرض النقود ، دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي ، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس ، خريف2002، ص56 .

بهدف جعل أسعار خصم المصارف المركزية أكثر فاعلية، وبمرور الزمن أصبح تطبيق هذه العمليات الطريقة الرئيسية للسيطرة على الائتمان.

عندما يرغب المصرف المركزي في علاج التضخم يتدخل في السوق النقدية عارضا أو بائعا للأوراق المالية (كأذون الخزانة) ، وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية، وتكون في المقابل المصارف التجارية هي المشتري لهذه الأوراق، وبالتالي تنخفض سيولتها، ومقدرتها الاقراضية إذا كان غرض المصرف المركزي هو تقييد الائتمان ومحاربة التضخم، وعندما يقوم المصرف المركزي بشراء هذه الأصول التي تعرضها المصارف التجارية، فتحصل على مقابلها نقودا مما يرفع من سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الاقراضية إذا كانت رغبة المصرف المركزي هي التوسع في الائتمان [8].

ثالثاً :- الاحتياطي النقدي القانوني

يفرض المصرف المركزي على المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها يكون مودع لدى المصرف المركزي ويطلق على الرصيد الاحتياطي القانوني وللمصرف المركزي الحق في تحديد هذه النسبة، والهدف من هذا الاحتياطي القانوني هو حماية أموال المودعين ضد الأخطاء الناجمة عن التصرفات الغير رشيدة للمصارف التجارية، ثم أصبحت بعد ذلك وسيلة فنية تستخدم للتأثير في مقدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان حيث منح للمصرف المركزي لكي يكون السلطة الوحيدة التي تغير الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي لأغراض السياسة النقدية، وتعد هذه السياسة من السياسات التي استخدمها الكثير من المصارف المركزية، بغرض مكافحة الكساد أو الحد من الاتجاهات التضخمية .

ففي حالات التضخم تهدف السياسة النقدية إلى الحد من الارتفاع في الأسعار، فعندما يرى المصرف المركزي أن حجم الائتمان الممنوح قد تجاوز المستوى المرغوب فيه ورأى ضرورة تخفيض حجم الائتمان بغرض مكافحة الاتجاهات التضخمية في النشاط الاقتصادي، فسوف يلجأ في هذه الحالة إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي، ويترتب على ذلك تقليل السيولة لدى المصارف

[8] - صالح مفتاح ، 2005 ، مرجع سبق ذكره ، ص 150_151 .

التجارية عن طريق تجميد جزء من احتياطاتها النقدية، مما يترتب عليه التقليل من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض وخلق ودائع جديدة .

وقد يؤدي ذلك إلى أكثر من مجرد خلق ودائع، بل إلى استرداد بعض قروضها مما يترتب عليه تخفيض حجم الائتمان القائم وربما وصل بها الأمر إلى التصرف في بعض الأوراق المالية أو التجارية التي تحتفظ بها إذا كانت الزيادة في نسبة الاحتياطي القانوني كبيرة، مما يترتب عليه انخفاض قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان وانخفاض حجم وسائل الدفع فينكمش حجم المعاملات ويقل الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من التضخم .

ويكون العكس من ذلك عندما يكون الاقتصاد في حالة من الكساد، حيث يمكن للمصرف المركزي أن ينخفض من نسبة الاحتياطي القانوني الذي تلتزم المصارف التجارية بالاحتفاظ به، مما يزيد من السيولة لدى المصارف التجارية، ويؤدي ذلك إلى زيادة قدرتها على خلق الائتمان، فيزيد حجم وسائل الدفع في المجتمع ويزيد حجم المعاملات والطلب الكلي [9] .

2.3.1.2 الأدوات النوعية (الكيفية)

يتحدد الهدف الأساسي من استخدام أدوات الرقابة النوعية أو الكيفية في التأثير على نوعية الائتمان المصرفي من خلال ممارسة المصرف المركزي لدوره المؤثر أوجه استعمالات الائتمان المصرفي المختلفة والذي يترك أثره على النشاط الاقتصادي .

أما أدوات الرقابة النوعية فتتمثل في تحديد المصرف المركزي لأسعار الفائدة على القروض والسلف (الدائنة والمدينة) وكذلك أسعار فوائد التأخير ووضع حداً أعلى لبعض أنواع القروض المصرفية، وتحديد المجالات والأنشطة التي يمكن للمصارف الاستثمارية فيها وممارسة نشاطها الائتماني ضمنها مما يعني استبعاد المجالات والأنشطة التي لا يرغب المصرف المركزي تمويلها من قبل المصارف التجارية من خلال استخدام المصرف المركزي لما يعرف بأسعار الفائدة التمييزية .

[9] - أسامة جمعة الساعدي ،2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص61_62 .

لهذا فإن استخدام أدوات الرقابة النوعية من قبل المصرف المركزي يكون موجهاً نحو تنظيم عمليات الائتمان والاستثمار المصرفي وتوجيه الوجهة المناسبة لأهداف السياسة النقدية خصوصاً، واهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة عموماً [10].

3.3.1.2 الأدوات المباشرة (الوسائل الحديثة)

يستخدم المصرف المركزي هذه الأدوات للرقابة على عرض الائتمان المصرفي حيث يتدخل بصورة أكثر صراحة وأكثر فاعلية في حالة عدم نجاح الأدوات الكمية والكيفية في التأثير المطلوب على حجم الائتمان وعلى اتجاهاته وتتكون من ثلاثة أساليب :

_ الأسلوب الأول الإقناع الأدبي :

ويستخدم المصرف المركزي وصانعوا السياسة النقدية هذا الأسلوب للتأثير على المصارف التجارية والمنشآت المالية، ويسمى هذا الأسلوب بسياسة المصارحة ولا تنتج هذه السياسة آثاراً إلا إذا دعمتها وسائل أخرى مثل تغير سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني، وتقوم هذه الفكرة أساساً على أن للمصرف المركزي مكانة هامة بالنسبة للجهاز المصرفي ككل، وعلى طبيعة العلاقات التي تربطه بغيره من المؤسسات النقدية، حيث يعتمد المصرف المركزي هذه الوسيلة لشرح الحالة الاقتصادية للمؤسسات النقدية بصفة عامة وللمصارف التجارية بصفة خاصة، واقتناعها بالسياسة النقدية المناسبة، والتأثير على هذه المؤسسات لكي تتبع سياسة اختيارية تتناسب مع ما تقتضيه الظروف.

ولا يمكن التأكد من فاعلية هذه الوسيلة إلا من خلال وجود علاقة بين المصرف المركزي والمؤسسات الاقتصادية الأخرى وكذلك وجود أسس وقواعد ينتظم على أساسها النظام المصرفي كوحدة متكاملة، ويحدث العكس عندما تضعف أو تنقطع العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف التجارية .

_ الأسلوب الثاني الأوامر والتعليمات :

[10] - ناظم محمد نوري الشمري ، 1999 ، المرجع السابق ، ص 432_433 .

يكتسب المصرف المركزي الحق في إصدارها سواء لأحد المصارف منفرداً أو على المصارف التجارية بصفة عامة بخصوص ما ينبغي عليها ممارسته من نشاط في مجال الإقراض والاستثمار .

والأوامر تعد ملزمة للمصارف التجارية وليست اختيارية وتجاهل هذه الأوامر وعدم الالتزام بها يعرضها لعقوبات تفرض عليها من قبل المصرف المركزي مثل حرمانه من الاقتراض أو الامتناع عن خصم ما يقدمه من أوراق تجارية، وهذا الأسلوب يكون فعالاً في علاج التضخم حيث يمكن أن تمتثل المصارف التجارية في هذه الحالة لأوامر المصرف المركزي وتمتنع عن منح القروض ولكنها عديمة الجدوى في حالات الكساد حيث يصعب إجبار المصارف على التوسع في منح القروض .

_ الأسلوب الثالث الودائع الخاصة :

بمقتضى هذه السياسة هو فرض قيام المصارف التجارية باقتطاع نسبة من أرصدتها على شكل ودائع مجمدة عند المصرف المركزي تستحق عليها فائدة معينة بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني، ويهدف هذا الأسلوب إلى التقليل من عمليات الائتمان التي تقوم بها البنوك التجارية من خلال تقليل أرصدتها [11].

4.1.2 الملامح العامة لتطور السياسة النقدية في ليبيا

ويمكن تمييز أربع مراحل مفصلية في تاريخ السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا وفقاً للتطورات التشريعية المنظمة للسلطة النقدية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراءها، وهذه المراحل الأربع هي :

1. **مرحلة ما قبل عام 1963**
2. **المرحلة من 1963- 1993**
3. **المرحلة من 1993- 2004**
4. **المرحلة ما بعد 2004**

لقد سبقت كل مرحلة من هذه المراحل تغيرات اقتصادية وتشريعية كان لها تأثير كبير على أهداف السياسة النقدية والمصرفية وفعاليتها والأدوات التي

[11] - أسامة جمعة الساعدي ، 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص63-64 .

استخدمتها، مما استدعى تدخل المشرع لمنح السلطة النقدية وبشكل تدريجي صلاحيات أوسع وحزمة أدوات أكثر تنوعاً بمرور الوقت وبما يتفق والتحديات التي تواجهها، والحاجة إلى تحديد أهدافها بصورة أوضح .

وقد توالت التغيرات الاقتصادية والتشريعية المحلية ضمن نهج اقتصادي يهيمن فيه القطاع العام منذ السبعينات وحتى بداية التسعينات من القرن العشرين، حيث أدت موجة التحولات الاقتصادية الدولية، والانفتاح الاقتصادي، وظهور تكتلات دولية كبيرة إلى التفكير في إيجاد مناخ اقتصادي قادر على التفاعل الإيجابي مع الهياكل الاقتصادية الجديدة، وبدأت نتيجة لذلك الإرهاصات الأولى لإعادة الهيكلة الاقتصادية، وبدأ العمل في تطبيق مجموعة من الإجراءات التي تستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني عن طريق الحد من دور القطاع العام وإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر، وتوجت هذه الإجراءات على مستوى القطاع المصرفي بإصدار القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، والذي شكل علامة فاصلة وواضحة في مجال تحديث وتطوير القطاع المصرفي [12].

1.4.1.2 المرحلة الأولى 1956-1963

بدأ تنفيذ السياسة النقدية في ليبيا مع انشاء البنك الوطني الليبي الذي واجه صعوبات جمة خلال السنوات الأولى من نشاطه حالت دون تحقيق أهدافه كمصرف مركزي يرسم وينفذ السياسة النقدية، ومن أبرز تلك الصعوبات ما يلي:-

1. افتقار المصرف إلى صلاحيات قانونية كافية، فقانون انشائه لم يعطه صلاحيات لتنظيم أعمال المصارف التجارية أو حتى جمع البيانات المصرفية اللازمة لوضع سياسة نقدية سليمة .
2. افتقار البلاد إلى التنسيق بين الجهات الحكومية الاتحادية والولائية .
3. جميع المصارف التجارية العاملة في البلاد هي فروع لمصارف أجنبية تخضع لأوامر واشراف مراكزها الرئيسية في الخارج .
4. عدم وجود سوق مالي يستطيع المصرف التأثير فيه .

[12] - تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا ، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، نسخة الكترونية ، طرابلس 2010 ، ص2 .

لقد كان من بين أدوات السياسة النقدية القليلة المتاحة للبنك الوطني الليبي خلال تلك الفترة سياسة سعر إعادة الخصم وبعض السلطات المتعلقة بالرقابة على السيولة كما نص عليها قانون المصارف لعام 1958، وبطبيعة الحال كان المصرف يتمتع بمجال واسع لاستعمال سياسة الاقناع الأدبي في معالجة القضايا المتعلقة بالسياسة النقدية .

في شهر التمور (اكتوبر) 1957 حاول المصرف مواجهة أول مشكلة نقدية والمتمثلة في ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد بصورة ملحوظة، فقام برفع سعر إعادة الخصم من 4% إلى 5% وذلك للحد من التوسع النقدي كأحد الوسائل لمعالجة هذه المشكلة، إلا أن السيولة العالية في الاقتصاد الناجمة عن تزايد النفقات التي صاحبت عمليات البحث والتنقيب عن النفط وكذلك المعونات الخارجية التي كانت تتلقاها الحكومة آنذاك ساعدت على استمرار الاتجاهات التضخمية، كما ساعد على ذلك أيضاً عدم حاجة المصارف التجارية الأجنبية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك الوطني الليبي وذلك لتوفر الأموال لديها من جهة ولسهولة حصولها على المزيد من تلك الأموال من مراكزها الرئيسية في الخارج من جهة أخرى .

في شهر هانيبال (أغسطس) 1960 حاول المصرف للمرة الثانية مكافحة ظاهرة التضخم فقام برفع سعر إعادة الخصم من 5% إلى 6%، وانتهزت المصارف التجارية الفرصة فرفعت أسعار الفائدة التي تتقاضاها على الحسابات المدينة لتصل بعد إضافة العمولات والمصاريف إلى 11% في بعض الحالات، واضطر المصرف في شهر النوار (فبراير) 1961 أمام موجة الانتقادات والشكاوي من الأوساط التجارية إلى العودة بسعر إعادة الخصم إلى 5% وطلب من المصارف التجارية تخفيض أسعار الفائدة التي تتقاضاها .

مع مرور الوقت اتضح للمصرف فشل سياسة إعادة الخصم، ولاحظ أيضاً أنه لا يستطيع تطبيق سياسة السوق المفتوحة في غياب سوق الأوراق المالية وسوق للخصم، كما أن القانون لم يخوله تطبيق سياسة الاحتياطي القانوني حتى يتمكن من التأثير في حجم الائتمان المصرفي وخلق الودائع، فما كان منه إلا أن

عاد إلى انتهاج سياسة الاقناع الأدبي، حيث طالب المصارف التجارية بالامتناع عن الإقراض من مراكزها الرئيسية وأن تلجأ إليه كلما احتاجت إلى السيولة [13].

2.4.1.2 المرحلة الثانية 1963-1970 :-

بدأت هذه الفترة بصدور قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963 الذي منح لمصرف ليبيا (بنك ليبيا في ذلك الوقت) صلاحيات واسعة وأعطى له اختصاصات المصرف المركزي، كما وفر له جميع أدوات السياسة النقدية المعروفة اليوم، والتي تمكنه من إدارة السياسة النقدية في البلاد، ورغم ذلك واجه المصرف المركزي اليوم العديد من الصعوبات في تطبيق سياساته النقدية بشكل جيد وصحيح بفعل تجاوب الحكومة آنذاك مع القطاع المصرفي التجاري الأجنبي أكثر من تجاوبها مع المصرف المركزي، باستثناء بعض مواد القانون السابق التي نجح المصرف المركزي في تطبيقها مثل[14] :

1- فرض الحد الأدنى من الاحتياطي القانوني بنسبة 10% على الودائع تحت الطلب وبنسبة 5% على الودائع الزمنية والادخارية.
2- تطبيق نسبة السيولة (نسبة الأصول السائلة التي تتألف من عملة محلية وأجنبية وودائع لدى المصرف المركزي وسندات مكفولة من الدولة والتي يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بها كنسبة من خصومها الإيداعية) .
3- تحديد سعر الفائدة على القروض والتي تتقاضاها المصارف التجارية من عملائها على مختلف أنواع التسهيلات بحيث تكون 7% بالنسبة للقروض المضمونة (2% فوق سعر إعادة الخصم) ، و 7.55% بالنسبة للقروض غير المضمونة (2.5% فوق سعر إعادة الخصم) ، و8.5% بالنسبة لحسابات التوفير (3.5% فوق سعر إعادة الخصم) ، ولا تدفع فوائد على الحسابات الجارية وقد نصت المادة رقم(37) من قانون المصارف السابق على أن يدفع مصرف ليبيا فائدة لا تزيد عن سعر الخصم الجاري في تاريخ الإيداع على الأرصدة الزائدة عن الحدود المذكورة، كما فرضت

[13] - مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية - الربع الرابع 2000 ، الملامح العامة لتطور السياسة النقدية في ليبيا ، ص 6-7 .
[14] - محمود أحمد محمد دنف ، فعالية السياسات النقدية في ليبيا في ضوء عملية التحرر الاقتصادي المتبعة في الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة طرابلس، 2005، ص 135-137 .

المادة 38 من نفس القانون على المصارف التجارية التي تقل احتياطياتها عن الحدود المطلوبة، بدفع غرامة عن المبلغ الناقص، لا تزيد عن جزء من ثلاثين من 1% عن كل يوم تأخير وإذا تجاوزت مدة التأخير الشهر فإنه يجوز لمصرف ليبيا المركزي أن يمنعها أو يقيدها عن منح الائتمان.

وقد استخدم مصرف ليبيا المركزي هذه الوسيلة للحد من التوسع الائتماني ضمن الإجراءات التي اتخذها بهدف مكافحة التضخم.

وفي عام 1966 عندما كانت بوادر الضغط التضخمي قد ظهرت بشدة في الاقتصاد الوطني وضمن خطوات ممارسة السياسة النقدية في ليبيا في تلك الفترة، اتخذ المصرف المركزي بعض الإجراءات لمكافحة التضخم كان منها زيادة نسبة الاحتياطي القانوني من 10% إلى 15% على الودائع تحت الطلب ومن 5% إلى 7.5% على الودائع الزمنية والادخارية، بالإضافة إلى رفع نسبة السيولة العامة من 20% إلى 25% من قيمة الالتزامات الإيداعية وإلزام المصارف التجارية بأن تقترض بما لا يتجاوز نسبة 50% مما كانت تفرضه مقابل ضمانات عقارية، كل ذلك بهدف الحد من التوسع النقدي والحد من ارتفاع الأسعار وربما كان من نتائج هذه السياسة أن انخفض معدل التضخم إلى 6.6% خلال عام 1976 مقابل 13.7% في عام 1966.

وقد اتجه المصرف المركزي من جهة أخرى إلى استخدام سياسة مصرفية وطنية تنادي بتلييب المصارف الأجنبية على الأقل بنسبة 51% حتى يتمكن من ممارسة السياسة النقدية بالصورة الصحيحة.

وبصفة عامة يمكن القول بأن المصرف المركزي قد حاول خلال هذه الفترة استخدام الأدوات التقليدية المتاحة لديه على قلتها ومحدودية مفعوليتها وهي الفائدة ومعدل الاحتياطي المطلوب على الودائع للتأثير على حجم النقود والائتمان بهدف مجابهة الأوضاع الاقتصادية آنذاك .

3.4.1.2 المرحلة الثالثة 1993- 2004 :-

اتسم المناخ الاقتصادي في ليبيا في هذه الفترة بمجموعة من الخصائص أهمها استمرار اعتماد الاقتصاد على مورد وحيد وهو النفط، وارتفاع معدل الواردات إلى الصادرات، وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وضعف دور القطاع الخاص، وتعدد أسعار الصرف، وغياب سوق للأوراق المالية، وضعف كفاءة التقنية المستخدمة، وقصور إدارة الموارد البشرية، وقصور التنظيم الإداري، وضعف وعدم شمولية الأطر الرقابية والقانونية، واستمرار ازدواجية دور مصرف ليبيا المركزي كمراقب ومالك للمصارف التجارية، وغياب سوق بين المصارف، ووجود قيود صارمة على عمليات الحساب الجاري .

وقد شهدت هذه الفترة اتخاذ إجراءات تستهدف معالجة نواحي الاختلال السابقة، وكان من بين الإجراءات المتخذة حيال القطاع النقدي والمصرفي صدور قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لعام 1993، ومن أبرز التغيرات التي تضمنها هذا القانون هي السماح بفتح مصارف محلية خاصة جديدة والسماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب تمثيل لها في ليبيا .

لم يتم خلال هذه الفترة وضع إطار واضح للسياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي، كما أن المصرف لم يحدد أية أهداف تشغيلية أو نهائية لهذه السياسة، إلا أنه يراقب بصورة مستمرة تطورات عرض النقود وتأثير الدين العام المحلي على النشاط الاقتصادي، خاصة على المستوى العام للأسعار، وأن حزمة الأدوات المستخدمة من قبل مصرف ليبيا المركزي لم تتغير في هذه الفترة، حيث ظلت تشكل مزيجا من الأدوات المباشرة والأدوات غير المباشرة، وكانت محدودة الفعالية بشكل عام، نظرا للبيئة الاقتصادية السائدة، والارتفاع الكبير في مستويات السيولة خاصة في نهاية هذه الفترة، وارتفاع نسبة الواردات ضمن سلة مؤشر الأسعار، وارتفاع مستويات الانفاق العام بسبب توجه الدولة إلى تحديث البنية التحتية، وسداد الدين العام .

فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي الالزامي خلال هذه الفترة لم يطرأ أي تغيير في هذه النسبة، فقد ظلت عند مستوى 15% على الودائع تحت الطلب، و7.5% على الودائع الزمنية، وكما هو الحال مع سعر إعادة الخصم، فإن

متطلبات الاحتياطي الإلزامي لم تكن فعالة، بسبب فائض السيولة، كما تم الإبقاء على نسبة السيولة القانونية عند 15% من إجمالي الخصوم الإيداعية .

حيث ظل سعر إعادة الخصم خلال هذه الفترة عند مستوى 5% دون تغيير منذ عام 1963، كما أنه لم يكن فعالا في تحقيق أهداف السياسة النقدية وذلك بسبب عدم حاجة المصارف إلى الاقتراض من المصرف المركزي، وقد تم خلال هذه الفترة انتهاج سياسة نقدية توسعية تمثلت في منح التسهيلات الائتمانية للأنشطة الإنتاجية والخدمية، من خلال تخفيض الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الصناعية والزراعية إلى 6.0%، وإنشاء صندوق استثماري يسمى صندوق التحول للإنتاج، مما أدى إلى زيادة التوسع النقدي وارتفاع كل من فائض السيولة وعرض النقود، وقام مصرف ليبيا المركزي بتخفيض سعر الفائدة على الودائع الزمنية التي تحتفظ بها المصارف التجارية لديه من 4.0% إلى 2.5% وذلك لحثها على البحث عن فرص استثمارية وائتمانية بديلة في الاقتصاد الوطني[15].

وبالرغم من أن قانون المصارف الجديد قد أبقى على نفس أغراض ووظائف مصرف ليبيا المركزي الواردة في القانون رقم (4) لسنة 1963، كما أبقى أيضاً على معظم الأحكام والقضايا المصرفية التي تناولها القانون السابق، إلا أنه قد تعرض إلى عدة أحكام وقضايا مصرفية جديدة تتلخص في الآتي :-

1. السماح بتأسيس مصارف تجارية في شكل شركات مساهمة ليبية خاصة، لا يقل رأسمالها المدفوع عن عشرة ملايين دينار، ثم خفض رأس المال المطلوب إلى ثلاثة ملايين دينار.
2. اجاز الأذن للمصارف غير الوطنية ان تفتح لها فروعاً أو وكالات أو مكاتب تمثيل داخل البلاد وفقاً للشروط التي تحدد ذلك .
3. اعفاء الفوائد المدفوعة عن ارصدة حسابات التوفير من كافة الضرائب والرسوم .
4. اجاز لكل شخص طبيعي أو معنوي من غير الجهات العامة والهيئات والمؤسسات والشركات والمنشآت العامة ان تحتفظ بكل ما يملكه أو يحوزه

[15] - تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا ،2010، مرجع سبق ذكره ، ص 7 – 8 .

من نقد اجنبي لدى المصارف التجارية، ويتصرف في هذا النقد طبقاً للشروط التي توضع لذلك .

5. رفع نسبة غطاء العملة المصدرة بسندات واذونات خزانة ليبية من 10% إلى 25% .
6. اجاز للمصرف تقديم سلفيات مؤقتة للخزانة العامة لتغطية أي عجز وقتي في ايرادات الميزانية بشرط الا تزيد هذه السلفيات على سدس مجموع الايرادات المقدرة في الميزانية .

وفيما يلي كشف بالحد الاقصى لسعر اعادة الخصم واسعار الفائدة الدائنة والمدينة لدى المصارف التجارية، وكذلك كشف بأسعار الفائدة على ودائع المصارف التجارية والمؤسسات المالية لدى مصرف ليبيا المركزي[16] :-

أولاً : الفوائد على الحسابات الدائنة لدى المصارف التجارية	
1.الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)	**بدون فائدة**
2. الودائع الزمنية :	
بأشعار لمدة 10 أيام فأقل	2.5% سنوياً
بأشعار لمدة 11 – 30 يوماً	3.0% "
بأشعار لمدة 31 – 89 يوماً	3.5% "
بأشعار لمدة 90 – 180 يوماً	4.0% "
بأشعار لمدة 181 – 360 يوماً	5.0% "
بأشعار لمدة سنة فأكثر	5.5% "
3. حسابات التوفير للشخص الطبيعي :	
حتى (20) ألف دينار	6.0% "
من (20) ألف دينار حتى (100) ألف دينار	5.0% "
أكثر من (100) ألف دينار	**بدون فائدة**
ثانياً : الفوائد على الحسابات المدينة لدى المصارف التجارية :	
1.القروض والسلفيات التجارية والاجتماعية	
قروض وتسهيلات مضمونة	7.0% "
قروض وتسهيلات سحب على المكشوف	7.5% "
2.القروض الزراعية والصناعية والمهنية	6.0% "
3.قروض تحول الموظفين للإنتاج	5.0% "
4.القروض العقارية لمتوسطي الدخل	2.0% "
ثالثاً : سعر اعادة الخصم لدى المصرف المركزي	5.0% "
رابعاً : سندات واذونات الخزانة	5.5% "

أسعار الفائدة على ودائع المصارف والمؤسسات المالية لدى مصرف ليبيا المركزي

[16] - مصرف ليبيا المركزي ، الملامح العامة لتطور السياسة النقدية في ليبيا ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية- المجلد 40- الربع الرابع 2000 ، ص 12-14 .

المـدة	معدل سعر الفائدة السابق	معدل سعر الفائدة الجديد
10 أيام فأقل	%2.75	%1.00
11 – 29 يوماً	%3.00	%1.25
30 – 59 يوماً	%3.25	%1.50
60 – 179 يوماً	%3.50	%1.75
180 يوماً فأكثر	%3.50	%2.00

4.4.1.2 المرحلة الرابعة ما بعد عام 2004:-

رغم أن الملامح العامة للاقتصاد لم تتغير كثيرا في هذه الفترة، إلا أنه كانت هناك منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي تحولات كبيرة على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع المصرفي، بفعل السياسات الاقتصادية والنقدية التي انتهجت أساليب جديدة في معالجة العديد من المعوقات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، الناجمة عن الظروف في المواتية على الصعيدين المحلي والدولي، وقد استهدفت هذه السياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وعلى رأسها القطاع المصرفي، من خلال قوانين وتشريعات تناولت العديد من القضايا والأحكام الرامية لتوسيع قاعدة الملكية وتنويع النشاط الاقتصادي وتفعيل الحركة به، إضافة إلى المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

وقد شهدت هذه المرحلة تغيرات ملحوظة، وهي المتمثلة في سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، والتوجه نحو تشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي، حيث صدرت مجموعة من التشريعات والقوانين تسمح للأفراد والتشاركيات والشركات المساهمة الخاصة بالعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية مثل التجارة وقطاع الأعمال والإنشاءات والخدمات وغيرها، وقد توجت هذه المرحلة بصدور القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، وقد جاء هذا القانون ليكرس الاستقلالية المؤسسية والوظيفية لمصرف ليبيا المركزي ويعزز دوره في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وأعطى لمجلس إدارة المصرف صلاحيات واسعة في القيام بذلك، خاصة ما يتعلق بإصدار النقد، وتنظيم عمليات النقد الأجنبي، وفي مجال الرقابة على المصارف وفي إدارة السياسة النقدية والائتمانية، كما خول القانون مصرف ليبيا المركزي بتوقيع عقوبات إدارية على المصارف التي تخالف أحكام القانون[17].

2.2 الائتمان المصرفي في ليبيا

[17] - تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا ،2010 ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 _ 15 .

1.2.2 المقدمة

يعد الائتمان المصرفي مرحلة مهمة من مراحل تطور الخدمات المصرفية ويعد من أهم إيرادات المصارف التي تستند إلى دراسة إوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل، إذ تعبر عملية الائتمان عن الثقة التي تنشأ بين المقرض (المصرف) والمقترض من المصرف (الزبون) التي تدل على توافق الرغبة والحاجات بين من تتوافر لديه الأموال ومن يحتاج إليها، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن تشغيل الأيدي العاملة ويزيد من طاقة الانتاج والدخل الوطني ولاشك أن أهدافاً بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماماً خاصاً من السلطات النقدية والمالية (مصرف ليبيا المركزي) للرقابة على الائتمان ومتابعة حسن توجهه ومساره خوفاً من الافراط فيه في الظروف غير المستقرة، أو قصور عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والانتاجية، وعليه فإن للإئتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، إذ أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيس لإيرادات أي مصرف مهما تعددت مصادر إيراداته الأخرى وتنوعت ومن دونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد الوطني، ولكنه في الوقت ذاته استثمار تحيط به المخاطر الكثيرة بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، وعلى الرغم من ذلك بقي الائتمان أكثر مجالات الاستثمار إيجابية للمصارف بصورة عامة نظراً لارتفاع الفوائد المتحققة عنه مقارنة بالاستثمارات الأخرى مما جعل الائتمان الاستثمار الأكثر فاعلية في تحقيق هدف الربحية لعموم المصارف .

2.2.2 السياسة الائتمانية

1.2.2.2 مفهوم السياسة الائتمانية

السياسة الائتمانية للمصرف هي عبارة عن مجموعة الأسس والمعايير والشروط التي يتم مراعاتها في إطار السياسة الائتمانية العامة التي يحددها المصرف المركزي لإدارة محافظ الائتمان المصرفية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وتوفير عوائد مناسبة للمصارف بأقل تكاليف وأدنى مخاطر ممكنة.

أمـــا الائتمـــان المصـــرفي فهـــو عبـــارة عـــن القـــروض والتســـهيلات النقديـــة وغيـــر النقديـــة التـــي يـــتم منحهـــا للأفـــراد والجهـــات الاعتباريـــة العامـــة والخاصـــة مقابـــل تـــوفير ضـــمانات كافيـــة وتعهـــد المقتـــرض بســـداد تلـــك الأمـــوال وفوائـــدها والعمـــولات والمصاريف المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ استحقاقها.

تعتبـــر السياســـة الائتمانيـــة جـــزءاً مـــن السياســـة النقديـــة للدولـــة إذ تتحـــدد السياســـة النقديـــة بجهـــود المصـــرف المركـــزي فـــي أي دولـــة فـــي محاولتـــه الرقابـــة علـــى الســـيولة النقديـــة والائتمـــان المصـــرفي، بهـــدف انجـــاز أهـــداف اقتصـــادية عـــن طريـــق تـــأثير هـــذه الأفعـــال فـــي العناصـــر المحـــددة لمســـتوى النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي والمســـتوى العـــام للأســـعار، وأن الدراســـات الماليـــة والنقديـــة تشـــير إلـــى أن السياســـة النقديـــة تحتـــوي علـــى ثـــلاث سياســـات فرعيـــة هـــي السياســـة الائتمانيـــة، وسياســـة ســـعر الصـــرف، وسياســـة الإصـــدار النقـــدي، ومـــا يهمنـــا هـــو السياســـة الائتمانيـــة ضـــمن أبعادهـــا التـــي تـــرتبط وتتفاعـــل مـــع حركـــة النمـــو الاقتصـــادي إلـــى أبعـــد حـــد، إذ أن الطلـــب علـــى الخـــدمات المصـــرفية عمومـــاً تحـــدده حاجـــات القطاعـــات الاقتصـــادية المختلفـــة لمصـــادر التمويـــل وهـــذا يعنـــي أن الطلـــب علـــى الائتمـــان المصـــرفي طلـــب مشـــتق مـــن واقـــع النمـــو الاقتصـــادي فكلمـــا ارتفـــع معـــدل النمـــو كلمـــا زادت الحاجـــة إلـــى الائتمـــان المصـــرفي كلمـــا زادت الحاجـــة إلـــى نظـــام مصـــرفي أكثـــر تقـــدماً واكثـــر اســـتعداداً لتقـــديم الائتمـــان بل أكثر ممارسة للفعاليات المصرفية [18].

2.2.2.2 أهداف السياسة الائتمانية

تهدف السياسة الائتمانية إلى ما يلي:- [19]

1- المســـاهمة فـــي تحقيـــق أهـــداف السياســـة الاقتصـــادية العامـــة والمتمثلـــة فـــي تنويـــع مصـــادر الـــدخل وزيـــادة الإنتـــاج والاســـتهلاك، وتوزيـــع المـــوارد الماليـــة علـــى مختلـــف الأنشـــطة الاقتصـــادية وتشـــغيل الطاقـــات العاطلـــة، وتســـهيل وتنمية عمليات التبادل التجاري.

2- تحقيـــق عائـــد مناســـب مـــن توظيـــف الأمـــوال المتاحـــة للمصـــارف التجاريـــة فـــي ظل الالتزام بالسياسات المعتمدة لذلك.

---

[18] - حمزة محمود الزبيدي ، 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 61-62 .

[19] - السياسة الائتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا ،ورقة عمل مقدمة من مصرف ليبيا المركزي، نسخة الكترونية ، ص2 .

3- المحافظة على نسبة السيولة لدى المصارف التجارية ضمن حدود السيولة الأمنة والسيولة القانونية.

4- تلبية طلبات زبائن المصارف التجارية من القروض والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية واستخدامها في الأغراض المسموح بها قانوناً.

3.2.2.2 عناصر السياسة الائتمانية

هناك ثلاث أسس ينبغي على إدارة المصرف مراعاتها عند إقرار السياسة الائتمانية، وهذه الأسس هي[20] :-

1- الربحية:

تسعى إدارة المصرف دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الإدارة أرباحاً أكثر فإن ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها، ولا يجب أن ننسى بأن الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح.

إن تحقيق أرباح للمصرف تعني أن تكون إيرادات المصرف أعلى من تكاليفه، حيث تشمل إيرادات المصرف إجمالاً البنود التالية:

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية .
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين.
- أتعاب الخدمات التي تقدمها المصارف وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- فروقات العملة الأجنبية.
- إيرادات أخرى، وتشمل أي إيرادات تأتي من عمليات ليست من طبيعة عمل المصرف مثل عوائد الاستثمار في الأوراق المالية والعوائد المتحققة من خصم الكمبيالات، وأي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع المصرف لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية.

[20] - عبد المعطي رضا ارشيد ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ،عمان ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص198-203 .

أما فيما يتعلق بتكاليف المصرف، فإنها تشتمل على:

- الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم المصرف بدفعها .
- العمولات المدينة التي يدفعها المصرف إلى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها خدمات للمصرف نفسه.
- المصاريف الإدارية والعمومية.

2-السيولة:-

سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، وبناء عليه فإن البضاعة أكثر سيولة من العقارات والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة، أما السيولة في المصارف فتعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان.

إن سيولة المصرف تعتمد على عدة عوامل أهمها:

- مدى ثبات الودائع، فكلما كانت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع أكبر كلما شعرت إدارة المصرف بالاطمئنان بدرجة أكبر، وذلك لأنه وفقا لبنود الاتفاقية بين المصرف والعميل، فإنه لا يجوز له أن يسحبها إلا عند الاستحقاق .
- قصر مدى التسهيلات الائتمانية الممنوحة، فكلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها المصرف، كلما شعرت أيضاً إدارة المصرف بالاطمئنان أكثر.

3-الأمان:-

يأتي عنصر الأمان من مدى ثقة إدارة المصرف بأن التسهيلات المصرفية التي يمنحها لعملائه سوف يتم تسديدها في الوقت المحدد.

ويستدعي التوصل إلى قرار بشأن مدى توافر الأمان للقرض دراسة ما يلي[21]:-

- أهلية المقترض للتعاقد على الاقتراض آخذين في الاعتبار الشكل القانوني للمنشأة وحدود الاقتراض والتفويضات المخولة للمتعاقد على الاقتراض.
- السمعة التجارية للمقترض ومدة انتظامه في الوفاء بالتزاماته.

[21] - عبد المعطي رضا ارشيد ، المرجع السابق 1999، ، ص203 .

- الكفاءة الفنية والإدارية للقائمين على إدارة المنشأة طالبة الاقتراض وخبرتهم السابقة.
- مدى نجاح المنشأة في أعمالها، ومكانتها في السوق بين المنافسين.
- المركز المالي للمنشأة وملاءمتها ومدى توازن هيكلها التمويلي، وكفاية رأس المال لتحقيق أغراضها.
- حجم القرض ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض ومدى ملاءمته لإشباع الحاجات المطلوب تمويلها.
- مدة القرض، فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك على التقدير الأدق للمخاطر المحيطة بالقرض.
- ضمانات القرض ومدى سلامتها وتعرضها لتقلبات الأسعار، وإمكانية مراقبتها.
- الظروف الخاصة بنشاط العميل، والمخاطر التي قد يتعرض لها في المستقبل بسبب الظروف الاقتصادية والتشريعات والتطور التكنولوجي .

4.2.2.2 محددات السياسة الائتمانية

خولت التشريعات المنظمة للعمل المصرفي في ليبيا، والتي كان أخرها قانون المصارف رقم(1) لعام 2005، مصرف ليبيا المركزي تنظيم السياسة الائتمانية في ليبيا، حيث نص القانون المشار إليه في مادته(56) على المعايير والقواعد التي تحدد الائتمان المصرفي أهما:-[22]

1- الطريقة التي تتبع في تقدير الأنواع المختلفة لأصول المصارف.
2- تحديد أنواع الأصول السائلة ونسبة السيولة المطلوب الاحتفاظ بها إلى الخصوم الإيداعية.
3- الوجوه التي يمنع على المصارف استثمار الأموال فيها.
4- المخصصات الواجب توافرها لمقابلة الأصول المعرضة لتقلبات شديدة في قيمتها.

[22] - السياسة الائتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا ، ورقة عمل مقدمة من مصرف ليبيا المركزي، مرجع سبق ذكره ، ص 2-3 .

5- النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف وبين القيمة التسليفية للضمان ونوع الضمان.
6- الحد الأقصى لأسعار الفائدة لجميع الحسابات الدائنة والمدينة وفوائد التأخير.
7- الفرق المسموح به بين أسعار الفائدة وسعر إعادة الخصم التي يحددها مصرف ليبيا المركزي وبين أسعار الخصم التي تحددها المصارف لزبائنها إذا كانت مستندات الائتمان تصلح لإعادة خصمها أو الحصول على قرض مقابلها.
8- النسبة المئوية لكل نوع من أنواع الائتمان بالنسبة لمجموعه، وتعيين الحد الأقصى لقيم وآجال الائتمان لكل هذه العمليات أو بعضها، وذلك بالنسبة للمصارف جميعها أو لأي منها.
9- الحد الأدنى للتغطيات النقدية اللازمة لفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان، وذلك بصورة عامة أو بالنسبة إلى نوع معين منها.
10- الحدود القصوى لاستثمارات المصارف في الأوراق المالية والتمويل العقاري والائتمان لأغراض استهلاكية.
11- الشروط والأوضاع التي يتم بموجبها سداد القروض غير المنتظمة وتجنيب الفوائد المحتسبة عليه، والإعفاء منها .

3.2.2 أنواع التسهيلات الائتمانية

- **التسهيلات الائتمانية**

تعرف على أنها " عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً " ، فالائتمان والدين وجهان لعملة واحدة فالمقرض يمنح ائتمان والمقترض يلتزم بالدين [23].

تعتبر التسهيلات الائتمانية العنصر الأهم من الناحية الاقتصادية، لما لها من تأثير على الأداء الاقتصادي، حيث يهتم واضعوا السياسة الاقتصادية

[23] - حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، عمان الأردن ، الطبعة الثانية ، 2002 ، ص120 .

والمحللـــون الاقتصـــاديون بمراقبـــة حجـــم الائتمـــان لارتباطـــه بحجـــم الســـيولة فـــي الاقتصاد من ناحية وبالإنفاق والنمو من ناحية أخرى [24].

- **أنواع التسهيلات الائتمانية**

مـــع تطـــور الخـــدمات المصـــرفية لـــم تعـــد القـــروض تقتصـــر علـــى أشـــكالها التقليديـــة أي القـــروض النقديـــة، بـــل امتـــدت لتشـــمل أشـــكالاً جديـــدة للائتمـــان مثـــل الاعتمـــادات المســـتندية وخطابـــات الضـــمان وعمليـــات خصـــم الأوراق التجاريـــة، هـــذه الأشـــكال التـــي لـــم تكـــن معروفـــة مـــن قبـــل، وبنـــاء علـــى ذلـــك أصـــبح اســـتخدام كلمـــة قـــروض فـــي هـــذا المجـــال نـــادراً واســـتخدمت بـــدلاً منهـــا كلمـــة ائتمـــان أو تســـهيلات ائتمانية حتى تتضمن كل الأشكال الجديدة [25].

1.3.2.2 التسهيلات الائتمانية من حيث القطاعات الاقتصادية

تعتبـــر التســـهيلات الائتمانيـــة نشـــاطاً فـــي غايـــة الأهميـــة والخطـــورة لمـــا لـــه مـــن تـــأثير متشـــابك ومتعـــدد الأبعـــاد وممتـــد إلـــى كافـــة الأنحـــاء بالنســـبة للمصـــرف والاقتصـــاد القـــومي، فالقضـــية الأساســـية التـــي تحكـــم علـــى مـــدى ســـلامة الجهـــاز المصـــرفي لا تـــرتبط بشـــكل كبيـــر بحجـــم الائتمـــان الممنـــوح بقـــدر مـــا تـــرتبط بكفـــاءة وحســـن إدارة وتوظيـــف الودائـــع وقـــدرتها علـــى إحـــداث النمـــو المتـــوازن لكافـــة قطاعـــات البنيان الاقتصادي وأن يكون لها دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تقســـم التســـهيلات الائتمانيـــة مـــن حيـــث القطاعـــات الاقتصـــادية إلـــى أربعـــة قطاعـــات، ويوضـــح الجـــدول التـــالي كيفيـــة توزيـــع التســـهيلات الائتمانيـــة علـــى القطاعات الاقتصادية:-

جدول(1.2.2)

يوضح التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (1990-2010)

"بالميون دينار"

[24] - سيف الدين يوسف عودة ، نموذج مقترح لتقدير دوال الانتاج والتكاليف في القطاع المصرفي الفلسطيني ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة دمشق ، 2005 ، ص143 .

[25] - عبد المعطي رضا رشيد ، محفوظ أحمد جودة ، مرجع سبق ذكره ، 1999 ، ص 94 .

السنة	القروض والتسهيلات								
	قروض للأنشطة الاقتصادية (انتاجية، خدمية)		قروض عقارية		قروض النهر الصناعي		سلف اجتماعية		المجموع
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
1990	1517.6		1125.5		81.0		62.5		2786.6
1991	1784.1		1202.0		81.0		85.2		3152.3
1992	1917.0		1259.1		112.0		104.2		3392.3
1993	2133.4		1279.5		170.0		127.3		3710.2
1994	2296.1		1310.1		230.0		149.9		3986.1
1995	2462.7		1343.5		373.0		102.3		4281.5
1996	1877.9		1389.7		373.0		274.4		3915.0
1997	2072.1		1326.0		373.0		394.9		4166.0
1998	2290.8		1360.4		373.0		506.0		4530.2
1999	2606.3		1459.7		373.0		723.0		5162.0
2000	2802.9		1468.9		373.0		939.2		5584.0
2001	3156.0		1436.9		373.0		1091.7		6057.6
2002	3269.8		1398.1		373.0		1316.9		6357.8
2003	3549.0		1472.1		373.0		1381.0		6775.1
2004	3194.2		1456.2		373.0		1486.9		6510.3
2005	2701.6		1426.3		373.0		1665.7		6166.6
2006	3589.9		1394.4		373.0		1709.9		7067.2
2007	4544.0		1419.4		328.0		1899.9		8191.3
2008	6052.6		1300.8		174.0		2333.4		9875.1
2009	7341.8		1278.8		0.0		3192.1		11812.7
2010	8086.8		1187.2		0.0		3770.6		13044.6

*المصدر : مصرف ليبيا المركزي– نشرات اقتصادية– أعداد مختلفة .

من خلال الجدول السابق تظهر تطورات توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي أخذت بالزيادة الملحوظة والنقص الطفيف خلال السنوات (1990–2010) .

- **ويلاحظ خلال الفترة (1990–1995) ما يلي :-**

1– نجد أن التسهيلات الائتمانية المقدمة للأنشطة الاقتصادية (انتاجية وخدمية) في تزايد مستمر خلال الفترة، وأن حجم القروض الممنوحة لهذا

القطـــاع أعلـــى مـــن حجـــم القـــروض الممنوحـــة للقطاعـــات الأخـــرى وذلـــك لأهميـــة هـــذا القطـــاع مـــن الناحيـــة الانتاجيـــة والخدميـــة فـــي زيـــادة التنميـــة الاقتصـــادية للـــبلاد، حيـــث بلغـــت نســـبة مســـاهمة هـــذه القـــروض إلـــى إجمـــالي القروض حوالي 57% خلال هذه الفترة.

2- القـــروض العقاريـــة أيضـــاً فـــي تزايـــد مســـتمر خـــلال هـــذه الفتـــرة وأن نســـبة مساهمة هذه القروض إلى إجمالي القروض كانت 35% .

3- قـــروض النهـــر الصـــناعي كانـــت بـــدايتها ثابتـــة القيمـــة فـــي أول ســـنتين ولاكـــن بعـــدها ازدادت قيمـــة القـــروض الممنوحـــة لهـــذا القطـــاع وكانـــت نســـبة مساهمته إلى إجمالي القروض 5% .

4- أمـــا فيمـــا يتعلـــق بالســـلف الاجتماعيـــة فقـــد كانـــت أدنـــى القـــيم التـــي تمـــنح مـــن المصـــارف التســـهيلات الائتمانيـــة وكانـــت نســـبة المســـاهمة إلـــى إجمـــالي القروض 3% .

- **ويلاحظ خلال الفترة (1996-2005) ما يلي :-**

1- فـــي بدايـــة هـــذه الفتـــرة كانـــت التســـهيلات الائتمانيـــة الممنوحـــة لقطـــاع الأنشـــطة الاقتصـــادية(انتاجية وخدميـــة) قـــد قلـــت مقارنـــة بـــالفترة التـــي قبلهـــا ويرجـــع ذلـــك إلـــى زيـــادة مـــنح التســـهيلات إلـــى القطاعـــات الاقتصـــادية الأخـــرى، وأصـــبحت تتزايـــد التســـهيلات الممنوحـــة فـــي هـــذه الفتـــرة مـــع ملاحظـــة زيـــادة متذبذبـــة مـــا بـــين قـــيم متزايـــدة ومتناقصـــة وكانـــت نســـبة مســـاهمة هـــذه القـــروض إلـــى إجمالي القروض في هذه الفترة 49.8% .

2- نلاحـــظ أن التســـهيلات الممنوحـــة للقطـــاع العقـــاري تتذبـــذب مـــا بـــين زيـــادة ونقصـــان فـــي هـــذه الفتـــرة ولاكـــن بمقارنتهـــا مـــع قـــروض النهـــر الصـــناعي العظـــيم والســـلف الاجتماعيـــة نجـــد أنهـــا أكبـــر منهـــا قـــيم ممنوحـــة مـــن ناحيـــة القـــروض حيـــث بلغـــت نســـبة مســـاهمة هـــذه القـــروض إلـــى إجمـــالي القـــروض 25.7% .

3- فيمـــا يخـــص قـــروض النهـــر الصـــناعي نلاحـــظ ثبـــات قيمـــة التســـهيلات الممنوحـــة لهـــذا القطـــاع خـــلال هـــذه الفتـــرة ويرجـــع ذلـــك إلـــى ثبـــات تكـــاليف

إنشـــاء المشـــروع، وبلغـــت نســـبة مســـاهمة هـــذه القـــروض إلـــى إجمـــالي القروض 6.8% .

4- بالنســـبة للســـلف الاجتماعيـــة نلاحـــظ فـــي هـــذه الفتـــرة تزايـــد فـــي قيمـــة التســـهيلات الممنوحـــة ويرجـــع ذلـــك إلـــى رفـــع ســـقف القـــروض الاجتماعيـــة التـــي تمنحهـــا المصـــارف بشـــكل عـــام، حيـــث بلغـــت نســـبة مســـاهمة هـــذه القروض إلى إجمالي القروض 17.7% .

5- ويعـزى الانخفـاض فـي هـذه الفتـرة الـى تـدني الائتمـان الممنـوح للقطـاع العـام بســـبب تســـوية بعـــض ديـــون الجهـــات العامـــة تجـــاه المصـــارف التجاريـــة، بالإضـــافة الـــى انخفـــاض الطلـــب علـــى الائتمـــان الممنـــوح مـــن المصـــارف التجاريـــة بســـبب تـــوفر مصـــدر بـــديل لتمويـــل الإقـــراض بمختلـــف أنواعـــه عـــن طريـــق المصـــارف المتخصصـــة وبأســـعار فائـــدة متدنيـــة ممـــا أدى إلـــى لجـــوء المـــواطنين للحصـــول علـــى قـــروض عقاريـــة وانتاجيـــة مـــن المصـــارف المتخصصة[26]

- **ويلاحظ خلال الفترة (2006-2010) ما يلي:-**

1- تزايـد قيمـة التسـهيلات الممنوحـة للأنشـطة الاقتصـادية (انتاجيـة وخدميـة) فـي هـذه الفتـرة وذلـك لزيـادة الاهتمـام بهـذا القطـاع حيـث بلغـت نسـبة مسـاهمته إلـى إجمـالي القـروض 59%، وترجـع الزيـادة فـي تسـهيلات للأنشـطة الاقتصـادية الـى مـنح المصـارف التجاريـة(الجمهوريـة، الامـة، الوحـدة، الصـحاري، والتجـاري الـوطني) ، قـرض طويـل الأجـل لشـركة الحديـد والصـلب بقيمـة 837.9 مليـون دينـار فـي عـام 2007، واضـافة الائتمـان الممنـوح مـن قبـل المصـارف التجاريـة الخاصة(السـراي، العربـي التجـاري والمصـرف المتحـد) ، وانضـمام بعـض المصـارف الأهليـة للمؤسسـة المصـرفية الأهليـة إلـى مجمـوع المصـارف التجاريـة العاملـة[27]، كمـا ترجـع الزيـادة ايضـا الـى مـنح المصـارف التجاريـة العديـد مـن القـروض للأنشـطة الاقتصـادية المختلفة[28] .

---

[26] - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي التاسع والأربعون، السنة المالية2005، ص96-97 .

[27] - مصرف ليبيا المركزي،التقرير السنوي الواحد والخمسون، السنة المالية 2007، ص75 .

[28] - مصرف ليبيا المركزي،التقرير السنوي الرابع والخمسون، السنة المالية 2010، ص83 .

2- فيما يتعلق بالقروض العقارية نلاحظ في هذه الفترة تراجع في زيادة قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة ويرجع ذلك إلى زيادة منح المصارف التسهيلات لقطاع الانشطة الاقتصادية (انتاجية وخدمية) والسلف الاجتماعية، حيث بلغت نسبة القروض إلى إجمالي القروض في هذه الفترة 13% .

3- في هذه الفترة نلاحظ على التسهيلات الممنوحة لقروض النهر الصناعي قد تراجعت إلى أن اكتمل المشروع في نهاية عام 2008، وكانت نسبة مساهمته في هذه الفترة إلى إجمالي القروض 2% .

4- فيما يخص قروض السلف الاجتماعية ظلت التسهيلات الممنوحة في هذه الفترة متزايدة ويرجع ذلك إلى رفع سقف القروض الاجتماعية التي تمنحها المصارف بشكل عام، طبقا لقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم(73) لسنة 2007[29]، حيث بلغت نسبة مساهمة هذه القروض إلى إجمالي القروض 26%.

2.3.2.2 التسهيلات الائتمانية من حيث طبيعتها

يمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية من حيث طبيعتها إلى ثلاثة أنواع :

1- التسهيلات الائتمانية المباشرة، وتشمل القروض والسلفيات، والجاري مدين، والكمبيالات المخصومة .

2- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، وتشمل خطابات الضمان، بطاقات الائتمان، والاعتمادات المستندية .

3- التأجير التمويلي .

1.2.3.2.2 التسهيلات الائتمانية المباشرة

يقصد بها الائتمان المصرفي، وهي بالعادة أموال تمنح لطالب الائتمان ليسهل قيامه أعماله المختلفة على أن يقوم بالتعهد بسداد قيمة الائتمان وفوائده وما يترتب عليه من مصاريف، وفي الغالب يقوم طالب الائتمان بتقديم ضمان

[29] - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون، السنة المالية 2009، ص79.

يكفل للمصرف استرداد أمواله ويكون عبارة عن رهن عقارية كالأراضي والعقارات[30].

بينما تعتبر الودائع بكافة أشكالها المصدر الرئيسي لأموال المصارف التجارية، فإن التسهيلات الائتمانية المباشرة بالمقابل تعتبر التوظيف الأساسي لتلك الأموال، وتشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة ثلاثة أشكال أساسية سوف يتم تناولها بالتفصيل :-

أولاً: السحب على المكشوف

اعتبر حساب السحب على المكشوف أو ما يسمى بحساب الجاري المدين في فترة ما الشكل الرئيسي لنشاط المصارف التجارية في تقديم الائتمان النقدي المباشر وفي فترة التطور اللاحقة في نشاط المصارف التجارية، ومضمون الحساب الجاري المدين هو اتفاق بين المصرف وطالب الائتمان بموجبه يضع المصرف التجاري ائتمان نقدي بشكل تسهيلات تحت تصرف العميل يسمح له بالسحب منه بحيث يكون رصيد الحساب مديناً إلى حد معين أو بمعنى آخر إلى سقف أعلى متفق عليه مع العميل وذلك خلال فترة الائتمان والتي تكون في العادة سنة واحدة قابلة للتجديد [31].

وعادة يطلب المصرف من العميل تقديم كافة البيانات الضرورية لتوضيح مركزه المالي بما فيها بيان الأرباح والخسائر والميزانية العمومية وبيان التدفقات النقدية للسنة الأخيرة أو لأكثر من سنة، وأما من حيث الفائدة على الجاري مدين فإنها تحتسب على أساس الأموال المسحوبة فعلاً [32].

والجدول التالي يوضح الحساب الجاري(السحب على المكشوف) وفقاً لبيانات الاقتصاد الليبي :

---

[30] - عادل حشيش ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، 2004 ، ص 23 .

[31] - حمزة محمود الزبيدي ، الطبعة الأولى ، مرجع سبق ذكره ، 2002 ، ص99 .

[32] -عبد العاطي رضا ارشيد ، محفوظ أحمد جودة ، 1999 ، مرجع سبق ذكره ، ص 114 .

جدول رقم(2.2.2)

يوضح إجمالي الجاري المدين للمصارف خلال الفترة (1990-2010)

"بالمليون دينار"

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
إجمالي الجاري مدين	3004.8	3082.9	3317.3	3617.2	3872.7	4162.8	3640.6
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الجاري مدين	3931.5	4334.7	5133.9	5571.3	6055.5	6355.5	6769.7
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الجاري مدين	6508.2	6162.1	7065.2	8189.8	10437.3	11518.4	12485.3

*مصرف ليبيا المركزي _نشرات اقتصادية _ الربع الرابع2000_الربع الأول2010_الربع الرابع 2010.

- **من خلال الجدول السابق يتضح الآتي :-**

- أن تسهيلات الحساب الجاري التي تتعلق بكافة أنواع المصارف التجارية من أهم أنواع الائتمانات المقدمة من المصارف حيث بلغ متوسط هذه التسهيلات في السنوات الأولى من الدراسة(1990-1996) 3528.3 مليون دينار، تمثل ما يقارب 96.9% من متوسط إجمالي التسهيلات المباشرة في نفس الفترة، وكان أكبر قيمة في هذه الفترة عام 1995 حيث بلغت 4162.8 مليون دينار.
- وفي الفترة التالية(1997-2003) نلاحظ تواصل معدل النمو بمعدل متزايد، ليصل إلى أعلى قيمة له عام 2003 حيث بلغت قيمته 6769.7 مليون دينار، وكان متوسط قيمة الجاري المدين في هذه الفترة 5450.3 مليون دينار، وأن نسبة مساهمة الحساب الجاري إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة قد كان 98.6% .
- الفترة(2004-2010) شهدت بدايتها انخفاض في قيمة الجاري المدين مقارنة بنهاية الفترة التي قبلها، ثم ازدادت قيمة الجاري المدين حيث وصلت إلى أعلى قيمة له في طول فترة الدراسة في 2010 ما يقارب 12485.3 مليون دينار، وكان متوسط قيمة الجاري المدين

فـي هـذه الفتـرة 8909.5 مليـون دينـار، تمثـل مـا يقـارب 98.5% مـن متوسـط إجمـالي التسهيلات المباشرة خلال هذه الفترة.

ثانياً : أوراق تجارية مخصومة ومتداولة

تعتبـر عمليـة خصـم الكمبيـالات أو الأوراق التجاريـة مـن قبـل المصـارف التجاريـة شـكل مـن أشكال الائتمان المصرفي قصير الآجل ويشاع استخدام هذا النوع من الائتمان المصرفي نظراً لشيوع استخدام الأوراق التجارية أو الكمبيالات في المعاملات التجارية لتنظيم علاقات البيع الأجل فيما بين التجار، فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد، وعلى صورة هذه العلاقة فإن المصرف التجاري يستطيع أن يخصم الورقة التجارية للتاجر الذي يحملها مقابل عمولة متفق عليها تمكنه من الحصول على قيمتها قبل حلول أجل استحقاقها ويقوم المصرف بتاريخ الاستحقاق بمطالبة المدين بقيمتها، ولهذا فإن شيوع استخدامها يجعل منها شكلاً مهماً من أشكال الائتمان المصرفي المباشر [33].

جدول رقم(3.2.2)

يوضح إجمالي الكمبيالات التجارية مخصومة ومتداولة خلال الفترة(1990-2010)

"بالمليون دينار"

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
إجمالي الكمبيالات التجارية (مخصومة ومتداولة)	31.7	36.4	44.5	58.7	67.1	72.9	86.6
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الكمبيالات التجارية (مخصومة ومتداولة)	75.4	3.9	3.2	11.9	1.4	1.6	4.7
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الكمبيالات التجارية (مخصومة ومتداولة)	1.5	4.1	1.7	1.3	6.3	206.7	260.4

*مصرف ليبيا المركزي _نشرات اقتصادية _ الربع الرابع2000_الربع الأول2010_الربع الرابع 2010.

- **نلاحظ من الجدول السابق ما يلي :-**

[33] - حمزة محمود الزبيدي ، 2002- الطبعة الأولى ، مرجع سبق ذكره ، ص104 .

- من خلال الفترة (1990-1996)، نلاحظ زيادة مستمرة في قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة فيما يخص عمليات الخصم للأوراق التجارية، ولاكن هذه الزيادة تعتبر قليلة مقارنة بقيمة التسهيلات الائتمانية فيما يخص عمليات الحساب الجاري، حيث بلغ متوسط قيمة التسهيلات خلال هذه الفترة 56.8 مليون دينار، وتمثل ما يقارب 1.56% من متوسط إجمالي التسهيلات المباشرة في نفس الفترة .
- في الفترة (1997-2003) نلاحظ انخفاض ملحوظ في قيمة التسهيلات حيث كان متوسط قيمة التسهيلات خلال الفترة 14.58 مليون دينار، وبلغت نسبة مساهمته إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة ما يقارب 0.26% .
- في الفترة (2004-2010) ، شهدت بدايتها انخفاض في قيمة التسهيلات الائتمانية، ولاكن مع حلول عام 2009 ارتفعت قيمة التسهيلات ارتفاع سريع حيث بلغ أقصى قيمة له خلال فترة الدراسة في عام 2010 ما قيمته 260.4 مليون دينار، وكانت نسبة المساهمة إلى إجمالي التسهيلات المباشرة ما يعادل 0.76% .

ثالثاً: قروض وتسهيلات أخرى

تشكل القروض والسلفيات النقدية أكثر أنواع الائتمان المصرفي شيوعاً واستخداماً، وعادة ما يلجأ إلى هذا النوع من الائتمان لتغطية احتياجات المقترضين سواء تلك المستخدمة في تمويل احتياجات رأس المال العامل أو تلك التي تستخدم في عمليات التمويل الاستثماري الطويل الأجل، ويتميز الائتمان المباشر بشكل القروض والسلف بوصف الهيكلية العائدة لها ويقصد بذلك تحديد القيمة والأقساط والاستحقاق والضمانة والفائدة والغرض من القرض أو السلفة، وعملية توصيف الهيكلية هي بحد ذاتها جزء من التحليل الائتماني فالشروط الموضوعة على القروض والسلف يجب أن تتناسب وحقيقة وضع طالب الائتمان وإلا كانت سبباً في إحداث الخلل في تحقيق الغاية منها وبالتالي في عدم القدرة على التسديد في استحقاقها، والائتمان المصرفي الشائع في هذا النوع هو ائتمان الأعمال والذي قد يكون ائتمان تجاري أو ائتمان صناعي، وعادة ما تتميز

الائتمانات التجارية بقصر أجلها بسبب تركيزها على تمويل دورة رأس المال العامل عكس الائتمان الصناعي والذي يقدم لمواجهة متطلبات الإنتاج الجاري أو عمليات التوسع الداخلي مما يجعل هذا الائتمان تتجاوز مدته السنة الواحدة[34].

يعتبر حجم القروض أهم عنصر لدى المصارف، وفيه توظف الجزء الأكبر من مواردها ومن خلاله تحصل المصارف على معظم الأرباح متمثلة بسعر الفائدة على القرض، وبما أن المصارف ما هي إلا مؤسسات ائتمانية ووسيط لتبادل الأموال، فمن الطبيعي أن تحتل القروض أو الائتمان الجزء الأكبر من موجوداتها، ويدل تطور حجم القروض على تطور نشاط المصارف[35].

ويوضح الجدول التالي قيم القروض والتسهيلات الأخرى وفقاً لبيانات الاقتصاد الليبي:

جدول رقم(4.2.2)

يوضح إجمالي القروض والتسهيلات الأخرى خلال الفترة (1990–2010)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
إجمالي القروض الأخرى	16.8	33.0	30.4	34.3	46.3	45.8	187.8
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي القروض الأخرى	159.0	191.6	66.5	0.8	0.7	0.7	0.7
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي القروض الأخرى	0.6	0.4	0.3	0.2	101.3	87.6	298.9

"بالمليون دينار"

*مصرف ليبيا المركزي _نشرات اقتصادية _ الربع الرابع2000_الربع الأول2010_الربع الرابع 2010.

[34] - حمزة محمود الزبيدي، 2002، مرجع سبق ذكره، ص 101-102 .

[35] - Murry, The banking sector on economy growth: A case study the Liberian, economy, (2009),p34))

- **نلاحظ من الجدول السابق ما يلي :-**

- من خلال البيانات الواردة أعلاه فيما يخص قيم التسهيلات الائتمانية المباشرة نلاحظ أن نسبة التسهيلات تكون عالية في الحساب الجاري مدين، وتتوزع باقي النسب بقيم طفيفة ما بين حساب خصم الأوراق التجارية وحساب القروض الأخرى، ففي الفترة(1990-1996) نلاحظ زيادة مستمرة في قيمة التسهيلات حيث بلغت متوسط قيمة التسهيلات خلال الفترة 56.3 مليون دينار، وتمثل ما يقارب 1.55% من متوسط إجمالي التسهيلات المباشرة في نفس الفترة .
- وفي الفترة (1997-2003) ، نلاحظ في بداية هذه الفترة أن قيم التسهيلات مرتفعة ثم انخفضت انخفاض سريع وملحوظ في السنوات التالية من هذه الفترة، حيث بلغ متوسط قيمة التسهيلات الائتمانية خلال هذه الفترة 420 مليون دينار، وأن نسبة إجمالي القروض في هذه الفترة إلى متوسط إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة 1.08% .
- أما فيما يخص الفترة الأخيرة وهي (2004-2010) ، نلاحظ أن بدايتها كانت زيادة منخفضة كثيراً وذلك تبعا لقيم السنوات التي سبقتها التي كانت منخفضة أيضاً، ولاكن مع نهاية هذه الفترة شوهد تغير ملحوظ في قيم التسهيلات بالارتفاع المتزايد والسريع في القيم، حيث كان متوسط قيمة التسهيلات في هذه الفترة 69.9 مليون دينار، وتمثل ما يقارب 0.77% من متوسط إجمالي التسهيلات المباشرة في نفس الفترة .

2.2.3.2.2 التسهيلات الائتمانية غير المباشرة

لا تقتصر عمليات الائتمان المصرفي على التسهيلات الائتمانية المباشرة من قروض وجاري مدين وكمبيالات مخصومة، بل أنها تمتد لتشمل أشكالاً أخرى من التسهيلات غير المباشرة والتي لا تنطوي على دفع نقود إلى العميل بشكل مباشر، وقد جرت العادة في السابق على أن تأخذ المصارف تأمينات نقدية من عملائها على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، حيث كانت هناك في بعض الحالات مغالاة في طلب نسب عالية من هذه التأمينات مما أدى إلى تشكيل عقبات تعترض طريق الأنشطة التجارية.

إلا أن فكرة التأمينات النقدية مقابل التسهيلات الائتمانية غير المباشرة لم تعد الآن ملحة كما كانت سابقاً، إذ أصبح هناك رأي متزايد بإمكانية الاستغناء عنها، حيث بإمكان المصارف الحصول على ضمانات أخرى كالضمانات العقارية أو الحصول على الأوراق التجارية أو الحصول على الأسهم والسندات، كما تفعل تماما عند منح التسهيلات الائتمانية المباشرة [36].

أولاً : خطابات الضمان

وهي تعهدات تصدر عن المصرف بناء على طلب عميل له بدفع مبلغ معين لشخص ثالث إذا طلب منه ذلك خلال مدة معينة في الخطاب، أي أنه تعهد يصدر من المصرف يضمن فيه عميله في حالة عدم قيامه بالإيفاء بالتزاماته أمام الجهة المستفيدة سواء كانت حكومية أم غير حكومية على أن يكون المبلغ محددا أو لفترة محددة . . .

ولا يترتب أي التزام فوري على المصرف عند إصدار خطاب الضمان إلا أن هذا الالتزام سوف يوضع موضع التنفيذ في حالة تخلف العميل عن القيام بتعهدات أمام الجهة المستفيدة من الضمان [37].

ثانياً : الاعتمادات المستندية

يقصد بالاعتماد المستندي من الناحية القانونية كونه تصرف قانون يتعهد المصرف المنشئ بمقتضاه بأن يدفع لطرف ثالث يدعى المستفيد أو لأمره مبلغاً من المال وفقاً لتعليمات العميل الآخر، أو يتعهد بأداء قيمة كمبيالة أو الكمبيالات التي يسحبها المستفيد أو يقبلها أو يتداولها مباشرة، أو يفوض أي مصرف آخر للقيام بذلك لقاء مستندات معينة تتطابق مع الشروط والأوصاف التي تم الاتفاق عليها مسبقاً [38].

فالاعتماد المستندي إذاً تعهد صادر عن مصرف تجاري بناء على طلب عميله(طالب الائتمان وهو فاتح الاعتماد) يتعهد بموجبه بدفع مبلغ معين هو قيمة الاعتماد المتفق عليه إلى جهة معلومة(المستفيد من الاعتماد) مقابل تقديم مستندات معينة تتطابق مع الشروط والأوصاف التي تم الاتفاق عليها، وفيما

---

[36] -عبد المعطي رضا ارشيد ، محفوظ أحمد جودة ، 1999 ، مرجع سبق ذكره ، ص 120 .

[37] - عبد السلام لفته السعيد، الائتمان المصرفي، مطابع اديتار إحدى مؤسسات الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص34 .

[38] - دياب حسن، الاعتمادات المستندية التجارية، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشرات والتوزيع ، بيروت، 1999، ص 13 .

نلاحظ أن أطراف الاعتماد هي طالب الائتمان(المستورد) طالب فتح الاعتماد والمصرف التجاري فاتح الاعتماد والمصدر المستفيد من الاعتماد وهي الأطراف الرئيسية في الاعتماد المستندي [39].

ثالثاً : بطاقات الائتمان

بطاقة الائتمان هي بطاقة من البلاستيك أو على شكل شريحة إلكترونية، حيث تعطي الفرصة لصاحبها الحصول على الائتمان الذي يريده ضمن شروط محددة، وبوجب حصول العميل على بطاقة ائتمان فإنه قد يستخدمها داخل بلده أو خارجها، حيث يكون بإمكانه شراء بضائع أو تذاكر طائرة أو دخول مطاعم بدون القيام بالدفع الفوري نقدا، على أن تتم عملية السداد خلال فترة 25 يوماً من استلامه الفواتير بدون دفع أية فوائد.

أما إذا قام العميل بدفع قيمة الفواتير بعد المدة المحددة فإنه يتحمل معدل فائدة عن كل فترة تأخير، وبموجب نظام البطاقة الائتمانية فإن حاملها يجري مشترياته عن طريق بطاقته التي تحمل رقما متسلسلا ولها تاريخ انتهاء لصلاحيتها إلى التاجر ويقوم بالتوقيع على الفاتورة، وفي نهاية كل فترة زمنية يقوم التاجر بإرسال الفواتير إلى البنك ويستلم قيمتها، وفي نهاية الشهر يجهز المصرف كشف حساب للعميل يشتمل على قيمة مشترياته الإجمالية خلال الشهر [40].

رابعاً : القبولات المصرفية

شكل شائع من الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف التجارية وبموجب هذا الشكل الائتماني فإن طالب الائتمان يقوم بإصدار سحب زمني على أحد المصارف التجارية التي يتعامل معها، إذ يتعهد المصرف بدفع مبلغ السحب في تاريخ الاستحقاق [41].

وأهم الشروط المطلوبة في القبولات المصرفية هي[42] :

1- ضرورة أن تنتج هذه القبولات عن عمليات تجارية حقيقية.

---

[39] - حمزة محمود الزبيدي ، 2002 – الطبعة الأولى ، مرجع سبق ذكره ، ص 108 .

[40] - عبد المعطي رضا ارشيد ، محفوظ أحمد جودة ، 1999، مرجع سبق ذكره ، ص123-124 .

[41] - حمزة محمود الزبيدي ، 2002 ، الطبعة الأولى ، مرجع سبق ذكره ، ص112 .

[42] - حمزة محمود الزبيدي ، 2002، المرجع السابق، ص113 .

2- أن تكون القبولات المصرفية قابلة للتداول في الأسواق المالية(السوق النقدية) لأنها من الائتمان القصير الأجل.

3- يجب أتن لا تزيد مدة التمويل بهذا الشكل الائتماني عن ستة أشهر.

4- يجب أن يكون هناك توثيق لعمليات القبولات المصرفية بين المصرف المستورد ومصرف المصدر وبحيث يتضمن هذا التوثيق اتفاقية تحدد سقفاً أعلى للحد المسموح به من هذا النوع من التمويل.

5- يجب أن يكون اصدارها بفئات تساعد على تداولها في الأسواق الثانوية وهي في العادة تصدر بمضاعفات 1000 دولار ويتم في العادة تسعير القبولات المصرفية يومياً في الأسواق النقدية .

3.2.3.2.2 التأجير التمويلي

تعتبر أداة التأجير التمويلي من أدوات تمويل السلع الرأسمالية اللازمة للمنشآت الإنتاجية مثل المعدات والآلات الصناعية والزراعية عن طريق عقود تأجير متوسطة أو طويلة الأجل توفر لها الأصول الرأسمالية، وحسب هذا النظام تقوم المؤسسة المؤجرة(المشتري) بشراء الأصل الرأسمالي بمواصفات محددة من مورد معين(المنتج) وتأجيره إلى المشروع الذي يحتاج إليه(المؤسسة المستأجرة) لمدة محددة من الزمن(متوسطة أو طويلة) في مقابل سداد قيمة إيجار محددة يتفق عليها فيما بينهما، وتسدد شهريا في أغلب الأحوال وتزيد في مجموعها عن ثمن شراء الأصول المؤجرة بحيث يتحقق للمؤجر عائد معدلة يقترب من معدل الفائدة على قرض بضمان.

وللتأجير التمويلي عدة تعريفات والتي من أهمها:

1- **مفهوم التأجير التمويلي من الجانب الإسلامي:** وهو قيام المصرف بشراء المعدات الكبيرة مثل تلك التي تحتاجها شركات المقاولات والقيام بتأجيرها للشركات أو العملاء مقابل أقساط شهرية أو نصف سنوية كنوع من التمويل لهؤلاء العملاء للقيام بعملياتهم الكبيرة، وقد ينتهي هذا التأجير بتمليك المعدات في هذه الحالة يكون البيع بالتقسيط بيعاً حقيقياً ويكون الشراء واقعاً وليس تبريراً وهو ما يعرف بالشراء التأجيري [43].

[43] - ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر ، باتنة-الجزائر ، 2008 ، ص45 .

2- **مفهـــوم التـــأجير التمـــويلي مـــن الناحيـــة الاقتصـــادية:** هـــو عقـــد يلتـــزم مـــن خلالـــه أحـــد الأطراف(المســـتأجر) بالتســـديد للطـــرف الآخر(المـــؤجر) سلســـلة مـــن الـــدفعات الدوريـــة والتـــي بمجملهـــا يفـــوق ثمـــن شـــراء الأصـــل موضـــوع العقـــد وعـــادة تمتـــد هـــذه الـــدفعات لتغطـــي الجـــزء الأكبـــر مـــن الحيـــاة الاقتصادية للأصل المقتنى [44].

[44] - بسام أحمد عثمان ، التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات السكك الحديدية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، جامعة دمشق ، سوريا ، المجلد 27 ، العدد الثالث ، 2011 ، ص 20 .

الـفـصل الثالث

القطاع المصرفي والتنـمية الاقتـصادية في ليبـيا

❖ تمهيد :-

تتطلب عملية التنمية دراسات عميقة واحترام قواعد معينة من أجل استغلال الموارد المالية المتاحة بعقلانية وبطريقة رشيدة تمكن من الاستفادة منها، وهي عملية ليست سهلة أو تقليدية بل عملية شفافة تحتاج إلى جهد كبير ونفقات طائلة ووقت طويل واستراتيجيات متنوعة ، ولن يتحقق التقدم إلا بإتباع السياسات والاستراتيجيات الملائمة ووضع البرامج والخطط المناسبة[45] ، وكما أن للتنمية اهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية وذلك لأنها تعمل على زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة الأفراد ، كما أنها توفر فرص العمل لهم وكذلك السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين ، بالإضافة إلى تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع ، وتعمل على تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع[46] .

وقد تأكد دور النظام المصرفي من خلال ما قدمه من خدمات أصبحت واحدة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية، وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، ونظرا لكون الطلب على خدمات النظام المصرفي طلبا مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية، فبذلك يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا وأوسع خدمات، وليس ثمة شك أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة وقابلة للاستمرار يتطلب إزالة العوائق التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ولعل أهم تلك العوائق هو قصور مصادر التمويل ورأس المال الكافي لتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية[47] .

---

[45] - محمد عبد العزيز عجمية ، وآخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ،الاسكندرية ، 2010 ، ص 4 .

[46] - عصام عمر منذور ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2010 ، ص 7 .

[47] - مصطفى عبد اللطيف ، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي – حالة الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2006 ، ص 75 .

1.3 هيكل القطاع المصرفي الليبي

احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف النظم الاقتصادية، تزايدت أهميته من يوم إلى آخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات، و عليه فقد أخذ مفهوم الجهاز المصرفي عدة تعريفات وذلك حسب ظروف نشأته وتطوره وانعكس ذلك على هيكله، مما جعله يتسم بخصائص معينة، يعتبر النظام المصرفي جزءا من النظام المالي، وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل وتمنح الائتمان، ويشمل الجهاز المصرفي المنشآت المالية، السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية، أي البنك المركزي والخزينة العامة [48].

كما يقصد بالنظام المصرفي مجموع المصارف العاملة في بلد ما وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكلة وحجم المصارف التي تتكون منها، وكيفية توزيع فروع المصارف على بلد ما، ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها، كما يتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من عدد البنوك وتختلف وفقا لتخصصها والدور الفعال الذي تؤديه في مجتمعها وتعتبر أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، والرغبة في خلق هياكل تمويلية منقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع، في كثير من دول العالم يتضح لنا أن هيكل الجهاز المصرفي يختلف من دولة لأخرى وفقا لنظامها الاقتصادي، ودرجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في رسم خططه وسياساته ووضع برامجه أو مدى تدخل الدولة في توجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه وكذلك حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من البنوك [49].

يتكون الجهاز المصرفي من مجموعة من المؤسسات الائتمانية أساسها البنك المركزي، وقوامها البنوك التجارية، كما تتألف من عدة أنواع من المؤسسات التي تتخصص في تقديم نوع معين من الائتمان أو التكفل بحاجات ميدان معين من ميادين النشاط الاقتصادي.

---

[48] - بخراز يعدل فريدة ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، ديوان لمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص 143 .

[49] - محمد سعيد سلطان ، إدارة البنوك ، الدار الجامعية ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، 1993، ص 10 .

1.1.3 مصرف ليبيا المركزي

إن مصرف ليبيا المركزي مؤسسة مالية مستقلة ومملوكة بالكامل للدولة الليبية ويُمثَّل السلطة النقدية بها وقد حدد قانون إنشاء المصرف المركزي والقوانين اللاحقة له والتي كان آخرها قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 م أهداف المصرف المركزي وهي المحافظة على الاستقرار النقدي والعمل على تحقيق النمو في الاقتصاد الوطني في إطار السياسة العامة للدولة .

ويتولى مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي تصريف أمور المصرف ووضع اللوائح الداخلية المتعلقة بعملياته وبالشئون الإدارية والمالية، ويتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيساً ونائب المحافظ نائباً للرئيس، وعدد خمسة أعضاء آخرين، ويعتبر المحافظ هو الرئيس التنفيذي للمصرف وهو الذي يتولى إدارته وتصريف شئونه العادية بإشراف مجلس الإدارة .

وتعد مدينة طرابلس مقر الإدارة العامة لمصرف ليبيا المركزي، ويقوم المصرف بتقديم خدماته للمصارف التجارية وفروعها في جميع أنحاء الدولة من خلال فروعه في كل من بنغازي سرت، وسبها، وأقسام الإصدار في مدينة غريان، والبيضاء .

وقد بدأ مصرف ليبيا المركزي نشاطه في الأول من شهر ابريل عام 1956م، وحل بذلك محل لجنة النقد الليبية التي أُنشئتْ في عام 1951م، وقد كانتْ من بين ووظائفه المحافظة على تغطية العملة المُصدرة بأصول إسترلينيه، ولم يكن له في بداية نشاطه أي دور في مراقبة عرض النقود أو الائتمان المصرفي أو في الرقابة على المصارف [50].

❖ **استعراض المهام التي يقوم بها مصرف ليبيا المركزي**

1- إصدار النقد وتنظيمه :-

ينفرد المصرف المركزي بوظيفة إصدار النقود القانونية، وتعتبر الوظيفة الأساسية التي تميزه عن البنوك التجارية، وهذا ما يفسر في هيمنة سلطته على جميع المصارف في الجهاز المصرفي، ويعتبر مصرف ليبيا المركزي هو جهة الإصدار الوحيدة للنقد الليبي من أوراق نقدية ونقود معدنية، ويقوم بتزويد السوق

[50] - الموقع الالكتروني لمصرف ليبيا المركزي ، نبذة عن المصرف .

بمـــا يحتاجـــه إليـــه مـــن هـــذه النقـــود، ويحـــتفظ المصـــرف عـــادة بمخـــزون مـــن النقـــود الورقيـــة والمعدنيـــة لهـــذا الغـــرض، بينمـــا يســـترد أوراق النقـــد ويتلـــف غيـــر الصـــالح منهـــا، وقـــد ارتفـــع النقـــد المصـــدر مـــن 1491.3 مليـــون دينـــار فـــي عـــام 1990 إلـــى 8457.4 مليون دينار في عام 2010 [51].

جدول (1.1.3)

يوضح النقود المصدرة للتداول في الفترة (1990–2010)

" بالمليون دينار "

السـنـة	النقد المصدر	نسبته إلى إجمالي الخصوم %
1990	1491.3	24.1
1995	2127.7	24.0
2000	2819.8	20.1
2005	3482.1	5.9
2006	4134.5	4.9
2007	4952.4	4.6
2008	5983.1	4.7
2009	7476.1	5.4
2010	8457.4	6.4

*المصدر : مصرف ليبيا المركزي – تقارير سنوية – أعداد مختلفة .

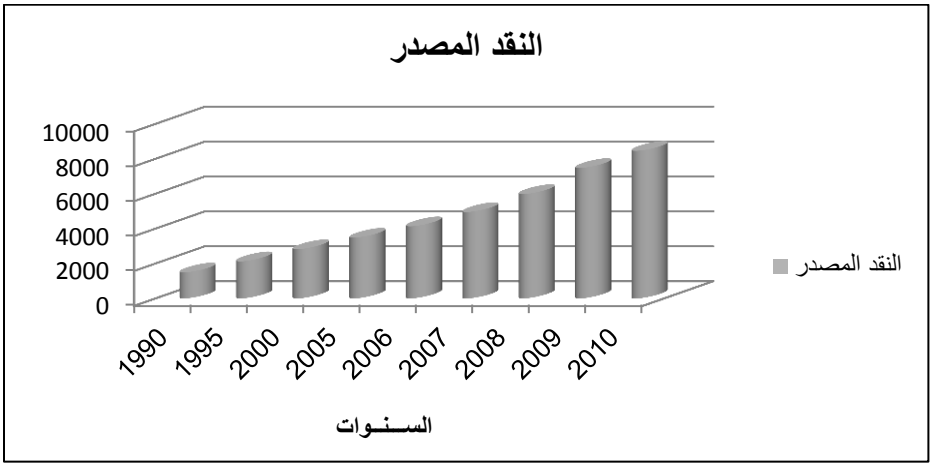

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول السابق .

شكل رقم (1.1.3) : يوضح النقود المصدرة للتداول في الفترة (1990–2010) .

[2]- مصرف ليبيا المركزي ، العيد الخمسون للتأسيس ، 1956-2006 ، إدارة البحوث والإحصاء ، ص10 .

2- إدارة احتياطي العملات الأجنبية :-

يقوم مصرف ليبيا المركزي بإدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي، حيث يقوم بتحديد أدوات الاستثمار الملائمة وتوزيعها جغرافيا وحسب المصارف والعملات وتحديد نسب مكونات الاحتياطيات من هذه العملات وفقاً لتطورات أسواق الصرف والأسواق المالية العالمية، بما يوفر عناصر الأمان والسيولة والعائد المناسب لهذه الاحتياطيات، ويسمح مصرف ليبيا المركزي للمصارف التجارية بالاحتفاظ بأصول أجنبية في حدود سقوف معينة تخضع لتعليمات المصرف الهادفة إلى الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي.

ويبين الجدول التالي تطور حجم الاحتياطيات الدولية وابرز مكونات تلك الاحتياطيات[52] .

جدول (2.1.3)

تطور الاحتياطيات الدولية في الفترة (1990-2010)

" بالمليون دينار "

السنة	عملات أجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي	الذهب النقدي	الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
1990	1380.5	45.0	93.7
1995	1826.6	52.4	187.2
2000	6214.5	57.8	262.1
2005	52653.5	57.8	764.3
2006	75422.7	57.8	764.3
2007	96448.0	57.8	764.3
2008	114482.2	57.8	764.3
2009	123144.2	57.8	764.3
2010	127647.3	57.8	764.3

*المصدر : مصرف ليبيا المركزي – نشرات اقتصادية بأعداد مختلفة .

[52] - مصرف ليبيا المركزي ، المرجع السابق ، ص 11 .

3-العمل كمصرف للدولة ومستشارها المالي :-

منذ حصول المصارف المركزية على امتياز حق اصدار العملة الوطنية، وهي تقوم بالمهام التي تجعل منها مصرف الحكومة ومستشارها المالي، وأخذت الحكومات تحتفظ بحساباتها لدى مصارفها المركزية، وتقوم الاخيرة بتنظيم مدفوعاتها وتقديم السلف والقروض قصيرة الاجل، أثناء العجز الموسمي أو المؤقت الذي يطرأ على الميزانيات السنوية، وعند الحاجة إلى القروض الاستثنائية، كما تقوم المصارف المركزية بإصدار القروض الحكومية العامة (إصدار السندات) وتولى خدماتها، فضلا عن قيام المصرف المركزي بالرقابة على الصرف الأجنبي وادارة الاحتياطيات المالية الحكومية وتنظيمها وتقديم المشورة عند عقد القروض الحكومية الداخلية منها والخارجية، لهذا فالمصرف المركزي يقوم بوظيفة مصرف الحكومة ووكيلها ومستشارها المالي[53] .

4-العمل كمصرف للمصارف :-

يحتفظ مصرف ليبيا المركزي بالاحتياطي النقدي الالزامي الذي يفرضه على المصارف التجارية كنسبة محددة من ودائعها والتي تبلغ 15% على الودائع تحت الطلب و 7.5% على الودائع لأجل وادائع الادخار، وتحتفظ المصارف أيضاً لدى المصرف المركزي بودائع تفوق متطلبات هذا الاحتياطي لكي يتم استخدامها في سداد وتسوية بعض التزاماتها المحلية، خاصة ما يتعلق بتسوية المدفوعات فيما بين المصارف من خلال غرف المقاصة، كما تقوم المصارف بإيداع أموالها لدى المصرف المركزي كأحد أوجه توظيف هذه الأموال، ويعد مصرف ليبيا المركزي هو المقرض الأخير للمصارف التجارية وله صلاحية منحها قروضاً استثنائية بضمان أي أصل من أصولها لمواجهة احتياجاتها الضرورية في السوق المالية وذلك لضمان الاستقرار النقدي أو المصرفي في الدولة [54].

[53] - علي رمضان شنيبيش ، النقود والمصارف والسياسة النقدية- مع تطبيقاتها في ليبيا ، الطبعة الأولى ، 2013 ، ص153.
[54] - مصرف ليبيا المركزي ، العيد الخمسون للتأسيس ، مرجع سبق ذكره ، ص13 .

جدول (3.1.3)

رصيد القروض الممنوحة من المصرف المركزي إلى المصارف التجارية

السـنـة	قيمة القرض بالمليون دينار
1990	298.9
1995	283.5
2000	115.5
2005	1.8
2006	61.5
2007	52.9
2008	52.2
2009	51.9
2010	0.1

*المصدر: مصرف ليبيا المركزي– النشرة الاقتصادية – أعداد مختلفة.

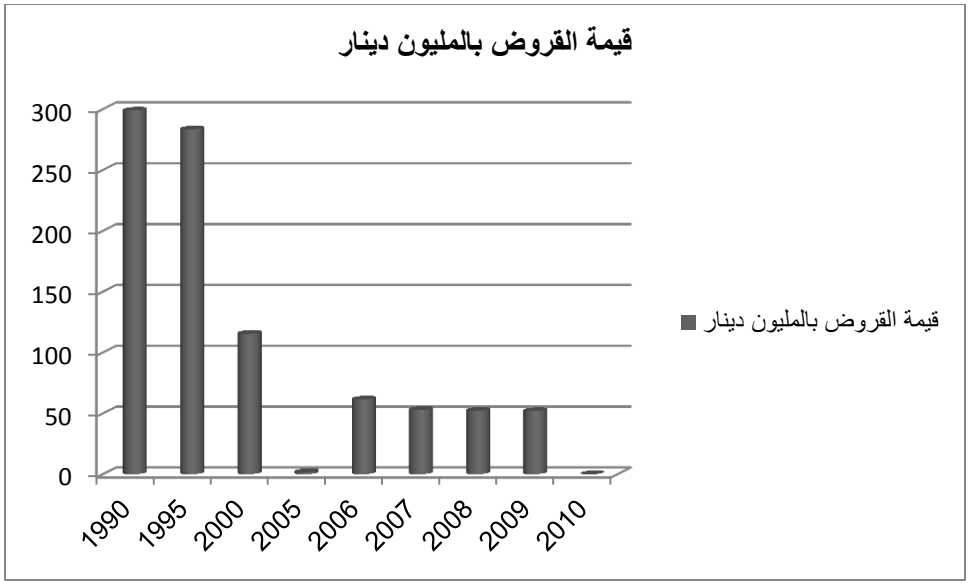

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول السابق .

الشكل (3.1.3) : رصيد القروض الممنوحة من المصرف المركزي إلى المصارف التجارية

5- مراقبة المصارف وتنظيم أعمالها :-

حفاظاً على سلامة النظام المصرفي وتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في استقرار المستوى العام للأسعار، يقوم المصرف المركزي بدراسة وتحليل الأوضاع المالية للمصارف التجارية، بهدف

التأكد من سلامة مراكزها المالية والتزامها بنسب الأمان المصرفي المنصوص عليه قانوناً، كنسب الاحتياطي النقدي الإلزامي، السيولة القانونية ومعدل كفاية رأس المال .

ويطبق المصرف المركزي الرقابة الشاملة على المصارف التجارية وفروعها من حيث التفتيش الميداني والرقابة المكتبية، وكذلك فحص قيود وسجلات المصارف للتأكد من سلامة أوضاعها المالية ودقة المعلومات التي ترسلها إلى مصرف ليبيا المركزي، إلى جانب توفير الخدمات المصرفية المناسبة للجمهور[55].

2.1.3 المصارف التجارية

يقصد بالمصارف التجارية منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية (أسهم وسندات) محددة، ويعرف كذلك على إنه مكان لالتقاء عرض الأموال بالطلب عليها، أي أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات، ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل قروض واستثمارات، أي أنها حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين [56].

ونظرا لما للمصارف من دور فعال في تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية، فقد ساهم القطاع المصرفي في ليبيا مساهمة إيجابية وفعالة في هذا المجال، خاصة منذ صدور القرار بتاريخ 1969.11.13 بتلييب فروع المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا وتحويلها إلى شركات مساهمة تمتلك الدولة نسبة 51.0% على الأقل من رأس المال المدفوع، ثم صدور قرار بتاريخ 1970.7.21 بشأن استرداد الشعب لأملاكه المغصوبة وذلك بتأميم حصص المصارف الإيطالية في كل من مصرف الأمة، مصرف الاستقلال ومصرف الصحارى [57].

---

[55] - مصرف ليبيا المركزي ، المرجع السابق ، ص 14-15 .

[56] - فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، إدارة البنوك (مدخل كمي معاصر) ، دار وائل ، الطبعة الرابعة، عمان الأردن ، 2008 ، ص 13 .

[57] - مصرف ليبيا المركزي –النشرة الاقتصادية –الربع الثاني 1998- المجلد 38- ص 1 .

شـــهدت المصـــارف التجاريـــة خـــلال العقـــد الأخيـــر تطـــورات مهمـــة، انعكســـت فـــي تطـــور معظـــم البنـــود الأساســـية فـــي مراكزهـــا الماليـــة وذلـــك نتيجـــة السياســـة النقديـــة والمصـــرفية التـــي اتبعهـــا مصـــرف ليبيـــا المركـــزي مـــن جهـــة، ومـــا قامـــت بـــه المصـــارف مـــن جهـــود فـــي ســـبيل الرفـــع مـــن مســـتوى أدائهـــا وتحســـين مســـتوى خـــدماتها مـــن جهـــة أخـــرى، وتهـــدف السياســـة النقديـــة إلـــى تحســـين مســـتوى الإفصـــاح والشـــفافية حـــول إجـــراءات هـــذه السياســـة، والعمـــل علـــى تعزيـــز جـــودة صـــنع القـــرار مـــن خـــلال الاعتمـــاد علـــى الأدوات غيـــر المباشـــرة للسياســـة النقديـــة خاصـــة فيمـــا يتعلـــق بعمليـــات الســـوق المفتوحـــة وإقامـــة ســـوق نقديـــة بـــين المصـــارف وانتهـــاج سياســـة نقديـــة أكثـــر مرونـــة، ومـــن أبـــرز هـــذه الإجـــراءات توحيـــد نســـبة الاحتيـــاطي الإلزامـــي عنـــد 20.0% علـــى الخصـــوم الإيداعيـــة للمصـــارف التجاريـــة، كمـــا تـــم تخفـــيض معـــدل إعـــادة الخصـــم ليصبح 3.0% [58].

وقـــد ســـاهمت المصـــارف التجاريـــة مســـاهمة فعالـــة فـــي تمويـــل مختلـــف الأنشـــطة الاقتصـــادية كمـــا تنوعـــت مجـــالات الاقـــراض والتســـهيلات الائتمانيـــة التـــي تمنحهـــا هـــذه المصـــارف، حيـــث شـــملت الاقـــراض العقـــاري طويـــل الأجـــل ومنحـــت تســـهيلات كبيـــرة لتنفيـــذ مشـــروع النهـــر الصـــناعي العظـــيم وبرنـــامج الإســـكان الاســـتثماري فضـــلا عـــن التســـهيلات التـــي تمـــنح لـــبعض المؤسســـات العامـــة ذات النشـــاط الحيـــوي فـــي الاقتصاد الوطني [59].

❖ هيكل ملكية المصارف

تنقســـم المصـــارف التجاريـــة إلـــى مصـــارف تجاريـــة كبيـــرة ذات ملكيـــة عامـــة وهـــي : مصـــرف الجمهوريـــة، مصـــرف الصـــحارى، المصـــارف التجـــاري الـــوطني، مصـــرف الوحـــدة ومصـــرف شـــمال أفريقيـــا، فـــي حـــين دخلـــت بعـــض المصـــارف فـــي مشـــاركة اســـتراتيجية مـــع مصـــارف أجنبيـــة فـــي حقـــوق الملكيـــة، وهـــي مصـــرف الوحـــدة بمشـــاركة البنـــك العربـــي (الأردن) بنســـبة 19.0%، ومصـــرف الصـــحارى بمشـــاركة مصـــرف بـــي إن بـــي باريبـــا (فرنســـا) بنســـبة 19.05، ومصـــرف المتحـــد للتجـــارة والاســـتثمار بمـــشاركة البنـــك الأهلـــي المتحـــد (البحـــرين) بنســـبة 40.0%، ومصـــرف الأمـــان بمشـــاركة مصـــرف اســـبيريتو ســـانتو (البرتغـــال) بنســـبة 40.0%، ومصـــرف

[58] - مصرف ليبيا المركزي- ورقة عمل حول تطور أهم بيانات المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2008-الربع الثاني 2014-ص1 .
[59] - مصرف ليبيا المركزي –الربع الثاني 1998 ، مرجع سبق ذكره ، ص 2 .

التجـــارة والتنميـــة بمشـــاركة البنـــك الـــوطني القطـــري (قطـــر) بنســـبة 49.0%، وتشـــارك الإمـــارات بنســـبة 50.0% فـــي مصـــرف الخلـــيج الأول الليبـــي، حيـــث تســـتحوذ هـــذه المصـــارف علـــى النســـبة الأكبـــر مـــن الســـوق المصـــرفي، وتهـــدف الشـــراكة الأجنبيـــة فـــي القطـــاع المصـــرفي الليبـــي بالأســـاس إلـــى نقـــل المعرفـــة واســـتخدامها فـــي دعـــم وتطـــوير الخـــدمات المصـــرفية، أمـــا بـــاقي المصـــارف فهـــي مملوكـــة للقطـــاع الخـــاص، حيـــث ورغـــم صـــغر حجـــم المصـــارف الخاصـــة، إلا أن أدائها يتطور بشكل سريع [60].

جدول (4.1.3)

المصارف التجارية العاملة في ليبيا وتاريخ التأسيس

ر.م	المصرف	تاريخ التأسيس	مساهمة القطاع العام %	مساهمة القطاع الخاص %	مساهمة الشركاء الاستراتيجيين %
1	المصرف التجاري الوطني	1970	85.6	15.0	0.0
2	مصرف الجمهورية **	1969	86.6	13.37	0.0
3	مصرف الوحدة	1970	54.0	27.0	19.0
4	مصرف الصحارى	1964	59.0	22.0	19.0
5	مصرف التجارة والتنمية	1995	17.0	34.0	49.0
6	مصرف الإجماع العربي	2004	0.0	100.0	0.0
7	مصرف الوفاء	2004	0.65	99.35	0.0
8	مصرف الأمان	2003	0.0	60.0	40.0
9	مصرف شمال أفريقيا	1997	82.0	18.0	0.0
10	مصرف الواحة	2006	100.0	0.0	0.0
11	مصرف المتوسط	2006	0.0	100.0	0.0
12	مصرف التجاري العربي	2007	0.0	100.0	0.0
13	مصرف السراي	2007	0.0	100.0	0.0
14	مصرف المتحد	2007	3.0	57.0	40.0
15	مصرف الخليج الليبي الأول	2008	50.0	0.0	50.0

*المصدر : مصرف ليبيا المركزي– المرجع السابق – ص4

** تم دمج مصرف الأمة مع مصرف الجمهورية منذ عام 2008

[60] - مصرف ليبيا المركزي ، (2008-الربع الثاني 2014) ، مرجع سبق ذكره ، ص3 .

❖ مصادر واستخدامات اموال المصارف التجارية :-

1-مصادر الأموال :-

تشكل الودائع بمختلف أنواعها مع رأس المال واحتياطيات المصارف مجموع مصادر الأموال التي تقوم المصارف بتوظيفها في النشاط الاقتصادي، وحيث أن الودائع بمختلف أنواعها هي المصدر الرئيسي لأموال المصارف التجارية، فإن هذا يعني أن قدرة المصارف على منح القروض والتسهيلات الائتمانية تتناسب طردياً مع حجم الودائع، بمعنى أنه كلما أقبل الأفراد والوحدات الاقتصادية المختلفة على إيداع مبالغ مالية، كلما زاد ذلك من قدرة وإمكانيات المصارف على تمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

إن أهمية توسيط المصارف في النشاط الاقتصادي كوعاء لاستقطاب الأموال والمدخرات من جهة وكمصدر للإقراض والائتمان بمختلف أنواعه من جهة أخرى لا يتأتى إلا برفع الوعي المصرفي في المجتمع وتنميته وتطوير المصارف التجارية وتشجيع التعامل بأدوات الدفع المتنوعة كالصكوك والبطاقات الائتمانية [61].

والجدول رقم **(5.1.3)** يوضح مصادر أموال المصارف التجارية خلال فترة الدراسة .

وتشير البيانات المجمعة للمصارف التجارية أن مصادر أموال المصارف العامة في ارتفاع متزايد على مرور سنوات الدراسة ويعزي ذلك الارتفاع إلى زيادة الاحتياطيات ورصيد رأس المال المدفوع وإلى ارتفاع المجموع في رصيد الودائع، حيث بلغ في نهاية عام 2010 نحو 59830.8 مليون دينار، منها نحو 55313.0 مليون دينار أو ما نسبته 92.4 % في شكل ودائع بمختلف أنواعها والباقي وقدره 4517.8 مليون دينار في شكل رأس مال واحتياطيات .

[61] - مصرف ليبيا المركزي ، العيد الخمسون للتأسيس ، مرجع سبق ذكره ، ص46 .

جدول (5.1.3)

مصادر أموال المصارف التجارية في الفترة (1990–2010)

" بالمليون دينار "

السنة	الودائع	رأس المال	الاحتياطيات	المجموع
1990	3321.4	119.5	192.2	3440.9
1991	3565.9	119.5	236.5	3685.4
1992	4173.0	119.5	253.7	4292.5
1993	4301.8	119.5	271.7	4421.3
1994	5035.9	140.0	265.2	5175.9
1995	5503.1	140.0	271.9	5643.1
1996	5879.0	140.0	351.5	6019.0
1997	6039.6	155.0	396.9	6194.6
1998	6554.3	155.0	449.6	6709.3
1999	7081.2	174.8	363.5	7256.0
2000	7434.1	206.0	358.1	7640.1
2001	8051.8	206.0	524.0	8257.8
2002	8335.6	206.0	558.7	8541.6
2003	9182.4	206.0	587.9	9388.4
2004	10908.8	222.4	584.4	11131.2
2005	14263.6	573.2	473.9	14836.8
2006	18212.7	672.7	495.5	18885.4
2007	25621.8	960.2	707.0	26582.0
2008	42433.1	1121.7	1022.8	43554.8
2009	48673.0	2623.0	1034.1	51296.0
2010	55313.0	3351.2	1166.6	59830.8

*المصدر : مصرف ليبيا المركزي – تقارير سنوية – أعداد مختلفة .

2-أوجه استخدام أموال المصارف التجارية :-

انطلاقاً من كون المصارف التجارية الليبية العامة مملوكة للمجتمع فإن الوظيفة الرئيسية لها هي المساهمة في تمويل خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق فإن المصارف التجارية قامت بمنح قروض وتسهيلات ائتمانية إلى قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطني من منظور تنموي واجتماعي [62].

[62] - مصرف ليبيا المركزي ، المرجع السابق ، ص 46 .

والجدول والشكل الآتيين يوضحان تطور أوجه استخدام أموال المصارف التجارية خلال فترة الدراسة:

جدول (6.1.3)

تطور أوجه استخدام أموال المصارف التجارية في الفترة (1990–2010)

" بالمليون دينار "

السنة	القروض والتسهيلات				
	قروض للأنشطة الاقتصادية (انتاجية، خدمية)	قروض عقارية	قروض النهر الصناعي العظيم	سلف اجتماعية	المجموع
1990	1517.6	1125.5	81.0	62.5	2786.6
1995	2462.7	1343.5	373.0	102.3	4281.5
2000	2802.9	1468.9	373.0	939.2	5584.0
2005	2701.6	1426.3	373.0	1665.7	6166.6
2006	3589.9	1394.4	373.0	1709.9	7067.2
2007	4544.0	1419.4	328.0	1899.9	8191.3
2008	6052.6	1300.8	174.0	2333.4	9875.1
2009	7341.8	1278.8	0.0	3192.1	11812.7
2010	8086.8	1187.2	0.0	3770.6	13044.6

*المصدر : مصرف ليبيا المركزي– نشرات اقتصادية– أعداد مختلفة .

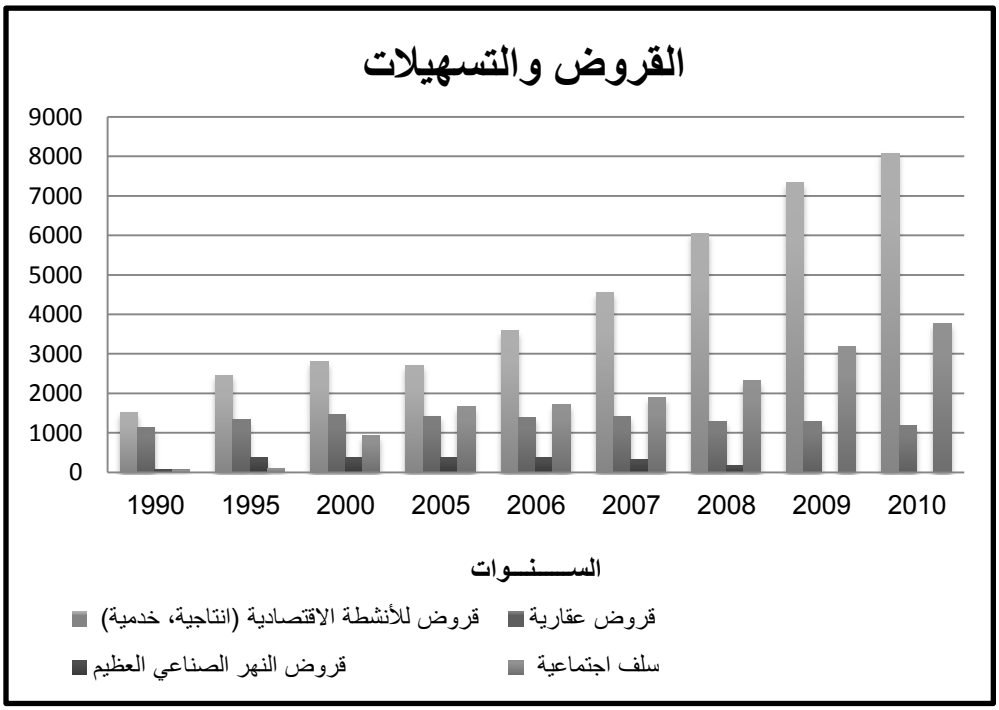

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول السابق .

الشكل (6.1.3) : تطور أوجه استخدام أموال المصارف التجارية في الفترة (1990–2010)

2.3 التنمية الاقتصادية في ليبيا

1.2.3 مفهوم التنمية الاقتصادية

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية ، فيعرفها البعض بأنها " العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم " ، هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها " العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي "، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم من خلالها تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء .[63]

وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتسع مفهوم التنمية لأبعاد ثلاثة هي [64] :

1- تكوين القدرات البشرية ، مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات .

2- استخدام البشر لهذه القدرات في الاستمتاع ، أو الانتاج (سلع وخدمات)، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية .

3- تحقيق مستوى الرفاه البشري الذي يضمن لهم حياة كريمة .

التنمية الاقتصادية حسب سام ويلسون " تتمثل في تغييرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية، تضمن نقل الاقتصاد من اقتصاد متخلف يتميز بانخفاض مستوى الكفاء الإنتاجية وحجم الاستثمارات، إلى اقتصاد متقدم يتمتع بارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية في ظل توازن العلاقات الهيكلية بين القطاعات الإنتاجية الأساسية [65].

2.2.3 مؤشرات التنمية الاقتصادية

نظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية ، فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس التنمية الاقتصادية إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية .

---

[63] - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية _دراسات نظرية وتطبيقية ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006 ، ص 77 .

[64] - مدحت صالح القريشي ، التنمية الاقتصادية _نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، 2007 ، ص 23 .

[65] - Bethell Joan , 2010 , p6 .

1.2.2.3 المؤشرات الاقتصادية :

إن التنمية تعني قدرة الاقتصاد القومي والتي ظلت ظروفه الاقتصادية ساكنة نوعاً ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الاجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين 5% و 7% أو أكثر من ذلك [66] ، وفي التطبيق العملي فإن مؤشرا واحداً قد هيمن على المؤشرات الاخرى وهو مؤشر الدخل القومي أو الناتج القومي الاجمالي الفردي[67] .

ومن أبرز الانتقادات لاستعمال الناتج القومي الاجمالي بوصفه مؤشراً للتنمية هو أن هذا المؤشر يركز على كمية السلع والخدمات ويتجاهل كلياً نوعية الحياة [68] .

2.2.2.3 المؤشرات الاجتماعية :

يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فالجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية، ومعيار نوعية الحياة المادية ويقاس من خلال عدة مؤشرات (توقع الحياة عند الميلاد – مؤشر صحي للكبار – ومعدل الوفيات بين الأطفال – مؤشر صحي للصغار– ومعرفة القراءة والكتابة– مؤشر تعليمي) .

ثم تطور مؤشر عام لقياس هذه المعايير ولتلافي بعض أوجه القصور في المعايير السابقة إلى معيار دليل التنمية البشرية :

وهو مقياس حديث نسبياً توصل إليه برنامج الأمم المتحدة عام 1990 ويعد من المعايير المركبة، حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية وفرعية وهي [69]:

- معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي) .
- معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي) .
- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي) .

---

[66] - ميشيل تودارو ، تعريب ومراجعة: محمد حسن حسني، محمود حامد عبد الرزاق ، التنمية الاقتصادية، دار المريخ ، 2009 ، ص51 .
[67] - مدحت صالح القريشي ، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الاولى ، إثراء للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص45 .
[68] - مدحت صالح القريشي ، مرجع سبق ذكره ، 2010 ، ص46 .
[69] - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، 2010 ، ص107 .

3.2.2.3 المؤشرات الهيكلية :

وهي من المؤشرات المهمة لقياس عملية التحول الهيكلي في اقتصاديات الدول النامية، كقياس مستوى التقدم في هذه المؤشرات .

وبناءً على ذلك فإن أهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدول يتمثل في [70]:

- الوزن النسبي للإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي .
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية .
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة .

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة، فإن هذا يعني أن الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الاقتصادي وهيكل الإنتاج بها، وبالتالي يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها، والعكس صحيح .

4.2.2.3 مؤشرات الحاجات الأساسية :

من بين العديد من المحاولات لإيجاد أرقام قياسية فردية للتنمية ومن خلال ربطها مع بعض، لتكوين خليط من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ما قام به أدلمان وموريس (Adelman and Morris) لإنتاج مؤشر للتنمية السياسية كما هي مقاسة بدرجة المساهمة السياسية، والمحاولة الأخرى كانت من قبل درينوسكي وسكوت (Drenowski and Scott) اللذان حاولا بناء أو تكوين رقم قياسي لمستوى المعيشة على أساس تقييم حاجات مادية وثقافية معينة[71] .

3.2.3 مصادر تمويل التنمية :

- **تمويل التنمية الاقتصادية**

يعتقد البعض أن أهم عقبة تقف أمام التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة اقتصادياً هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال ذلك لأن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار والذي يتحدد أساساً بسعة السوق وأن عرض رأس المال تحكمه القدرة والرغبة في

[70] - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، 2006 ، ص 111- 112 .
[71] - مدحت صالح القريشي ، مرجع سبق ذكره ، 2010 ، ص47 .

الادخـــار وطالمـــا أن الـــدخول منخفضـــة نتيجـــة لانخفـــاض القـــدرة علـــى الإنتـــاج، فـــإن القدرة على الإذخار ضعيفة .

لـــذلك فـــإن التنميـــة الاقتصـــادية تتطلـــب فـــي أولـــى مراحلهـــا ضـــرورة كســـر هـــذه الـــدائرة الخبيثـــة فـــي أضـــعف نقطهـــا والخـــروج مـــن نطاقهـــا، والعمـــل بكافـــة الســـبل والأســـاليب علـــى تكـــوين رؤوس الأمـــوال المطلوبـــة لعمليـــات النمـــو الاقتصـــادي، لـــذلك فـــإن دراســـة تمويـــل التنميـــة الاقتصـــادية تقتضـــي الإحاطـــة بكـــل المصـــادر الضـــرورية لهذه العملية ، وتنقسم هذه المصادر إلى [72]:

- الموارد المحلية .
- التمويل المصرفي .
- الموارد الخارجية .
- التمويل باللجوء إلى السوق المالية .

1.3.2.3 الموارد المحلية

تتمثـــل مصـــادر التمويـــل المحلـــي فـــي الادخـــار الـــذي ينقســـم إلـــى نـــوعين : الادخار الاختياري والادخار الإجباري[73].

1.1.3.2.3 الادخار الاختياري :-

وهـــو مـــا يقـــوم بـــه الأفـــراد والهيئـــات والمؤسســـات طواعيـــة واختياريـــا وبمحـــض رغبـــاتهم، دون تـــدخل قـــوة خارجيـــة تجبـــرهم عليـــه، وتتمثـــل المـــدخرات المحليـــة فـــي مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الحكومة .

أولاً : مدخرات القطاع العائلي

تتـــأتى عـــن طريـــق مـــدخرات الأفـــراد الـــذين يحصـــلون عليهـــا مـــن خـــلال دخلهـــم، وتحمـــل عـــدة صـــفات منهـــا الادخـــار مـــن أجـــل الحصـــول علـــى قطعـــة أرض او مبـــاني ســـكنية أو آلات زراعيـــة، كـــذلك مـــدخرات تعاقديـــة مثـــل عقـــود التـــأمين ، ويمكـــن أن تكـــون مـــدخرات علـــى شـــكل شـــهادات اســـتثمار أو أســـهم وســـندات ، كمـــا تعتبـــر أهـــم مصادر الادخار في الدول النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة .

---

[72] - محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية : مفهومها;نظرياتها;سياساتها ، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الاسكندرية، 1994 ، ص 181 .

[73] - محمد عبد العزيز عجمية ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، 2010 ، ص 229 .

ثانيا : مدخرات قطاع الأعمال

فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الاقتصادي أي كلما زادت أهمية هذا النشاط زادت معه المدخرات والعكس صحيح، وفي الواقع دراسة مدخرات قطاع الأعمال تتطلب التمييز بين مدخرات القطاع الخاص ومدخرات القطاع العام .

1- **مدخرات القطاع الخاص** : تتمثل في الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة فقط دون غيرها من الشركات، أي كلما زاد ما يتحقق للشركات من أرباح زادت مدخراتها، وتعتبر مدخرات قطاع الأعمال الخاص أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصاديا .

2- **مدخرات قطاع الأعمال العام** : تؤول مباشرة للحكومة أي أن أرباح المشروعات المملوكة تعود لها، وعليه فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي والعمل على رفع الإنتاجية وعلى العكس إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية أو تقادم الآلات أو تدهور مستوى الإدارة أو غير ذلك، فالنتيجة تكون انكماش الأرباح لامحالة وربما نشوب بعض الخسائر [74].

2.1.3.2.3 الادخار الإجباري :-

هو ذلك الجزء الذي يقتطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية وتتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي .

أولاً : الادخار الحكومي

يتمثل الادخار الحكومي في فائض الايرادات الحكومية العادية عل المصروفات الحكومية العادية، وتتمثل أهم الايرادات الحكومية في الضرائب والرسوم والغرامات والتراخيص المفروضة في الدولة، أما أهم مصروفات القطاع الحكومي فتتمثل في مصاريف المؤسسات والوزارات والمرافق الحكومية كالرواتب والمصاريف الادارية المختلفة، والفرق بين هذه الايرادات والمصروفات يمثل ادخار أو عجز القطاع الحكومي [75].

---

[74] - معتز أكرم فراونة، تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية (1995-2012) ، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية غير منشورة، كلية التجارة في الجامعة الاسلامية، غزة، 2014، ص67 .

[75] - مرام تيسير مصطفى الفرا، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية(1995-2011) ، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية غير منشورة، كلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة، 2012 ، ص46 .

ثانياً : الادخار الجماعي

هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات [76].

2.3.2.3 التمويل المصرفي

يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر من أحد المصادر في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية .

تعتبر المصارف أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية، ويتم مقابلة هذه الاحتياجات التمويلية عن طريق سوقين : سوق المال وسوق النقد، فالاحتياجات التمويلية الطويلة والمتوسطة الأجل تحصل عليها المؤسسات والشركات والأفراد عن طريق سوق المال في صورة إصدار سندات وأذون وعقود وقروض، بينما الاحتياجات التمويلية القصيرة الأجل من قروض وتسهيلات تتم عن طريق سوق النقد حيث تقوم المصارف التجارية بأشكالها المختلفة بهذه المهمة " تقديم قروض وتسهيلات قصيرة الأجل " لكن هذا لا يعني أن تستثني المصارف التجارية من عملية تقديم قروض متوسطة الأجل [77] .

3.3.2.3 الموارد الخارجية

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية بشقيها الاختياري والاجباري عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، أي نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية، ويضاعف من احتياجات الدول النامية للاستعانة بالموارد الأجنبية العجز المستمر والمتزايد في موازين مدفوعاتها، فضلاً عن تدهور معدلات التبادل الخاصة بتجارتها الخارجية، ومن ثم انخفاض حصيلة صادراتها من النقد الأجنبي في ظل تزايد

---

[76] - السبتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب: دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكره ، رسالة ماجستير غير منشورة (مذكرة ماجستير)، الجزائر ، 2005 ، ص 8 .

[77] - محمد عبد العزيز عجمية ، وآخرون ، التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، الاسكندرية ،2003، ص 251-252 .

الطلب على الواردات مما يحد من إمكانية اعتماد الدول النامية على مصادرها الذاتية في تمويل التنمية [78] .

وترجع الحاجة إلى الاستعانة بالموارد الخارجية إلى أربعة مصادر وهي[79] :

أولاً :- تعزيز حصيلة الصادرات .

ثانياً :- الاستثمارات الأجنبية (المباشرة وغير المباشرة)

ثالثاً :- المنح والإعانات الأجنبية .

رابعاً :- عوائد عناصر الإنتاج .

أولاً : تعزيز حصيلة الصادرات

إن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وهذه قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق القومي فيزداد الطلب على السلع والخدمات، ويكون هذا دافعا للمستثمرين على زيادة استثمارهم وهو ما قد يفسر في النهاية انتعاش الاقتصاد القومي .

ثانياً : الاستثمارات الأجنبية

وتأخذ شكلين :

1- استثمارات أجنبية مباشرة

هي تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها، مما يبرر لهم حق الإدارة وغالبا ما تكون هذه المشروعات في شكل مزارع و مناجم وغيرها من الأنشطة الإنتاجية .

2- استثمارات أجنبية غير مباشرة :

وهي استثمارات تأخذ شكل قروض أو شراء الأجانب للأوراق المالية (أسهم وسندات) في السوق المالية الوطنية، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد معقول لرؤوس الأموال دون أن يترتب عليه إشراف أو اتخاذ قرارات من قبل الأجانب .

ثالثا : المنح والقروض والإعانات الأجنبية

[78] - محمد عبد العزيز عجمية ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، 2010 ، ص 285 .

[79] - مرام تيسير الفرا، مرجع سبق ذكره، 2012، ص48

تتكون المساعدات الأجنبية من منح لا ترد فهي لا تدخل في نطاق المديونية، أما القروض تشمل القروض طويلة الأجل التي تقدمها الدول المتقدمة أو الهيئات الدولية للدول النامية لمساعدتها في الخروج من أزماتها الاقتصادية .

رابعا : عوائد عناصر الإنتاج

إن كل عنصر من عناصر الإنتاج يحصل على عائد مقابل اشتراكه في العملية الإنتاجية، وهذا العائد يعتبر ثمناً أو سعراً لهذا العنصر، أو بتعبير أدق ثمناً لخدمة هذا العنصر وليس ثمنا للعنصر نفسه .

4.3.2.3 التمويل باللجوء إلى السوق المالية

داخل أي اقتصاد يوجد سوق للأوراق المالية والذي ينقسم إلى سوقين : سوق نقدية تخص المعاملات المالية قصيرة الأجل وسوق رأس المال تخص المعاملات المالية طويلة الأجل، ويعتبر وجود هاذين السوقين ودرجة نموهما وتطورهما انعكاس لدرجة نمو وتطور النظام والوعي الاستثماريين، حيث تظهر أهمية السوقين من خلال وظائفهما الاقتصادية التي لها ارتباط كبير بكفاءة وأداء الاقتصاد ككل، فالسوقين تعملان على خلق نوع من التقارب بين مختلف القطاعات التي تقوم بالاستثمار الحقيقي وتكوين رأس المال والقطاعات التي تخلق الادخار [80] .

ويعرف السوق المالي بأنه ذلك السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية بيعا وشراءاً إلى جانب الأدوات الاستثمارية طويلة الأجل، مما استدعى تسميته بسوق الأوراق المالية، حيث يعتمد حجم التداول فيه على نوعية الأسهم والسندات المطروحة في السوق وفق الشروط والأحكام التي تنظم عمليات سوق رأس المال بشقيه سوق فورية وسوف أولية أو ثانوية نظامية أو موازية إلى جانب سوق العقود المستقبلية كشق ثان لسوق رأس المال من حيث العقود المستقبلية غير الملزمة بالتنفيذ أو العقود المستقبلية الملزمة بالتنفيذ أكانت عقود حق خيار البيع أو عقود حق خيار الشراء أو كانت عقود حق خيار البيع والشراء معا، مما يعني أن آجالها ستكون طويلة [81] .

---

[80] - حمزة محمود الزبيدي ، الاستثمار في الأوراق المالية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2001 ، ص 115 .

[81] - ناظم محمد الشمري ، وآخرون ، أساسيات الاستثمار العيني والمالي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان الأردن ، 1999 ، ص 187 .

تـــوفر الســـوق الماليـــة التمويـــل الـــلازم لعمليـــة التنميـــة الاقتصـــادية فالمشـــروعات فـــي بدايـــة تأسيســـها بحاجـــة إلـــى عمليـــات تمويـــل، لـــذلك تتجـــه هـــذه المشـــروعات إلـــى ســـوق الأوراق الماليـــة والتـــي تعـــد بطبيعتهـــا المصـــدر الرئيســـي لتمويـــل الاســـتثمارات المتوســـطة والطويلـــة الأجـــل مـــن خـــلال إصـــدار أســـهم أو ســـندات أو أدوات اســـتثمارية أخـــرى واقتنائهـــا مـــن جانـــب الأفـــراد والمؤسســـات، إذ أن التمويـــل عـــن طريـــق الســـوق الماليـــة هـــو أقـــل كلفـــة ولا ينـــتج آثـــارا تضـــخمية مقارنـــة بالتمويـــل الـــذي تقـــوم بـــه المصـــارف والمؤسســـات الماليـــة الأخـــرى، والتـــي تـــؤدي إلـــى زيـــادة فـــي معـــدلات التضخم [82] .

4.2.3 واقع التنمية الاقتصادية في ليبيا

إن ليبيـا كغيرهـا مـن الـدول التـي تسـعى للوصـول إلـى التنميـة الاقتصـادية فـي مختلـف منـاحي الحيـاة، حيـث ان حجـم الاقتصـاد الليبـي كـان مرتفـع فـي نهايـة عـام 2010 وكونـه يعتمـد علـى قطـاع الـنفط فـي ارتفاعـه، وقـد تـأثر الاقتصـاد الليبـي سـلبيا بفتـرة العقوبـات الدوليـة فـي فتـرة الحصـار خـلال التسـعينات، وقـد عملـت الحكومـة الليبيـة إلـى تفعيـل الإصـلاحات الاقتصـادية بعـد رفـع العقوبـات الدوليـة سـنة 2003 والامريكيـة سـنة 2004، واتخـذت الحكومـة الليبيـة عـدة إجـراءات لتقويـة دور القطـاع الخـاص فخفضـت أسـعار الفائـدة لتشـجيع الطلـب علـى القـروض مـن قبـل القطـاع الخـاص، وجـاءت هـذه الدراسـة لتلقـي الضـوء علـى دور القطـاع المصـرفي فـي التنميـة الاقتصـادية ومعرفـة مـا إذا كانـت نسـب الائتمـان الممنـوح للقطاعات تتناسب مع مما تساهم به في الناتج المحلي الاجمالي .

1.4.2.3 الناتج المحلي الإجمالي

يعـد النـاتج المحلـي الإجمـالي المقيـاس الشـائع فـي قيـاس الأداء الاقتصـادي للمجتمـع، ويعـرف بأنـه القيمـة السـوقية للسـلع والخـدمات تامـة الصـنع المنتجـة فـي المجتمـع خـلال فتـرة زمنية غالبا سنة [83] .

---

[82] - حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، 2001 ، ص 137 .

[83] - وحيد مهدي عامر ، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي " النظرية والتطبيق" الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، جامعة النهضة ، الاسكندرية ، 2010 ، ص9 .

جدول (1.2.3)

الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1990 – 2010)

مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2003)	
	القيمة	معدل النمو%	القيمة	معدل النمو%
1990	9284.5	/	23023.4	/
1991	10612.5	14.3	24006.4	4.3
1992	10789.0	1.7	24067.6	0.25
1993	11353.5	5.2	24733.4	2.8
1994	9913.5	-12.7	24745.4	0.04
1995	10048.7	1.4	25073.3	1.3
1996	11631.3	15.7	25929.2	3.4
1997	12887.9	10.8	26725.4	3.1
1998	11985.9	6.9	26018.8	-2.6
1999	14285.8	19.2	26019.3	0.001
2000	17775.7	-17.7	27135.4	4.3
2001	21618.7	21.6	33239.7	22.5
2002	30330.5	40.3	33104.5	-0.41
2003	37360.7	23.2	37360.7	12.8
2004	48159.0	28.9	39678.8	6.2
2005	66618.6	38.3	44087.2	11.1
2006	79029.9	18.6	46583.6	5.7
2007	92693.6	17.3	48898.0	4.9
2008	116639.6	25.8	50228.7	2.7
2009	86289.0	-26	49854.3	-0.74
2010	102538.2	18.8	52009.9	4.3

* المصدر : مصرف ليبيا المركزي (التقارير السنوية / 1993 ص 77)
* المصدر : مصرف ليبيا المركزي (إدارة البحوث والإحصاء _ النشرة الاقتصادية / الربع الثاني 2000 _ الربع الأول 2008 _ الربع الرابع 2009)

أولاً : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

هو ذلك الناتج الذي تتغير قيمته من فترة زمنية إلى الفترة التي تلها نتيجة للتغير في كميات وأسعار السلع والخدمات المنتجة التي ينتجها الاقتصاد المحلي، وغالبا ما يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الإسمي .

وقد سجلت بيانات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال عام 1995 نموا بنسبة 8.2 % ليصل إلى 10048.7 مليون دينار مقابل 9284.5 مليون دينار خلال عام 1990، غير أن هذا المعدل يعتبر منخفض خلال الخمس سنوات من الإنتاج ويرجع

سبب انخفاض معدل النمو إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية وثبات الناتج الإجمالي لقطاع النفط [84].

وفي حين أن البيانات الواردة في الجدول رقم (**1.2.3**) من عام 1996 إلى مطلع 2000 قد حقق نمو بمعدل 52,8 % ليصل مقدار الناتج في عام 2000 إلى 17775.7 مليون دينار مقابل 11631.3 مليون دينار خلال عام 1996، ويرجع هذا النمو في الناتج إلى التحسن الذي حققه القطاع النفطي والقطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية[85] .

وفي مطلع 2001 حتى نهاية 2005 حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا عاليا ما نسبته 208,1 % ويعود ذلك إلى جانب الزيادة الحقيقية في إنتاج مجمل الأنشطة الاقتصادية النفطية والغير نفطية إلى ارتفاع معدلات التضخم الحاصلة في الاقتصاد الليبي[86] .

وفي نهاية 2010 حقق الناتج المحلي الاجمالي نموا بسيطا بنسبة 29,7 % مقارنة بعام 2006 ويعود هذا التراجع إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار وانتاج النفط الخام والغاز الطبيعي مما أدى إلى انخفاض في النشاط الاقتصادي لهذا القطاع[87] .

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

هو ذلك الناتج المستند في تقويمه إلى وحدة نقدية ذات قوة شرائية ثابتة مما يستبعد أثر الأسعار وغالباً ما يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (**1.2.3**) عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار 2003) إلى تحقق نمو بسيط بنسبة 8.9 % ليصل إلى 25073.3 مليون دينار في عام 1995 مقابل 23023.4 مليون دينار في عام 1990، وفي مطلع 2000 حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمو بسيط بمعدل 4.6 % مقارنة بعام 1996، ويرجع هذا النمو إلى الزيادة المتحققة في ناتج القطاعات غير النفطية[88] .

---

[84] - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السابع والثلاثون، السنة المالية 1994، ص37 .
[85] - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الاربعون، السنة المالية 1996، ص33 .
[86] - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي التاسع والاربعون، السنة المالية 2005، ص47 .
[87] مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون، السنة المالية 2009، ص 37 .
[88] - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السادس والاربعون، السنة المالية2002، ص22 .

وفـي نهايـة 2010 حقـق النـاتج المحلـي الإجمـالي نمـو بمعـدل 11.6 % مقارنـة بعـام 2006، وقـد جـاء نمـو النـاتج المحلـي الإجمـالي محصـلة لنمـو القطاعـات الاقتصـادية غيـر النفطية بنسبة أكبر من مقدار نمو القطاعات النفطية[89].

والشـكل البيـاني التـالي يوضـح القـيم المتذبذبـة مـا بـين الارتفـاع والانخفـاض فـي النـاتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2003) :-

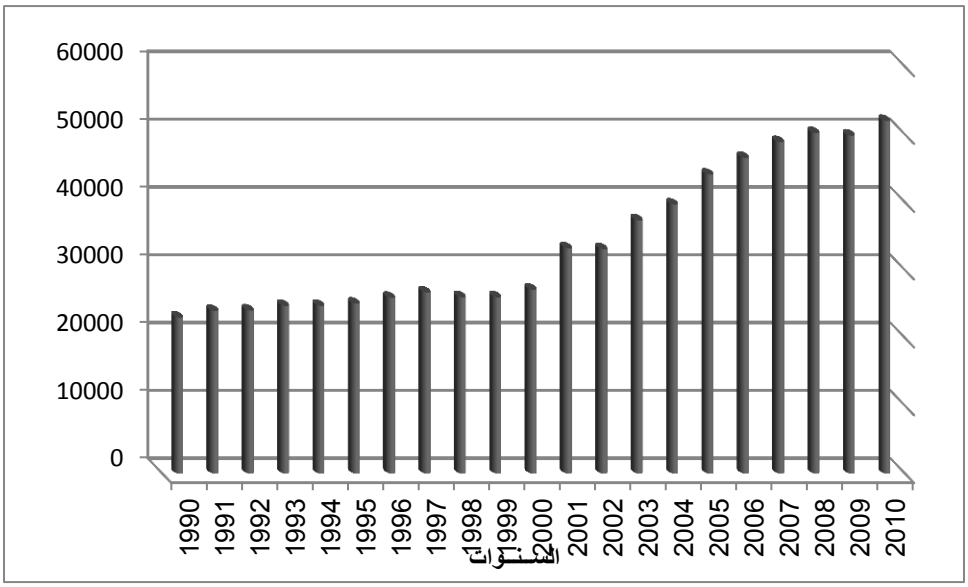

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول السابق

شكل رقم (1.2.3) : الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2003)

ثالثاً : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يعتبـر نصـيب الفـرد مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي مـن المؤشـرات الهامـة التـي تقـيس مسـتوى معيشـة الأفـراد لأنـه يأخـذ بالاعتبـار التغيـر فـي عـدد السـكان خـلال فتـرة المقارنـة، وانطلاقـاً مـن هـذه الأهميـة يـتم توضـيح نمـو نصـيب الفـرد مـن النـاتج المحلـي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة وذلك من خلال الجدول **رقم (2.2.3)** .

ويلاحـظ مـن خـلال تحليـل بيانـات الجـدول أدنـاه، أن نصـيب الفـرد مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي قـد شـهد تذبـذبا كبيـراً خـلال فتـرة الدراسـة، وهـذا يعطـي مؤشـرا علـى مـدى التفـاوت بـين نمـو النـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي ومعـدل نمـو السـكان، بمعنـى أن النمـو المضـطرد فـي بعـض السـنوات يفسـر مسـتوى النمـو فـي النـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي بنسـبة تفـوق

[89] - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، السنة المالية 2010، ص41 .

معـدلات النمـو السـكاني، وهـذا واضـح مـن خـلال الجـدول، حيـث كانـت أعلـى قيمـة لمتوسـط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2008 .

جدول (2.2.3)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي " مليون دينار "		عدد السكان " بالألاف " *		متوسط نصيب الفرد " بالدينار "	
	القيمة	معدل النمو%	القيمة	معدل النمو %	القيمة	معدل النمو%
1990	23023.4	/	4263.0	/	5401	/
1991	24006.4	4.3	4480.0	5.1	5358	-0.79
1992	24067.6	0.25	4614.3	2.9	5216	-2.65
1993	24733.4	2.8	4752.8	3.0	5204	-0.23
1994	24745.4	0.04	4895.4	3.0	5055	-2.86
1995	25073.3	1.3	4811.8	-1.7	5211	3.09
1996	25929.2	3.4	4956.2	3.0	5232	0.40
1997	26725.4	3.1	5104.8	2.9	5235	0.06
1998	26018.8	-2.6	5257.9	2.9	4948	-5.48
1999	26019.3	0.001	5415.6	2.9	4804	-2.9
2000	27135.4	4.3	5551.0	2.5	4888	1.75
2001	33239.7	22.5	5258.8	-5.3	6321	29.3
2002	33104.5	-0.41	5341.7	1.6	6197	-9.02
2003	37360.7	12.8	5484.4	2.7	6812	9.9
2004	39678.8	6.2	5506.6	0.40	7206	5.8
2005	44087.2	11.1	5594.3	1.6	7881	9.4
2006	46583.6	5.7	5324.3	-4.8	8749	11.01
2007	48898.0	4.9	5430.4	1.9	9004	2.9
2008	50228.7	2.7	5538.7	1.9	9069	0.72
2009	49854.3	-0.74	5641.0	1.8	8838	-2.5
2010	52009.9	4.3	6100.0	8.1	8526	-3.5

* المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، تقارير سنوية ، أعداد مختلفة .

2.4.2.3 عنصر العمل

ونقصد به المجهود البشري العضلي والذهني المبذول لإنتاج سلعة أو خدمة معينة سواء كانت استهلاكية أو انتاجية ومن هنا يظهر استبعاد العمل غير الاقتصادي مثل ألعاب التسلية أو الرياضة، باعتباره لا يصب في العملية الانتاجية، ولما كان أفراد المجتمع جميعا (مستهلكون) فإنهم ليسوا جميعا (منتجون) لذلك فإن (قوة العمل) تمثل السكان العاملين أو الراغبين والقادرين على العمل في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي[90] .

وتشير البيانات المتاحة في الجدول رقم (3.1.2) عن حجم القوى المنتجة أي عدد العاملين في النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990–2010).

حيث أن

1- قد بلغ عدد العاملين لعام 1995 نحو 1185.5 ألف منتج في مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني مقابل 1018.6 ألف منتج في عام 1990، أي بزيادة قدرها 166.9 ألف منتج أي ما نسبته 16.4% .
2- وفي عام 2000 بلغ عدد العاملين نحو 1445.0 ألف منتج في مختلف الانشطة الاقتصادية الوطنية مقابل 1224.0 ألف منتج في عام 1996، أي بزيادة مقدارها 221 ألف منتج أي ما نسبته 18.05 % .
3- وفي مطلع عام 2005 بلغ عدد العاملين نحو 1620.1 ألف منتج مقابل 1458.4 ألف منتج في عام 2001 في مختلف الانشطة الاقتصادية الوطنية ، أي بزيادة مقدارها 161.7 ألف منتج أي ما نسبته 11.08 %، ويلاحظ في هذه الفترة انخفضت نسبة زيادة العاملين مقارنة بالفترة التي مضت .
4- وفي نهاية فترة الدراسة عام 2010 بلغ عدد العاملين في النشاط الاقتصادي الليبي نحو 1394.9 ألف منتج مقابل 1639.7 ألف منتج في عام 2006 ، أي بانخفاض في عدد العاملين في النشاط الاقتصادي بمقدار 244.8 ، أي تقدر بنسبة انخفاض مقدارها 14.9 % .

[90] - ناظم محمد نوري الشمري ، وآخرون ، 1999 ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

ويلاحظ من البيانات في الجدول ادناه أن هناك تذبذب في ارتفاع عدد العاملين في النشاط الاقتصادي الليبي في بداية فترة الدراسة وانخفاض ذلك تدريجيا مع نهاية هذه الفترة من الدراسة .

جدول (3.2.3)

حجم القوى المنتجة في ليبيا في الفترة (1990–2010)

" بالألاف"

السنة		1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
العاملون بالنشاط الاقتصادي	القيمة	1018.6	1012.5	1045.2	1113.6	1149.0	1185.5	1224.0
	%	/	-0.59	3.23	6.5	3.18	3.18	3.25
السنة		1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
العاملون بالنشاط الاقتصادي	القيمة	1255.1	1323.7	1383.8	1445.0	1458.4	1380.2	1357.1
	%	2.5	5.47	5.54	4.4	0.93	−5.36	−1.67
السنة		2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العاملون بالنشاط الاقتصادي	القيمة	1600.0	1620.1	1639.7	1376.3	1426.2	1477.8	1394.9
	%	17.9	1.25	1.2	-16.1	3.61	3.62	-5.6

* المصدر: مصرف ليبيا المركزي _ تقارير سنوية بأعداد مختلفة.

3.4.2.3 التجارة الخارجية

هي عبارة عن عمليات الاستيراد و التصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أو غير المنظورة، وهي كذلك تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع و الخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول.

أولا : الصادرات

تتمثل معظم الصادرات الليبية في قطاع النفط والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتتم معظم عمليات التصدير عن طريق الموانئ البحرية .

ارتفع حجم الصادرات السلعية والخدماتية إلى الخارج ما يقارب 3215.0 مليون دينار في عام 1990 إلى 6160.0 مليون دينار في عام 2000،

بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 91.6%، حيث شهدت هذه الفترة تذبذبا بالزيادة والنقصان وذلك تبعاً لتغيرات كميات وأسعار النفط المصدر[91] .

وفي مطلع 2001 وحتى نهاية 2010 تشير البيانات الخاصة بالمبادلات الليبية مع العالم الخارجي إلى استمرار وتيرة النمو لإجمالي الصادرات (النفطية والغير نفطية) فقد بلغت قيمة الزيادة في إجمالي الصادرات خلال عام 2010 نحو 61658.0 مليون دينار مقارنة بمبلغ 5410.0 مليون دينار في سنة 2001، وهذا يدل على زيادة وتيرة الصادرات بمعدل نمو عالي وذلك نتيجة للارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية، والجدول التالي يوضح إجمالي الصادرات الليبية في الفترة موضع الدراسة[92] .

جدول (4.2.3)

إجمالي الصادرات الليبية في الفترة (1990 – 2010)

مليون دينار

السنة		1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
اجمالي الصادرات		3215.0	3011.0	2890.0	2619.0	2682.0	3104.0	3479.0
	%	/	4.2	-4.01	-9.4	2.4	15.7	12.1
السنة		1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
اجمالي الصادرات		3778.0	2449.0	3347.0	6160.0	5410.0	13291.0	19720.0
	%	8.6	-35.2	36.7	84.04	-12.2	145.7	48.4
السنة		2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
اجمالي الصادرات		27982.0	42836.0	56126.0	61726.0	77027.0	46319.0	61658.0
	%	41.9	53.1	31.02	9.98	24.8	-39.9	33.1

*المصدر: مصرف ليبيا المركزي (ادارة البحوث والاحصاء _ النشرة الاقتصادية 2013 ، جدول رقم (33) .

ثانياً : الواردات

ترتبط الواردات الليبية ارتباطاً وثيقا بالصادرات وطالما أن الصادرات وكما تم بيانه سابقا، عرضة للتذبذب بالزيادة أو النقصان من سنة لأخرى وذلك تبعا

[91] - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الخامس والاربعون، السنة المالية2001، ص50 .
[92] - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، السنة المالية2008، ص66-67 .

لظـروف الإنتـاج وتسـويق سـلعة التصـدير الرئيسـية وهـي الـنفط، فـإن الـواردات كـذلك تتبع نفس النمط أي أنها عرضة للتذبذب من سنة لأخرى .

جدول (5.2.3)

إجمالي الواردات الليبية في الفترة (1990 – 2010)

مليون دينار

السنة		1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
إجمالي الواردات		2145.0	2261.0	2140.0	2584.0	2353.0	2149.0	2564.0
	%	/	5.4	−5.4	20.7	−8.9	−8.7	19.3
السنة		1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الواردات		2739.0	2267.0	2199.0	2106.0	2895.0	9493.0	9386.0
	%	6.8	−17.2	−2.9	−4.2	37.5	227.9	−1.13
السنة		2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الواردات		13110.0	15683.0	16659.0	21698.0	25938.0	27503.0	31881.0
	%	39.7	19.6	6.2	30.2	19.5	6.03	15.9

*المصدر: مصرف ليبيا المركزي (ادارة البحوث والاحصاء _ النشرة الاقتصادية 2013 ، جدول رقم (33)

شـهدت الفتـرة (1990 – 2000) تذبـذبا واضـحاً فـي إجمـالي حصـيلة الـواردات مـن زيـادة ونقصـان، قـد يكـون لتراجـع أسـعار الـنفط أو انخفـاض حصـيلة الصـادرات منـه خـلال هـذه الفتـرة حيـث كـان معـدل النمـو السـنوي مـنخفض ومقـداره 1.82% حيـث كـان حجـم الـواردات فـي عـام 2000 مـا يقـارب 2106.0 مليـون دينار مقارنة بالزيادة في حجم الواردات في عام 1990 2145.0 مليون دينار .

وفـي مطلـع 2001 حتـى نهايـة 2010 حققـت الـواردات الليبيـة زيـادة مسـتمرة فيمـا عـدا عـام 2003 الـذي انخفضـت فيـه قيمـة الـواردات مقارنـة بعـام 2002، ومـن الملاحـظ أن معـدل نمـو الـواردات خـلال الفتـرة كـان أكبـر مـن الصـادرات ويعـود ذلـك إلـى إلغـاء العمـل بنظـام الموازنـة الاسـتيرادية ورفـع جـزء مهـم مـن القيـود علـى التحويـل والسـماح للنشـاط الأهلـي بالاسـتيراد تبعـا لـذلك بالإضـافة إلـى انتهـاج

الدولة سياسة تعديل وتوحيد سعر الصرف من مطلع 2001[93]، ويوضح الجدول السابق البيانات الخاصة بإجمالي الواردات الليبية خلال الفترة (1990-2010).

ثالثا : الميزان التجاري

يمثل الميزان التجاري خلاصة أو محصلة حركة الصادرات والواردات لاقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، فعند تتبع بيانات الميزان التجاري الليبي، نلاحظ أنه حقق فوائض مستمرة خلال الفترة محل الدراسة (1990-2010) فقد توالت الزيادات في فائض الميزان التجاري بمعدلات متذبذبة تبعاً لحركة الصادرات والواردات، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك قد تحقق نتيجة تحسن الإيرادات الناتجة عن تصدير النفط الخام نظرا لارتفاع مستوى أسعاره في الأسواق العالمية خلال الفترة .

جدول (6.2.3)

الميزان التجاري في الفترة (1990 – 2010)

مليون دينار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الميزان التجاري	1070.0	750.0	750.0	35.0	329.0	955.0	915.0
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الميزان التجاري	1039.0	182.0	1148.0	4054.0	2515.0	3798.0	10334.0
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الميزان التجاري	14872.0	27153.0	39467.0	40028.0	51089.0	18816.0	29777.0

*المصدر: مصرف ليبيا المركزي (ادارة البحوث والاحصاء _ النشرة الاقتصادية 2012 ، جدول رقم (33) .

4.4.2.3 الميزانية العامة

هي عبارة عن بيان تفصيلي يوضح تقديرات إيرادات الدولة ومصروفاتها معبرا عن ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة، وهذا البيان يتم اعتماده من قبل السلطة التشريعية في الدولة .

[93] - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي التقرير السنوي الخامس والاربعون، السنة المالية 2001، ص53 .

جدول (7.2.3)

رصيد الميزانية العامة في الفترة (1990 – 2010)

مليون دينار

السنة	الإيرادات العامة	المصروفات العامة	فائض (عجز) الموازنة الكلي
1990	2394.0	2709.0	*(315)
1991	2736.0	2379.0	357
1992	3415.0	2748.0	667
1993	2553.0	2511.0	42
1994	1880.3	2805.0	(924.7)
1995	3981.4	4611.2	(629.8)
1996	4980.3	5045.3	(65.0)
1997	5277.0	5476.0	(199.0)
1998	4366.0	4441.0	(75.0)
1999	4857.0	4296.0	561.0
2000	4662.2	5250.2	(588.0)
2001	5998.8	5631.6	367.2
2002	8574.1	8487.0	87.1
2003	8040.2	6107.7	1932.5
2004	23087.0	17230.0	5857.0
2005	37106.0	21343.0	15763.0
2006	47088.0	21378.0	25710.0
2007	53366.3	30883.0	22483.3
2008	72741.2	44115.5	28625.7
2009	41785.0	35677.2	6107.8
2010	61503.1	54498.8	7004.3

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (التقارير السنوية للسنوات المالية : 1993)

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (إدارة البحوث والإحصاء –النشرة الاقتصادية _ الربع الرابع 2003 – الربع الرابع 2005 – الربع الأول 2008 – الربع الأول 2013)

* تشير الارقام بين القوسين الى وجود عجز في حساب الموازنة الكلي .

من خلال تتبع البيانات الواردة بالجدول رقم (7.2.3) يمكن تحليل الآتي :

يلاحظ من بيانات الجدول أعلاه الايرادات العامة والمصروفات العامة في الفترة (1990–2003) حيث كانت المبالغ بالملايين في حين كانت المبالغ في ما بعد ذلك إلى عام 2010 بالمليارات ويعود ذلك إلى زيادة انفتاح الاقتصاد

الليبي مع العالم الخارجي في المبادلات الاقتصادية وأيضاً إلى زيادة تطور و تشغيل القطاعات الاقتصادية سواء أكانت نفطية أو قطاعات اقتصادية أخرى سواء أكان قطاع مالي او قطاع مصرفي، ويلاحظ أن الايرادات والمصروفات في الفترة (1990-2003) كانت متذبذبة بالزيادة والنقصان حيث يلاحظ مدى وجود عجز في صافي الموازنة العامة في هذه الفترة والسبب يعود إلى النقص في الإيرادات العامة مقارنة بالمصروفات العامة أما الفترة ما بعد 2000 يلاحظ وجود فائض في الموازنة العامة نتيجة لزيادة الايرادات الميزانية وانخفاض النفقات الجارية[94] .

5.4.2.3 ميزان المدفوعات

هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من وإلى بلد ما خلال فترة من الزمن عادة تكون سنة .

وينقسم حساب ميزان المدفوعات إلى قسمين هما، الحساب الجاري والحساب الرأسمالي .

أولا : الحساب الجاري

يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات التي تتضمن قيماً اقتصادية وتقع بين جهات مقيمة وجهات أخرى غير مقيمة، كذلك يشمل القيود الموازنة للقيم الاقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل، حيث أظهرت بيانات هذا الحساب والمتمثل في السلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية تحقيق فوائض مالية متتالية في الحساب في الفترة (2003- 2010)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيلة صافي السلع والخدمات في حين كان هناك تذبذب في صافي الحساب الجاري من عام 1990 وحتى عام 2002 ما بين حدوث عجز ويعود معظمه إلى سياسات تحرير التجارة ورفع القيود على الصرف الاجنبي[95]، وفائض في الحساب يرجع الى ارتفاع فائض الميزان التجاري نتيجة لارتفاع

[94] - المرجع : من خلال الاطلاع على التقارير السنوية المختلفة الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال فترة الدراسة .
[95] - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السادس والاربعون، السنة المالية 2002، ص97.

القيمة المقدرة للصادرات السلعية[96]، والجدول التالي يوضح البيانات الأولية للحساب الجاري الليبي في الفترة محل الدراسة .

جدول (8.2.3)

الحساب الجاري في الفترة (1990 – 2010)

مليون دينار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الحساب الجاري	538.7	*(5.1)	325.7	(418.7)	9.5	686.7	536.4
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الحساب الجاري	716.6	(151.1)	678.4	3659.0	1839.0	(498)	4697.9
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحساب الجاري	11277.0	19577.5	32654.1	29051.8	45133.1	12628.1	19927.0

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (التقارير السنوية _ السنة المالية / 1993– 1996_ 1999_ 2007_ 2009 _2010) .

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (النشرة الاقتصادية / الربع الرابع 2003) .

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (إدارة البحوث والإحصاء _ ميزان المدفوعات العام / 2004) .

* العلامة ( ) تعني قيم سالبة أي وجود عجز في الحساب والعكس وجود فائض في الحساب .

ثانياً : الحساب الرأسمالي

يضم الحساب الرأسمالي والمالي عنصرين رئيسيين هما الحساب الرأسمالي والحساب المالي وهما متوافقان مع ذات الحسابين في نظام الحسابات القومية، وفي هذين الحسابين تعتبر الاستحقاقات على غير المقيمين أصولاً، وتعتبر الالتزامات إزاء غير المقيمين خصوماً، حيث يضم الحساب الرأسمالي عنصرين رئيسين هما التحويلات الرأسمالية وحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف فيها، والحساب المالي تقسم كل العناصر فيه حسب نوع الاستثمار أو تقسيم وظيفي (الاستثمار المباشر، استثمارات الحافظة، استثمارات أخرى وأصول احتياطية) .

[96] - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، السنة المالية 2010، ص61 .

حيث أظهرت البيانات المدرجة في الجدول التالي صافي حساب رأس المال والمتمثل في التغيرات التي طرأت على جانبي الأصول والخصوم الأجنبية لكل من المصرف العربي الليبي الخارجي والشركة العربية الليبية للاستثمارات الأفريقية وجود تذبذب في الحساب وأن نسبة العجز في الحساب كانت أكثر من نسبة الفائض وهذا يدل على كبر حجم التدفقات للخارج في الحساب الرأسمالي ويرجع ذلك للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم الأجنبية وخاصة ما يتعلق منها بالتسهيلات والمساهمات والعمليات النقدية للمصرف العربي الليبي الخارجي والشركة العربية للاستثمارات الخارجية[97] .

جدول (9.2.3)

الحساب الرأسمالي والمالي في الفترة (1990 – 2010)

مليون دينار

*المصدر : مصرف ليبيا المركزي (التقارير السنوية _ السنة المالية / 1993– 1996_ 1999_ 2007_ 2009 _2010)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الحساب الرأسمالي	(174.7)**	15.5	94.4	(61.4)	50.8	(86.3)	81.0
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الحساب الرأسمالي	(338.9)	(216.1)	(108.4)	(75)	(586)	113	115
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحساب الرأسمالي	(1330)	514.9	(6539.5)	(12352.6)	(22135.6)	(4448.0)	(11474.0)

*المصدر : مصرف ليبيا المركزي (النشرة الاقتصادية / الربع الرابع 2003)

*المصدر : مصرف ليبيا المركزي (إدارة البحوث والإحصاء _ ميزان المدفوعات العام / 2004)

** العلامة ( ) تعني قيم سالبة أي وجود عجز في الحساب والعكس وجود فائض في الحساب

ثالثاً : الميزان الكلي

من خلال بيانات الجدول التالي يتضح أ وجود فائض في حساب الميزان الكلي وترتب على ذلك ملاحظة الفائض المتحقق في الحساب الجاري مقارنة

[97] - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السادس والاربعون، السنة المالية 2002، ص98 .

بالحســـاب الرأســـمالي فيمـــا عـــدا عـــامي 1993 و 1998، وذلـــك لوجـــود عجـــز فـــي الحسابين الجاري والرأسمالي لهذه السنتين .

جدول (10.2.3)

الميزان الكلي في الفترة (1990 – 2010)

مليون دينار

السنة	الحساب الجاري (1)	الحساب الرأسمالي (2)	الخطأ والسهو (3)	الميزان الكلي***
1990	538.7	(174.7)	33.7	397.7
1991	(5.1)	15.5	50.3	60.7
1992	325.7	94.4	44.0	464.1
1993	(418.7)	(61.4)	(46.5)	(526.6)
1994	9.5	50.8	77.0	137.3
1995	686.7	(86.3)	102.9	703.3
1996	536.4	81.0	(84.4)	533.0
1997	716.6	(338.9)	337.6	715.3
1998	(151.1)	(216.1)	209.4	(157.8)
1999	678.4	(108.4)	(223.7)	346.3
2000	3659.0	(75)	(269)	3315
2001	1839.0	(586)	(450)	803
2002	(498)	113	784.0	399
2003	4697.9	115	(1780.9)	3032
2004	11277.0	(1330)	(2326)	7621
2005	19577.5	514.9	1571	20249.5
2006	32654.1	(6539.5)	(2899.2)	23215.4
2007	29051.8	(12352.6)	6881.7	23580.9
2008	45133.1	(22135.6)	(4115.3)	18882.2
2009	12628.1	(4448.0)	(2045.3)	6134.8
2010	19927.0	(11474.0)	(2760)	5693.0

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (التقارير السنوية _ السنة المالية / 1993– 1996_ 1999_ 2007_ 2009 _2010) .

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (النشرة الاقتصادية / الربع الرابع 2003) .

المصدر : مصرف ليبيا المركزي (إدارة البحوث والإحصاء _ ميزان المدفوعات العام / 2004) .

** العلامة ( ) تعني قيم سالبة أي وجود عجز في الحساب والعكس وجود فائض في الحساب.

*** الميزان الكلي = 1 + 2 +3 .

الـفـصل الرابـع

التحليل القياسي لأثر الائتمان المصرفي على التنمية الاقتصادية في ليبيا

1.4 المقدمة

إن الاسلوب التقليدي في قياس التنمية يرتكز على الناتج المحلي الإجمالي ويشتق منه مؤشرات للتنمية، ومن أهم المقاييس وأكثرها شيوعاً متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ومعدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي ومعدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وقد انتقدت هذه المقاييس من زوايا متعددة، فالدخل ليس هدفاً نهائياً للنشاط الاقتصادي وإنما هو هدف نائب عن الهدف الأصلي وهو تحسين الرفاهية الاجتماعية، لكن الرفاهية الاجتماعية لا تتوقف على عوامل مادية فقط وإنما تتوقف أيضاً على عوامل غير مادية لا تظهر في الناتج القومي الإجمالي كما أن الرفاهية الاجتماعية لا تعتمد على حجم الناتج القومي الإجمالي فحسب وإنما تعتمد أيضاً على تكوين أو محتوى الناتج وتوزيعه على الفئات الاجتماعية المختلفة، كما أن رفاهية الفرد لا تتحدد بدخله فحسب بل تتحدد أيضاً بطريقة استخدام ذلك الدخل.

وقد انتقدت بعض المقاييس المستخرجة من الناتج القومي الاجمالي في كونها لا تعبر عن التنمية الاقتصادية بشكل دقيق وأهم هذه المقاييس والمستخدمة بشكل كبير في قياس التنمية الاقتصادية وهو معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، فهذا المقياس لا يراعي توزيع الزيادة في الدخل القومي على أفراد المجتمع ولذلك فهو مقياس غير جيد للتنمية، كما أن استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج له مشاكل أيضاً في التوزيع، ولمعالجة ذلك أجريت العديد من الدراسات في محاولة للوصول إلى مقياس معدل للناتج القومي وذلك باستبعاد بعض العناصر التي تدخل في حسابه بالأسلوب الشائع وإضافة عناصر أخرى عادةً ما يهملها نظام الحسابات القومية التقليدية، وقد اطلق على المقياس الجديد أسم (مقياس الرفاهية الاقتصادية) ، وتنحصر التعديلات المقترحة في الناتج القومي الاجمالي في ثلاثة تعديلات أساسية هي استبعاد بعض العناصر مثل قيمة بعض أصناف الانفاق العائلي والحكومي باعتبارها انفاقاً وسيطاً وإضافة عناصر أخرى مثل الخدمات غير مدفوعة الأجر للزوجات ربات البيوت وقيمة أنشطة وقت الفراغ وإعانات الوحدات الانتاجية للأسرة، كما

تم حذف قيمة السلع الاستهلاكية المعمرة من قيمة الاستهلاك العائلي والاكتفاء بتقدير لقيمة الخدمات السنوية المستمرة من الرصيد المتراكم لهذه السلعة .

وتوجد محاولات كثيرة أخرى لصياغة مؤشر مركب للتنمية إلا أن جل إن لم يكن كل المؤشرات المقترحة تعتمد على سلاسل بيانات لا يمكن الحصول عليها في البيانات الرسمية المنشورة عن الاقتصاد الليبي، وعليه نكون مجبرين على الاعتماد على المقياس التقليدي للتنمية وهو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لاعتقادنا أنه يتأثر بشكل مباشر بالقروض الممنوحة من المصارف المحلية.

2.4 توصيف النموذج القياسي

بناءاً على ما ذكر أعلاه فإن الدراسة ستعتمد على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كمتغير تابع يعبر عن مستوى التنمية الاقتصادية في ليبيا، أما المتغيرات المستقلة فهي تتمثل في عنصر العمل (المتغير المستقل الأول) على اعتبار أن هذا العنصر الأغنى وهو المحرك أو الرابط بين مختلف المتغيرات الأخرى.

أما فيما يخص دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية فإن قروض الأنشطة الاقتصادية سواء الخدمية أو الانتاجية وكذلك القروض العقارية وقروض النهر الصناعي جميعها لها تأثير في التنمية الاقتصادية، عليه ترى الباحثة أن جميع هذه المتغيرات في متغير واحد تحت مسمى القروض الاستثمارية يحقق هدف البحث، بذلك فإن المتغير المستقل الثاني هو الاستثمار، وعليه يمكن صياغة الدالة على النحو التالي :-

$$GDP = b_0 + b_1 L + b_2 I$$

حيث أن :-

GDP = الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

L = العاملون بالنشاط الاقتصادي.

I = إجمالي القروض للأنشطة الانتاجية والخدمية والقروض العقارية وقروض النهر الصناعي.

3.4 قاعدة بيانات النموذج

1.3.4 مصادر البيانات :-

تم الاعتماد على البيانات السنوية الصادرة عن الحسابات القومية عن مجلس التخطيط العام والنشرة الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي اعداد مختلفة وتقرير مصرف ليبيا المركزي لسنوات مختلفة والهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، وتغطي البيانات الفترة (1990-2010) وهي الفترة المقترحة في خطة الدراسة.

2.3.4 إعداد سلاسل البيانات لاستخدامها في التقدير:-

إن استخدام السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها قد يؤدي إلى نتائج زائفة مما يقلل من مصداقيتها في التحليل الاحصائي، لذا فمن الأهمية بمكان تحديد ما إذا كانت المتغيرات موضع الدراسة مستقرة في مستوياتها أم عند حساب الفرق الأول ويتم ذلك عن طريق اختبار جذر الوحدة، وبعد اختبار ديكي فوللر Dickey–Fuller ، واختبار فيليبس بيرون Phillips–Perron ، من أكثر وأدق الاختبارات في الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية، وبعد تطبيقه على سلاسل البيانات المستخدمة في هذه الدراسة اتضح التالي :-

بعد أخذ اللوغاريتم للبيانات واختبار استقرار البيانات للمتغير التابع باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع Augment Dickey–Fuller ، اتضح أن السلسلة الزمنية الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي غير النفطي غير ساكن في المستوى أي قبول فرضية العدم التي تنص على أن " المتغير قيد الاختبار له جذر الوحدة أي غير ساكن " ، وبإعادة الاختبار عند الفرق الأول اتضح أن القيمة الاحتمالية أقل من 5 %، وبالتالي ترفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل، أي أن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة وانها ساكنة عند الافرق الأول وهو ما يوضحه الجدول رقم (1.2.3.4) والجدول رقم (2.2.3.4) على التوالي في ملحق الدراسة .

وباختبار متغير إجمالي القروض (l) اتضح انه غير مستقر في المستوى لكنه مستقر في الفرق الأول كما يتضح من الجدولين رقم (3.2.3.4) ، (4.2.3.4) على التوالي في ملحق الدراسة .

وباختبار السلسلة الزمنية الخاصة بعنصر العمل اتضح انها غير مستقرة في المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول كما هو واضح من الجدولين رقم (

5.2.3.4) ، (6.2.3.4) علـــى التـــوالي فـــي ملحـــق الدراســـة، وبـــذلك يمكـــن ايجاز نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية المستخدمة في الدارسة كالتالي :-

جـدول رقـم (7.2.3.4)

ملخص اختبارات السكون

سلسلة المتغير	اختبار السكون	
	في المستوى	عند الفرق الأول
GDP	غير ساكنة	ساكنة
I	غير ساكنة	ساكنة
L	غير ساكنة	ساكنة

المصدر : من اعداد الباحثة بناءاً على نتائج النموذج في ملحق الدراسة .

4.4 اختبارات التكامل المشترك :-

بعـــد ان تـــم اختبـــار الســـكون لكافـــة متغيـــرات النمـــوذج واتضـــح ان جميعهـــا ســـاكنة فـــي الفـــرق الأول وجـــب التأكـــد مـــن وجـــود علاقـــة توازنيـــه فـــي المـــدى الطويـــل مـــن عـــدمها بـــين متغيـــرات النمـــوذج، عليـــه فـــإن تطبيـــق اختبـــار جوهانســـون للتكامـــل المشـــترك وهـــو الاختبـــار المناســـب فـــي مثـــل هـــذه الحـــالات، حيـــث اتضـــح مـــن خـــلال نتـــائج الاختبـــار المـــذكور يمكـــن رفـــض فرضـــية العـــدم القائلـــة بعـــدم وجـــود أي متجـــه للتكامـــل المشـــترك وذلـــك عنـــد مســـتوى دلالـــة 5% ، فقـــد كشـــف لنـــا اختبـــار الأثـــر عـــن وجـــود علاقـــة توازنيـــه واحـــد علـــى الأقـــل بـــين متغيـــرات النمـــوذج فـــي المـــدى الطويـــل، والجدول رقم (1.4.4) في ملحق الدراسة يوضح ذلك .

5.4 اختبار تصحيح الخطأ :-

بعد اثبات وجود علاقة توازنيه بين متغيرات الدراسة عن طريق اختبار التكامل المشترك تم تطبيق اختبار تصحيح الخطأ (VECM) ، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي :-

جدول رقم (2.5.4)

نتائج تصحيح الخطأ

الأجل الطويل			الأجل القصير		
المتغير	المعامل	T	المتغير	المعامل	T
GDP	1.000	–	GDP	−0.94	−3.00
L	−13.01	7.00	L	−0.023	−1.8
I	0.20	0.61	I	0.124	2.48

- **المصدر : نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الملحق**

عليه يمكن صياغة معادلة الزمن الطويل كالتالي :-

$$GDP = 33978.98 - 13.01\ L + 0.20\ I$$
$$(7.002) \quad (-0.613)$$

ومعادلة الزمن القصير كالتالي :

$$GDP = -0.023\ L + 0.124\ I - O.94$$
$$(1.809) \quad (2.482) \quad (3.0)$$

تشير التقديرات الواردة في الجدول أعلاه أن أثر عنصر العمل على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي سالب ويزداد هذا الأثر في الأجل الطويل عنه في الأثر القصير، وتعتقد الباحثة أن هذه النتيجة هي نتيجة منطقية حيث أن الاقتصاد الليبي كان ولا يزال يعتمد على القطاع العام في جل نشاطه وإن التوظيف في القطاع العام لا يعتمد على معايير اقتصادية خلال عملية توظيف العمالة في هذا القطاع وتدل هذه النتيجة إلى أن انتاجية العامل في القطاع العام هي انتاجية سالبة، وإن أي زيادة بنسبة 1% في عدد العمال تؤدي إلى انخفاض الانتاج وليس زيادته(هذا مما يجعلنا نوافق على ما جاء في نظرية تناقص

الغلة) ويتضح من خلال البيانات أن أي زيادة في عنصر العمل تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي غير النفطي بنسبة (-0.02) ويزداد هذا الأثر في الأجل الطويل ليصل إلى (-13.01) مما يؤكد أن عنصر العمل يعمل على تخفيض الناتج وليس زيادته.

ومن النموذج يتضح أن معلمة التعديل المقدرة هي (0.94) وتشير معلمة التعديل إلى أن الناتج المحلي الاجمالي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) بنسبة تعادل (94%) أي عندما ينحرف الناتج خلال المدى القصير عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل (94%) من هذا الانحراف في الفترة (t) وتعد نسبة التصحيح عالية نسبياً، أي أن الناتج يستغرق فقط أكثر من السنة بقليل (0.94/1) باتجاه قيمته التوازنية بعد أي صدمة في هذا النموذج، حيث تبين النتائج في الجدول أن القيمة السالبة لهذا المعامل كما قدر لها وإن قيمة (t) معنوية لهذا المعامل مما يعني أن النموذج مقبول إحصائياً.

وتشير التقديرات الواردة في الجدول السابق إلى أثر القروض الاستثمارية وهوا المتغير المهم في هذه الدراسة نشير التقديرات إلى أن أثره موجب في الأجل الطويل والقصير وإن أثره في الأجل الطويل (20%) هو أكبر من أثره في الأجل القصير والذي بلغ (12%) ، فالزيادة في القروض تتطلب فترة زمنية للتأثير على الناتج المحلي، وتشير الإشارة الموجبة لمعلمة متغير القروض الاستثمارية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يتغير طردياً مع التغير في القروض الاستثمارية، وبالنظر إلى المسار الزمني لكل من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وإجمالي القروض الاستثمارية يلاحظ أن زيادة القروض الاستثمارية في فترة معينة يتبعه تغير موجب في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الفترة التي تليها ، وبناءاً على الدليل التجريبي الذي قدمه نموذج تصحيح الخطأ المقدر والاقتران المتوافق للمسار الزمني للناتج المحلي الإجمالي مع إجمالي القروض يمكن القول أن أثر القروض الاستثمارية على النمو في الناتج المحلي غير النفطي إيجابياً في الأجلين القصير والطويل .

الـفـصل الخامس

الـنـتـائـج والاقـتـراحات

1.5 النتائج

1.1.5 نتائج التحليل الوصفي

تناولت الدراسة بالتحليل الوصفي حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف إلى الاقتصاد بقطاعاته المختلفة، حيث قامت الدراسة الوصفية بمقارنة حجم الائتمان الممنوح لكل قطاع على حد ومدى مساهمة كل منهم في عملية التنمية الاقتصادية .

1- هناك زيادة مستمرة غير ثابتة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي طول فترة الدراسة.

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي شهد تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض يعود الى أن مستوى النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يفوق مستوى معدلات النمو السكاني .

3- أن عملية الاستيراد في ليبيا أكبر من عملية التصدير ، وهذا يؤدي الي قلة الاعتماد على الانشطة الاقتصادية في الداخل واللجوء الى استيرادها من الخارج.

4- أن رصيد الميزانية العامة كان متذبذب بين فترة وأخرى حيث كان في بداية الجزء الأول من فترة الدراسة في حالة عجز أما في الجزء الثاني فقد كان رصيد الميزانية مرتفع أي في حالة فائض مالي .

5- تشكل الودائع نسبة 92.4% من اجمالي مصادر أموال المصارف التجارية ، مما قد يتيح للمصارف توظيف تلك الودائع دون توقع التعرض لمخاطر نقص السيولة.

6- لقد قام مصرف ليبيا المركزي باتخاذ العديد من الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والمحافظة على سلامة النظام المصرفي ، بما ينسجم مع أغراض المصرف ووسائل تحقيق هذه الأغراض .

7- اتجهت مراحل السياسة النقدية نحو تشجيع القطاع الخاص ودوره في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال التغييرات الملحوظة في سياسات هيكلة الاقتصاد الوطني.

8- تمثل قروض الأنشطة الاقتصادية (انتاجية ، خدمية) النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تشكل ما نسبته 53.3% من أجمالي التسهيلات ، وتشكل القطاعات الاخرى ما نسبة 21.8% للقروض العقارية ، ونسبة 4.4% لقروض النهر الصناعي ، ونسبة 20.6% للسلف الاجتماعية.

9- إن التسهيلات الائتمانية المباشرة تعتبر التوظيف الأساسي لأموال المصارف التجارية ، ونستنتج أن قيم التسهيلات الائتمانية المباشرة في الفترة (1990–2010) ، تكون نسبتها عالية في الحساب الجاري المدين وتتوزع باقي النسب بقيم طفيفة ما بين حساب خصم الأوراق التجارية وحساب القروض الأخرى ، حيث توزعت النسبة بالتوالي على ما يقارب 98.1% : 0.8% : 1.1% .

2.1.5 نتائج التحليل القياسي

1– إن الدراسة اعتمدت على المقياس التقليدي للتنمية الاقتصادية وهو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وذلك لأنه يتأثر بشكل مباشر بالقروض الممنوحة من المصارف المحلية، وجاءت نتائج التحليل ملاءمة للنظرية الاقتصادية فيما يخص الائتمان المصرفي، حيث ارتبط الناتج المحلي بعلاقة إيجابية مع الائتمان المصرفي، بينما جاءت عكس توقعات النظرية الاقتصادية حيث كانت العلاقة عكسية مع إجمالي العمالة.

2– إن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يرتبط عكسيا مع عنصر العمل في ليبيا، حيث أنه أي زيادة في عنصر العمل تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي غير النفطي بنسبة (0.02–) ويزداد هذا الأثر في الأجل الطويل ليصل إلى (13.01–)، أي أن أي زيادة بنسبة 1% في عدد العمال تؤدي إلى انخفاض الإنتاج وليس زيادته .

3– إن القروض الاستثمارية تؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، أي أن هناك علاقة طردية بين التغير في القروض الاستثمارية وهو المتغير المهم وبين التغير في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي،

وإن أثره في الأجل الطويل (20%) هو أكبر من أثره في الأجل القصير والذي بلغ (12%) .

4- إن زيادة التسهيلات الائتمانية دليل على عدم الاستقرار النقدي، حيث أن زيادة الائتمان المصرفي بمستوى يزيد على الزيادة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى حدوث اختلال بين تيار الإنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي من السلع والخدمات، أو بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وهذا يؤدي للتضخم .

5-ترى الباحثة أن التأثير الكبير للتسهيلات الائتمانية إنما يدل على أهمية التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي، فالائتمان في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه سيؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية .

❖ **دور القطاع المصرفي في التنمية**

من خلال النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال التحليل القياسي اتضح أن للقطاع المصرفي دور هام في التنمية الاقتصادية في ليبيا ، ويتضح ذلك من خلال أثر الائتمان المصرفي المتمثل في القروض الاستثمارية على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الائتمان المصرفي الممنوح للاقتصاد الليبي كان إيجابيا على النمو الاقتصادي، فإذا زاد الائتمان المصرفي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 20% ، أي إذا حدثت زيادة في الائتمان المصرفي بمقدار مليون دينار، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بمقدار 200 ألف دينار فقط .

2.5 الاقتراحات

من خلال ما توصلت إليه الباحثة من نتائج مهمة تفسر دور القطاع المصرفي الليبي في التنمية الاقتصادية وهي أن للائتمان المصرفي أثر إيجابي

على النمو الاقتصادي في ليبيا، ولكن هذا الأثر لم يكن كافيا في إحداث دفعة قوية في الاقتصاد، فإن الباحثة تقدم في ضوء هذه النتائج بعدة اقتراحات والتي من الممكن أن تسهم في تفعيل أكبر للقطاع المصرفي في تحقيق الهدف الاقتصادي المرغوب وهو إحداث تنمية اقتصادية .

وأهم هذه الاقتراحات هي :

1- العمل على دمج المصارف الصغيرة وزيادة فروع المصارف في المناطق الريفية سيعزز من إمكانية زيادة منح التسهيلات الائتمانية، مما ينعكس إيجابيا على زيادة حجم التسهيلات الممنوحة للاقتصاد وبالتالي دفع عجلة النمو في الدولة .

2- الاستمرار في انتهاج سياسة الدمج بين المصارف الصغيرة لتعزيز مبدأ الكفاءة، وذلك لأهمية هذا الدمج لكل من المصارف الصغيرة والقطاع المصرفي ككل، بحيث يعزز ثقة الجمهور بهذه المصارف ويوسع حصة هذه المصارف من الودائع وتقديم الائتمان .

3- تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل بأسعار فائدة محفزة ومناسبة تعمل على خلق فرص استثمارية توفر حافزا للمصارف لتمويلها والحصول على هامش ربح مناسب وتحقيق فرصاً واعدة بتحقيق نمو اقتصادي وبالتالي ستكون مفيدة للاقتصاد أكثر من القروض قصيرة الأجل والتي في معظمها تؤخذ لتلبية حاجات استهلاكية .

4- الإسراع في بناء خطة قومية للتنمية الاقتصادية في ليبيا، مع الأخذ بعين الاعتبار النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي توضح حجم الائتمان في القطاع المصرفي .

5- العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتوفير البيئة المواتية للمشاريع الاستثمارية .

6- الإسراع في تحويل سلطة النقد للمصرف المركزي، لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي وتعزيز دعائم القطاع المالي الليبي، وإصدار العملة الوطنية والاستفادة من عوائد النقود .

7- ترشيد تخصيص الموارد، من خلال الاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية عند منح الائتمان، والتحليل الائتماني للتعرف على حقيقة الوضع المالي للعميل .

8- زيادة تفعيل دور عنصر العمل في النشاط الاقتصادي .

9- نشر الوعي المصرفي لدى الجمهور وتشجيعهم على التعامل مع المصارف في كافة معاملاتهم التجارية، مما يحفز هذه المصارف على تطوير واتساع خدماتها المصرفية .

10- العمل على تشجيع عملية التصدير في ليبيا للخارج من خلال توفير الموارد اللازمة لذلك ، والاعتماد على الانشطة الاقتصادية في الداخل.

المراجع

قـائمة المـراجــع

أولاً: الكتب العربية

1- أحمـد عـارف العسـاف، محمـود حسـين الـوادي، التخطـيط والتنميـة الاقتصـادية، دار المسـرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011 .

2- أحمـد محمـد منـدور، مقدمـة فـي النظريـة الاقتصـادية الكليـة، الـدار الجامعيـة، مصـر، 2003-2004 .

3- بخـراز يعـدل فريـدة، تقنيـات وسياسـات التسـيير المصـرفي، ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، الجزائر، 2005.

4- حمـزة محمـود الزبيـدي، إدارة الائتمـان المصـرفي والتحليـل الائتمـاني، الأردن-عمـان، الطبعـة الثانية، 2002 .

5- حمـزة محمـود الزبيـدي، إدارة الائتمـان المصـرفي والتحليـل الائتمـاني، الـوراق للنشـر والتوزيـع، عمان، الطبعة الأولى، 2002 .

6- حمـزة محمـود الزبيـدي، الاسـتثمار فـي الأوراق الماليـة، الطبعـة الأولـى، مؤسسـة الـوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2001 .

7- ديـاب حسـن، الاعتمـادات المسـتندية التجاريـة،المؤسسـات الجامعيـة للدراسـات والنشـرات والتوزيـع، بيروت، 1999.

8- صـالح مفتـاح، النقود والسياسـة النقديـة(المفهوم _الأهـداف _الأدوات) ، دار الفجـر للنشـر والتوزيـع، الطبعة الأولى، 2005.

9- عـادل حشـيش، أساسـيات الاقتصـاد النقـدي والمصـرفي، دراسـة للمبـادئ الحاكمـة لاقتصـاديات النقـود والبنـوك والائتمـان، دار الجامعـة الجديـدة للنشـر، الاسـكندرية-مصـر، الطبعـة الاولـى، 2004.

10- عبـد السـلام لفتـه السـعيد ، الائتمـان المصـرفي ، الطبعـة الأولـى ، مطـابع اديتـار إحـدى مؤسسات الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية 2000.

11- عبـد المجيـد قـدي، المـدخل إلـى السياسـات الاقتصـادية الكليـة، ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، 2003.

12- عبـد المعطـي رضـا رشـيد، محفـوظ أحمـد جـودة، إدارة الائتمـان، دار وائـل للنشـر، عمـان، الطبعـة الأولى، 1999 .

13-فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي معاصر، دار وائل، الطبعة الرابعة، عمان الأردن 2008 .

14-محمد سعيد سلطان، "إدارة البنوك"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 1993.

15-محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010 .

16-محمد عبد العزيز عجمية، عطية ناصف إيمان، التنمية الاقتصادية : دراسة نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2003 .

17-محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية : مفهومها ؛ نظرياتها ؛ سياساتها، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1994 .

18-محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006 .

19-مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات) ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ،2007 .

20-مدحت صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، 2010 .

21- مهدي عامر، وحيد، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي "النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، جامعة النهضة، 2010.

22-ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة: محمد حسن حسني ، محمود حامد عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، 2009 .

23-ناظم محمد نوري الشمري، أحمد زكريا صيام، طاهر فاضل البياتي، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان الأردن، 1999 .

24- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999 .

25-وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي "النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، جامعة النهضة، 2010.

ثانياً: الكتب الأجنبية

1- Bethell Joan, (2010) , Economic Development Corporation Economic Development Insight .

2- Murry, The banking sector on economy growth: A case study the Liberian, economy, (2009)

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1- أسامة جمعة الساعدي ، السياسة النقدية ودورها في التأثير على عرض النقود ، دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي ، دراسة الإجازة العالية، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، خريف2002 .

2- السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب : دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة ، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2005.

3- سيف الدين يوسف عودة، نموذج مقترح لتقدير دوال الإنتاج والتكاليف في القطاع المصرفي الفلسطيني ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة دمشق، 2005 .

4- محمود أحمد محمد دنف، فعالية السياسات النقدية في ليبيا في ضوء عملية التحرر الاقتصادي المتبعة في الدول النامية، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، طرابلس، 2004-2005

5- مرام تيسير مصطفى الفرا ، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية(1995-2011)، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية ، كلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة، 2012

6- معتز أكرم فراونة، تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية (1995-2012) ، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية غير منشورة، كلية التجارة في الجامعة الاسلامية، غزة، 2014 .

7- ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، 2008 .

رابعاً : أوراق العمل والدوريات

1- بسام أحمد عثمان، التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات السكك الحديدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد27، العدد الثالث، 2011 .

2- تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، نسخة الكترونية ، طرابلس 2010 .

3- السياسة الائتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا، ورقة عمل مقدمة من مصرف ليبيا المركزي،2006 نسخة الكترونية .
4- نوري عبد السلام بريون ، ممارسة السياسة النقدية في ليبيا ، مجلد دراسات في المال والأعمال ، العدد الأول ، غريان .

خامساً: النشرات الرسمية

1- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السابع والثلاثون ، السنة المالية 1993 .
2- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الثامن والثلاثون ، السنة المالية 1994 .
3- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الأربعون ، السنة المالية 1996 .
4- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الواحد والأربعون ، السنة المالية 1997 .
5- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الثاني والأربعون ، السنة المالية ، 1998 .
6- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الثالث والأربعون ، السنة المالية 1999 .
7- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الخامس والأربعون ، السنة المالية 2001.
8- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي السادس والأربعون ، السنة المالية 2002.
9- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي التاسع والأربعون ، السنة المالية 2005.
10- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الثالث والخمسون ، السنة المالية 2007 .
11- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الثالث والخمسون ، السنة المالية 2008 .
12- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الثالث والخمسون ، السنة المالية 2009 .
13- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الثالث والخمسون ، السنة المالية 2010 .
14- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء ، المجلد38، النشرة الاقتصادية، الربع الثاني 1998 .
15- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء ، المجلد40، النشرة الاقتصادية ، الربع الثاني 2000.
16- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء ، المجلد40، النشرة الاقتصادية ، الربع الثالث 2000.
17- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء ، المجلد40، النشرة الاقتصادية ، الربع الرابع 2000 .
18- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء ، المجلد41، النشرة الاقتصادية ، الربع الأول 2001 .

19- مصـــرف ليبيـــا المركـــزي، إدارة البحـــوث والإحصـــاء ، المجلـــد43، النشـــرة الاقتصـــادية ، الربع الرابع 2003 .
20- مصـــرف ليبيـــا المركـــزي، إدارة البحـــوث والإحصـــاء ، المجلـــد45، النشـــرة الاقتصـــادية ، الربع الرابع 2005 .
21- مصـــرف ليبيـــا المركـــزي، إدارة البحـــوث والإحصـــاء ، المجلـــد48، النشـــرة الاقتصـــادية ، الربع الأول 2008 .
22- مصـــرف ليبيـــا المركـــزي، إدارة البحـــوث والإحصـــاء ، المجلـــد48، النشـــرة الاقتصـــادية ، الربع الثالث 2008 .
23- مصـــرف ليبيـــا المركـــزي، إدارة البحـــوث والإحصـــاء ، المجلـــد49، النشـــرة الاقتصـــادية ، الربع الثاني 2009 .
24- مصـــرف ليبيـــا المركـــزي، إدارة البحـــوث والإحصـــاء ، المجلـــد49، النشـــرة الاقتصـــادية ، الربع الرابع 2009 .
25- مصـــرف ليبيـــا المركـــزي، إدارة البحـــوث والإحصـــاء ، المجلـــد50، النشـــرة الاقتصـــادية ، الربع الأول 2010 .
26- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع 2010.

خامساً :الموقع الالكتروني

1- الموقع الرسمي لمصرف ليبيا المركزي .

الـمـلـحـق

جدول رقم (1.2.3.4)

اختبار السكون لعنصر الناتج عند المستوى

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.129598	0.2360
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجدول رقم (2.2.3.4)

اختبار السكون لعنصر الناتج عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.486810	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

جدول رقم (3.2.3.4)

اختبار السكون لعنصر القروض الاستثمارية عند المستوى

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.877882	0.9995
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

جدول رقم (4.2.3.4)

اختبار السكون لعنصر القروض الاستثمارية عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statisti...
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-2.40053...
Test critical values:	1% level	-2.69235...
	5% level	-1.96017...
	10% level	-1.60705...

*MacKinnon (1996)
Warning: Test critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

جدول رقم (5.2.3.4)

اختبار السكون لعنصر العمل عند المستوى

Null Hypothesis: L has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.735021	0.3996
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

جدول رقم (6.2.3.4)

اختبار السكون لعنصر العمل عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(L) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.253417	0.0042
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

جدول رقم (1.4.4)

اختبار التكامل المشترك

Date: 02/24/16 Time: 15:40
Sample (adjusted): 3 21
Included observations: 19 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend
Series: GDP L I
Exogenous series: GDP
Warning: Critical values assume no exogenous series
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	1.000000	701.7726	24.27596	0.0001
At most 1	0.163782	3.773359	12.32090	0.7433
At most 2	0.019539	0.374917	4.129906	0.6034

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	1.000000	697.9992	17.79730	0.0001
At most 1	0.163782	3.398442	11.22480	0.7249
At most 2	0.019539	0.374917	4.129906	0.6034

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GDP	L	I
0.000391	-1.12E-18	2.44E-19
-0.000205	0.006146	-0.001015
-1.98E-05	0.002317	-0.001167

جدول رقم (1.5.4)

اختبار نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: 02/23/16 Time: 20:48
Sample (adjusted): 3 21
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

		CointEq1	Cointegrating Eq:
		1.000000	GDP(-1)
		13.01952	L(-1)
		(1.85937)	
		[7.00211]	
		-0.202138	I(-1)
		(0.32979)	
		[-0.61292]	
		-33978.98	C

D(I)	D(L)	D(GDP)	Error Correction:
0.124414	-0.023186	-0.941194	CointEq1
(0.05012)	(0.01281)	(0.31365)	
[2.48248]	[-1.80984]	[-3.00080]	
-0.074093	0.011238	0.130011	D(GDP(-1))
(0.04183)	(0.01069)	(0.26177)	
[-1.77141]	[1.05105]	[0.49667]	
-3.138306	0.071075	13.73915	D(L(-1))
(1.13907)	(0.29117)	(7.12865)	
[-2.75516]	[0.24410]	[1.92731]	
0.304550	-0.039033	2.817381	D(I(-1))
(0.20309)	(0.05191)	(1.27103)	
[1.49955]	[-0.75187]	[2.21662]	
324.8067	27.97484	-1192.438	C
(114.972)	(29.3888)	(719.530)	
[2.82510]	[0.95189]	[-1.65725]	
0.562866	0.251662	0.504891	R-squared
0.437971	0.037851	0.363431	Adj. R-squared
1868777.	122107.3	73193747	Sum sq. resids
365.3547	93.39137	2286.509	S.E. equation
4.506706	1.177033	3.569144	F-statistic
-136.1752	-110.2579	-171.0196	Log likelihood
14.86055	12.13241	18.52837	Akaike AIC
15.10908	12.38095	18.77691	Schwarz SC
326.6789	20.12632	43.43684	Mean dependent
487.3437	95.21069	2865.828	S.D. dependent

2.50E+15	Determinant resid covariance (dof adj.)
1.00E+15	Determinant resid covariance
-409.0056	Log likelihood
44.94796	Akaike information criterion
45.84269	Schwarz criterion